ثقل التاريخ
وعوامل الإستراتيجية

في تقرير مصير البوسنة والهرسك

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 31

ثقل التاريخ
وعوامل الإستراتيجية

في تقرير مصير البوسنة والهرسك

كريم الماجري

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1434 هـ – 2013 م

ردمك 978-614-01-0752-6

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة – قطر

هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (+961–1) 785107 – 785108 – 786233

ص. ب: 13–5574 شوران – بيروت 1102–2050 – لبنان

فاكس: (+961–1) 786230 – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

"إن من يملك التحكم في توجيه دفة دولة البوسنة والهرسك بكيانيْها، يملك بالضرورة الإمساك بزمام صنع القرار في يوغسلافيا السابقة، ومن يسيطر على يوغسلافيا السابقة هو من يقود دول جنوب القارة الأوروبية، ومن له تلك السطوة وتلك القيادة، فهو من ستكون لديه القدرة على منع سقوط أوروبا الغربية في منزلق البلقنة"

د. نرزوك تشوراك

المحتويات

مقدمة..... 13

ـ الجزء الأول ـ

الفصل الأول

البوسنة والهرسك..
أوجاع أوضاع الداخل وتعدّد أدوار الخارج

المبحث الأول من أجل فهم القضية البوسنية..... 22
المبحث الثاني اتفاقيات دايتون.. ولادة عسيرة لاتفاق أنهى الحرب وفتح
أبواب الأزمات..... 26
المبحث الثالث حرب الإبادة في البوسنة ونتائجها على الأرض 35

الفصل الثاني

الأهمية الإستراتيجية ليوغسلافيا عموماً
والبوسنة خصوصاً

المبحث الأول البلقان منطقة لإنتاج "ثقافة الموت"!..... 45
1 – تداخل العوامل الإقليمية والدولية وتأثيرها على مسار الأحداث في
البوسنة والهرسك..... 46
2 – مقولة "ثقافة الموت وفائض التاريخ في البلقان".. حقيقة أم انطباع
مغلوط؟ 48

المبحث الثاني البوسنة والوضع الإقليمي في شبه جزيرة البلقان 51
المبحث الثالث البلقان.. مختبر القرن الواحد والعشرين الإستراتيجي 55
1 – من ألمانيا إلى البلقان 56
2 – البلقان والبوسنة في المعادلة الأوروبية..... 57
3 – البلقان والبوسنة في المعادلة الأميركية..... 60
المبحث الرابع الوضع العام في البوسنة على ضوء حصاد اتفاقيات دايتون ... 63
الخصوصية السياسية للبوسنة 64

الفصل الثالث

العوامل الجيوسياسية وثقل التاريخ
وتأثيراتها على أطراف الصراع داخل البوسنة

المبحث الأول البوسنة والهرسك ما بعد دايتون.. السياسة كوسيلة فعالة
لمواصلة الحرب..... 72
أ – خارطة الأحزاب القومية في البوسنة وارتباط أجنداتها بدول الجوار. 72
ب – تنازع الأدوار بين الممثل السامي والفاعلين المحليين في البوسنة
والهرسك..... 77
ت – الأدوار الخارجية في ميزان النجاح والفشل..... 78
1 – دور اللاعبين الدوليين في بناء البوسنة ما بعد اتفاقيات دايتون
وتكرار للتجارب الفاشلة 79
أ – دايتون.. استقرار أمني نسبي وعجز عن تحقيق الدولة
البوسنية الحديثة..... 80
ب – المنعرج المؤثّر في مراوحة الأزمة البوسنية مكانها 81
2 – السيناريو الأوروبي لإضعاف دور الممثلية السامية للأمم المتحدة
في البوسنة..... 83
3 – دور الممثل الأممي في بناء البوسنة ما بعد دايتون.. محدودية النتائج
وضياع البوصلة..... 84

4 – الفاعلون المحليون وبناء البوسنة ما بعد دايتون.. انسحاب شبه تام وتخاذل غير مبرّر 87
أ – مبادرات محلية محكومة بالفشل لغياب القدرة على التنفيذ ... 88
ب – دعوات لإنهاء وجود الممثلية السامية للأمم المتحدة 90
ت – التداعيات المحتملة لإغلاق مكتب الممثلية السامية على مستقبل البوسنة واستقرارها 91

ــ الجزء الثاني ــ

الفصل الأول

اتفاقيات دايتون ومساهمتها في تأزيم الوضع البوسني

المبحث الأول صلاحيات سلطات بون الواسعة تُناقضُ إرساء دعائم الديمقراطية المنشودة..... 100
المبحث الثاني تذبذب البوصلة.. دايتون أولا أم أوروبا؟ 103

الفصل الثاني

طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي

التعقيدات والعقبات

المبحث الأول انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي مطلب ومشروع أمني أوروبي..... 112
1 – البوسنة والهرسك والناتو.. قمة شيكاغو تؤكد أهمية إدماج البوسنة والهرسك في الحلف..... 115
2 – البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي.. أولوية إستراتيجية وحلّ للاحتقان الداخلي..... 117
3 – مشروع الشراكة في المنطقة ومدى التأثير التركي فيها 118

المبحث الثالث شروط تجاوز الأزمة.....122
المبحث الرابع ضرورة تسريع انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي
وعضوية الناتو 124

الفصل الثالث

البوسنة والهرسك.. من الوحدة إلى التجزئة
ومخاوف عودة شبح الحرب

المبحث الأول البوسنة.. بحث متواصل عن الهوية في ظل التحولات
الكبرى.....131
المبحث الثاني دور الإرث التاريخي في تحديد مصير البوسنة.....133
1 – القومية أولا أم الوطن؟.....134
2 – دور الإرث التاريخي.....135
3 – البوسنة والهرسك.. منطقة خصبة لإنتاج فائض من التاريخ 136
المبحث الثالث عناصر الأزمة البوسنية الحالية وشروط تجاوزها 138
1 – دور الفاعلين المحليين في عملية الإصلاح.....140
2 – غياب التوافق الحزبي في المشهد البوسني يهدد مفهوم الدولة
ووجودها.....142
3 – المآلات المحتملة للأزمة.....143

خاتمة.....147
ملخص لأهم محطات تاريخ البوسنة وتطور الأزمة فيها.....149
قائمة المراجع 153

مقدمة

نشأ مصطلح البلقان في نهايات القرن التاسع عشر ليصف ما خلفته حروب الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية في منطقة البلقان من تناحر وتركة معقدة من الحدود الجغرافية المتنازع عليها بين أطراف مختلفة في أصولها وثقافاتها وديانتها، لكن قدرها جمعها في تلك المنطقة التي تُسمّى أيضا جزيرة البلقان، وتبدأ حدودها شمالا من عند ضفاف نهر الدانوب، ويحدها من الجنوب بحر مرمرة وبحر إيجه ومضيق الدردنيل. أما من الجانب الشرقي فيحدها البحر الأسود ومضيق البسفور، بينما يشكل البحران الأدرياتيكي والأيوني حدودها الغربية. وهي تضم بلغاريا وكرواتيا وألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا واليونان.

تعني كلمة البلقان باللغة التركية "الجبال القديمة" التي تقف شامخة هناك لتمتد سلسلتها الطويلة من وسط بلغاريا حتى تبلغ شرق دولة صربيا، وتجري من تحتها أنهار عذبة لتسقي سهولا خضراء ممتدة حتى مغيب الشمس.

غير أن مصطلح "البلقنة" المتفرع عن كلمة "البلقان" استخدم في القرن العشرين، ليدلّ على حالة من الانشقاقات والتحارب والرغبة في استقلال الأقليات والإثنيات التي تعيش في المنطقة عن بعضها

البعض. وبشكل عام يوصِّف هذا المصطلح تجزئة المجزّأ وتقطيع أوصال الوطن الواحد وغياب مفهوم الدولة-الأمة عن سكان بلدان البلقان الموسومين غربيا بالعدوانية والتخلف، وجنوحهم للفوضى وتعطشهم إلى الدماء.

هذا المفهوم المرتبط بدول البلقان يعكس موقف الغرب من هذه المنطقة وشعوبها، وهو غير بريء على الإطلاق ولا يصوّر الواقع بدقة، فهذه الدول لم تعرف الحروب الطاحنة بين شعوبها الأصلية بمعناها الواسع إلا مع بداية القرن العشرين، وتحديدا عام 1912 عند انطلاق شرارة حرب البلقان الأولى، ثم عاشت -كغيرها من دول باقي أوروبا والعالم- ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما كان بينهما من معارك الاصطفاف المختارة في صف القوى العالمية الكبرى في حينها، أو في إخضاع بعضها لمشيئة المنتصرين والقوى الغاشمة، وصولا إلى حرب البلقان الثانية التي اندلعت بعيد سقوط الشيوعية وانفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي مطلع العقد التاسع من القرن الماضي.

التوصيف الغربي للبلقان على هذه الشاكلة فيه مغالطة مقصودة، وذلك بشهادة التاريخ القديم والوسيط، بل وحتى الحديث أيضا، كما أن ما حدث في البلقان لم يكن من صنع شعوبها وحدها، بل كان فيه نصيب وافر للفاعلين الدوليين اليوم، كما كان لنظرائهم بالأمس.

دولة البوسنة والهرسك البلقانية تختزل كل تاريخ المنطقة بكل آلامه وأحقاده، وكذلك بكل آماله وطموحاته، فتاريخها المثقل جزء من تاريخ البلقان، وشعوبها مزيج من مختلف أعراقه وإثنياته وديانات تقريبا، بما يجعلها شريان البلقان المتدفق بالحياة، وما فيه أيضا من

أمراض مزمنة وأحزان لا تزال ماثلة في النفسية الجمعية والفردية لشعوبه.

تمثل البوسنة والهرسك -ذلك البلد الصغير جغرافيا وديمغرافيا[1]- عنوانا لصراع جيوسياسي وجيوستراتيجي، أقطابه اليوم هي القوى الدولية الكبرى، مثلما كانت بالأمس الإمبراطوريات المهيمنة. فهل قدر البوسنة والهرسك أن يكون مصيرها اليوم بين أيدي أبنائها، على اختلاف مشاربهم وأعراقهم ومصالحهم، أم أن للعامل الخارجي دورا أيضا في تشكيل مآلات مستقبلها؟ وما هو دور ثقل التاريخ في صياغة خيارات قادة وشعوب البوسنة؟ وهل سيكون بالإمكان تجاوز الأحقاد والأحزان والانخراط في حركة تاريخ العولمة الجديد الذي يشهده عالم اليوم؟

1 مساحة البوسنة والهرسك قرابة 52 ألف كلم مربع، وسكانها 4.8 ملايين نسمة وفقا لإحصاء الأكاديمية البوشناقية، يتوزعون على النحو التالي: 49% مسلمون، و31% صرب، و17% كروات، في حين يتوزع باقي السكان بين أقليات أخرى من بينها الكوسوفيون والألبان والمقدونيون والغجر واليهود وغيرهم.

الجزء الأول

الفصل الأول

البوسنة والهرسك..
أوجاع أوضاع الداخل وتعدّد أدوار الخارج

سنبحث في هذا الفصل قضايا ولادة دولة البوسنة والهرسك في خضم تغيرات جيوسياسية وجيوستراتيجية كبرى، قلبت موازين القوى وغيرت إلى الأبد خارطة التوازنات في المنطقة والعالم. فقد انهارت المنظومة الشيوعية التي بناها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في المنطقة، وانهار جدار برلين ليعلن عن توحيد الألمانيتين، وانحل عقد حلف وارسو لينتج عنه فراغ هائل، جعل الغربيين يبحثون في ملفاتهم القديمة لإعادة بناء خطط للدفاع عن أمنهم واستقرار بلدانهم. أما على الجانب الشرقي من هذا العالم، فقد كانت أميركا تشن حربا ضروسا على العراق بعد غزوه الكويت، وتواصل حملتها في أفغانستان، وفي هذا الجو الدولي الذي فرض الفوضى العارمة من أجل إعادة بناء خارطة دولية جديدة، كانت عملية بحث البوسنة عن ذاتها وتأكيد هويتها والعمل على استقلال قرارها السيادي، عاملا قدّم بدوره مدخلا لمسارات جديدة فرعية داخل ذلك الكم الهائل من التغيرات الكونية الكبرى.

فلنبدأ بمحاولة فهم أعمق للقضية البوسنية، ومن ثم نعرض ظروف نشأتها وما خلفته حرب الإبادة التي شُنّت عليها، لنناقش بعد ذلك مدى أهمية دولة البوسنة والهرسك الجيوستراتيجية في خطط الغرب المستقبلية، محاولين عرض وفهم خصوصيات البلقان عموما والبوسنة خصوصا، والتي جعلتها في عيون الغرب تُصوّر على أنها بؤرة لإنتاج ثقافة الموت والرعب، ومن ثمّ على أنها منطقة مهيأة لتكون مختبرا لإستراتيجيات وسياسات خارجية، لا تعبّر بالضرورة عن رغبة في مساعدة حقيقية لشعب البوسنة.

المبحث الأول

من أجل فهم القضية البوسنية

تدل شواهد تاريخية كثيرة على أن وجود البوسنة والهرسك كوحدة سياسية وترابية في حدودها المعروفة حاليا، يمتد إلى أكثر من ألف عام. وعلى امتداد هذا التاريخ الطويل، عرفت دولة البوسنة والهرسك فترات من الحكم الذاتي، كما شهدت قيام ثلاث إمبراطوريات كبرى على أراضيها. وقد عاشت في كنف سلطة ما كان يُعرف بالاتحاد اليوغسلافي كإحدى الدول الفدرالية المكونة للاتحاد، وكانت لها استقلالية شبه كاملة في إدارة شؤونها الداخلية.[1]

كان شعب البوسنة متعدد الأعراق والأديان، يتقاسم الجغرافيا والثقافة واللغة الواحدة، ويشكل نسيجا مجتمعيا يتميز بقدرته على التعايش المشترك في أجواء من التسامح على امتداد قرون طويلة، إلى أن شهدت المنطقة أول صراع دامٍ خلال حرب البلقان الأولى، ثم حرب البلقان الثانية التي أدت إلى استقلال الدول الموحدة سابقا تحت لواء الاتحاد اليوغسلافي، وولادة دول جديدة في المنطقة هي: سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا وصربيا، وأخيرا دولة كوسوفو التي أعلنت استقلالها عام 2008.

أما ولادة دولة البوسنة والهرسك الحديثة فتعود إلى الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى في مارس/آذار 1992، وقد شارك فيه نحو 67% من الناخبين البوسنيين على اختلاف أعراقهم، مع مقاطعة

1 يجادل في هذا عدد من المؤرخين والحقوقيين البوسنيين، وعلى رأسهم أستاذ القانون الدولي العام بجامعة سراييفو الدكتور عمر إبراهيماغيتش في كتابه "تطور الوضع القانوني لدولة البوسنة والهرسك" الصادر في سراييفو عام 1998.

واسعة من صرب البوسنة الذين استجابوا لدعوات المقاطعة التي أطلقها حزب الجبهة الديمقراطية الصربية بزعامة رادوفان كراجيتش. إلا أن التصويت كان لصالح استقلال البوسنة والهرسك عن الاتحاد اليوغسلافي الذي شهد قبل ذلك انفصال دول سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا.[1]

نتيجة الاستفتاء لم ترُق لقادة صرب البوسنة والهرسك، حيث صوّت 99% من الناخبين المسجلين وفقا لإحصاء عام 1991 بالموافقة على انفصال البوسنة، رغم تهديدات الرئيس الصربي آنذاك **سلوبودان ميلوسوفيتش** بضمّ الأراضي البوسنية إلى صربيا إذا ما اتخذت حكومة سراييفو خطوات للانفصال عن الفدرالية اليوغسلافية.

تهديدات ميلوسوفيتش وجدت مَن تجاوب معها من داخل البوسنة، حيث رفض **رادوفان كراجيتش** زعيم صرب البوسنة ورئيس حزب الجبهة الديمقراطية الصربية المؤسس نهاية عام 1989، نتيجة الاستفتاء المؤيدة للانفصال.

الجبهة الديمقراطية الصربية كانت قد دعت يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1991 إلى تأسيس برلمان صربي، يمثّل مصالح الإثنية الصربية في المؤسسات التابعة لفدرالية يوغسلافيا، كما نظمت استفتاء في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، أدت نتيجته إلى تقديم خيار بقاء ما سمّي في يناير/كانون الثاني 1992 بجمهورية

1 في 29 فبراير/شباط و1 مارس/آذار 1992 دعا حزب حركة العمل الديمقراطي برئاسة الزعيم الإسلامي علي عزت بيغوفيتش، إلى تنظيم استفتاء شعبي عام لدعوة البوسنيين إلى الإجابة على السؤال التالي: هل توافق على استقلال البوسنة والهرسك؟

الشعب الصربي في البوسنة والهرسك في إطار الفدرالية اليوغسلافية.

سبقت عملية الاستفتاء البوسني خطوة استباقية من صرب البوسنة الذين أعلنوا تبنّي دستور خاص بجمهورية الشعب الصربي في البوسنة والتي كان يفترض أن تضمّ كل الأقاليم الصربية والبلديات والدوائر الترابية الأخرى التي يعيش فيها المواطنون الصرب، وهو ما اعتبر إعلان حرب من جانب واحد، إذ إن خطوة مثل هذه كانت تمثل دعوة مفتوحة لطرد كل من لا ينتمي إلى الإثنية الصربية من مواطني البوسنة الآخرين، كما أنها دعوة صريحة لإقامة مناطق "نظيفة إثنيا".

على الجانب الكرواتي وفي تلك الفترة أيضا، وتحديدا في نوفمبر/تشرين الثاني 1991، تأسست ما سميت بجمهورية "هرسك – بوسنة" الكرواتية في جنوب البلاد، وقد سعى مؤسسوها بدعم لوجستي وسياسي ومادي من دولة كرواتيا في عهد الرئيس **فرانيو توجمان**، إلى الانفصال عن دولة البوسنة والهرسك وإلحاق كروات البوسنة والأقاليم التي يعشون فيها بالدولة الأم كرواتيا. إلا أن هذه الجمهورية التي استمر وجودها طيلة فترة الحرب (الممتدة من مارس/آذار 1992 إلى نهاية العام 1995)، لم تحظ بالاعتراف بها في اتفاقيات دايتون الموقعة يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 1995 بين ممثلي الدول الثلاث المعنية بالحرب: البوسنة والهرسك ودولة كرواتيا والفدرالية اليوغسلافية.

كانت تلك هي الأجواء التي سبقت انطلاق أولى الشرارات التي ألهبت نار الحرب في البوسنة، حيث سعى صرب البوسنة بإيعاز من حكومة ميلوسوفيتش في بلغراد وبزعامة كراجيتش سياسيا وقيادة

راتكو ملاديتش عسكريا[1]، إلى إرغام مسلمي وكروات البوسنة على البقاء في الفدرالية اليوغسلافية بقوة الحديد والنار.

في تلك الأثناء أيضا، برز حديث عن اتفاق سرّي بين الرئيس الصربي ميلوسوفيتش ونظيره الكرواتي توجمان، عرف باتفاق **"كراجورجيف"** لتقاسم أراضي البوسنة والهرسك وإلحاق أقاليمها بالدولتين الأمّين وفقا لثقل التواجد الإثني فيها. وبالنتيجة لذلك أصبح مسلمو البوسنة بين فكّي كمّاشة، وفُرض عليهم إما خيار الالتحاق بإحدى الدولتين، أو خوض معركة الاستقلال وإثبات الوجود، وهو ما اختاروه فعلا رغم فداحة الثمن الذي دفعوه.

ردّ قوات كراجيتش على رفض البوسنة الانقياد لمثل هذا الوضع، كان بشن هجوم على سراييفو وإطباق حصار عليها في أبريل/نيسان 1992، أي بعد أيام قليلة من إعلان البوسنة والهرسك استقلالها عن فدرالية يوغسلافيا، لتتواصل بعد ذلك عمليات احتلال الأراضي البوسنية من قبل القوات شبه العسكرية الصربية وإخلائها من سكانها من غير الصرب. وقد كانت مليشيات صرب البوسنة تملك آلة حربية متطوّرة، وتحظى بدعم صربيا الأمّ وروسيا وصمت أوروبي ودولي وُصف بوسنيًّا بالمتواطئ.

فأوروبا لم تكن ترى أنها معنية بهذا الصّراع الذي وصفته بالحرب الأهلية التي لا يجوز التدخل فيها، رغم أن البوسنة والهرسك كانت دولة مستقلة ومعترفا بها دوليا. أما المجتمع الدولي

1 الجنرال الصربي راتكو ملاديتش، الذي قاد قوات صرب البوسنة شبه النظامية خلال الحرب العدوانية على البوسنة والهرسك، يحاكم حاليا في محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية.

-كما سنرى لاحقا- فقد كانت حلوله التي جاءت متأخرة، بعيدة عن التأثير الجدي لإيقاف الاعتداءات والمذابح التي يتعرض لها المدنيون العزل، وفي مقدمتهم مسلمو البوسنة، مما كشف إفلاسا كاملا وتاما لمنظمة الأمم المتحدة، وأكّد مقولة ترهّلها وعدم قدرتها على تنسيق مواقف أعضائها للعب دور فعال في حلّ الأزمات الدولية وفض الصراعات المسلحة في الدول الأعضاء فيها.

المبحث الثاني

اتفاقيات دايتون.. ولادة عسيرة لاتفاق أنهى الحرب وفتح أبواب الأزمات

كانت خسارة يوغسلافيا لأهميتها الإستراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة، إثر انهيار الاتحاد اليوغسلافي وعودة ألمانيا الشرقية إلى الحضن الأوروبي الغربي، محددا رئيسيا لحيّز ومساحة الانخراط الأوروبي والأميركي في حرب البوسنة والهرسك.

فواشنطن التي تخلصت من العدو السوفياتي، لم تكن ترغب في خوض مغامرة على الأرض البلقانية، فكان أن عهدت إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة خلال السنتين الأوليين للحرب، بالحفاظ على وحدة يوغسلافيا واحتواء آثار جملة الحروب التي أشعلتها صربيا في المنطقة.

هذا التوجه الذي اختارته إدارة الرئيس الأميركي **جورج بوش** الأب تجاه الأزمة اليوغسلافية، اختلف مع قدوم الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** إلى البيت الأبيض، فكان أن شهدت

المنطقة انخراطا أميركيا مباشرا وقويا يُعلن موقفا مبدئيا مدافعا عن ضحايا الاعتداء، وتأكيد مواصلة واشنطن لثوابتها السياسية في منطقة البلقان، وهي الحفاظ على الوحدة الترابية والسياسية لدولة البوسنة والهرسك، وإيقاف الأطراف المتصارعة لنزاعها المسلح.

أثناء رئاسة كلينتون، قررت أميركا عدم لعب دور عسكري واسع في البوسنة والهرسك، ونأت بنفسها عن إرسال قوات إلى أرض البلقان لأسباب عدة، من أهمها أنها لم تكن تسعى لتحقيق نصر على القوات الصربية، فذلك نصر لا معنى له بالنسبة لها، لأن صربيا ببساطة لا تمثل عدوا مباشرا للولايات المتحدة الأميركية ولا تهدد أمنها القومي، ومن ثمَّ كان من الصعب حشد رأي عام داخلي مساند لأي نوع من أنواع التدخل الذي يجرّ أميركا إلى المستنقع البلقاني، فكان أن مالت واشنطن إلى اتباع سياسة احتواء آثار الحرب بدلا من العمل على قلب نتائج العدوان الصربي على واقع ساحة المعركة، بل أكد الدورُ الأميركي في "الحرب اليوغسلافية" على تثبيت ما أدت إليه من نتائج، وسيطرة القوات الصربية شبه النظامية على مناطق واسعة من أرض البوسنة والهرسك بلغت حوالي 80%، وتشجيع أطراف الصراع على التوصل إلى حل يقضي بالقبول بالأمر الواقع، وحملها إلى طاولة مفاوضات أشرفت عليها الإدارة الأميركية بقيادة مبعوثها الخاص **ريتشارد هولبروك**، انتهت بعقد اتفاق دايتون الذي وضع حدا لحرب يوغسلافيا، لكنه في المقابل كشف -بما لا يدع مجالا للشك- تهميشا واضحا للدور الأوروبي السياسي على المستوى الدولي، بل حتى على المستوى الإقليمي الأضيق.

الرئيس كلينتون وبعد عام من توليه منصبه في البيت الأبـــيض، تلقى رسالة واضحة من الرئيس الروسي **بوريس يلتسين**[1]، مفادها أن الكرملين لا يمكنه مواصلة دعم أي طرف يعـــارض رغبـــة المجتمـــع الدولي. وكانت تلك إشارة مباشرة إلى أن روسيا لن تقف في صف صربيا، وهو ما دفع بكلينتون إلى إعلان موقف أميركي متشدد لوّح باستعمال القوة ضد أهداف صربية عسكرية، بهدف فتح الطريق أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى البوسنيين المسلمين المحاصرين في عدة مدن، أهمها العاصمة سراييفو.

مطالب المسلمين البوسنيين برفع الحظر عن الأسلحة المفـــروض من قبل الأمم المتحدة، لم تلق تجاوبا من طرف واشنطن. وكان كلّ ما قام به كلينتون أن أرسل وزير خارجيته **وارن كريستوفر** ليعرض على حلفاء أميركا الأوروبيين (فرنسا وبريطانيا) إلى جانب روســـيا، مشروعه لرفع الحظر عن الأسلحة وضرورة توجيه ضربات انتقائيـــة إلى القوات الصربية المعتدية.

مشروع كلينتون هذا (Lift and Strike)[2] عرضه كريســـتوفر

---

1 تصريح الرئيس يلتسين نقلته وكالات الأنباء يـــوم 27 فبرايـــر/شـــباط 1997، وأوردتـــه صـــحيفة نيويـــورك تـــايمز بتـــاريخ 1993/6/25 " us Memo reveals dispute on Bosnia. Christopher's view "that all share guilt for atrocities is attacked by officials"

2 مشروع "Lift and Strike" يمثل سياسة مفادها رفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى الجانب البوسني المسلم، وتوجيه ضربات جوية انتقائية إلى الترسانة العسكرية الصربية التي كانت تدك العاصمة سراييفو وخمـــس مناطق أخرى معلنة مناطق آمنة من قبل الأمم المتحدة. وقد كانت الأمم المتحدة قد أوجدت ست مناطق آمنـــة في البوســـنة هـــي: ســـراييفو وغوراجدا وجيبا وتوزلا وبيهاتش وسربرينيتشا، من أجل حماية المدنيين المحاصرين من طرف القوات الصربية.

على الحلفاء لإبداء رأيهم حوله والمشاركة في اتخاذ القرار المتعلق باعتماده، وهو ما فاجأ الحلفاء لأن واشنطن بدت هذه المرة حريصة على إشراكهم في صنع القرار، وليس إعلامهم بما قررته كما كان دأبها معهم، وهو ما ترك لهم حرية الاختيار، فكان أن عارضت باريس ولندن مشروع رفع حظر الأسلحة عن دولة البوسنة والهرسك، فضلا عن رفضهما فكرة توجيه ضربات عسكرية إلى القوات الصربية.

هذا الموقف الأوروبي هو بالضبط ما كان يسعى إليه الرئيس الأميركي لإخلاء مسؤوليته الأخلاقية من أحداث البوسنة، وليجد المبرر الذي يجعله يلقي باللائمة على الأوروبيين في تأخر حسم الحرب العدوانية على البوسنة، وهو ما أدى إلى تراجع كلينتون عن وعوده السابقة بضرورة إيقاف الاعتداءات على مسلمي البوسنة ورفع الحصار الظالم عن تزويدهم بالأسلحة لمواجهة الآلة العسكرية الصربية الكاسحة، ومن ثمّ عادت واشنطن إلى نفس المربع الأول الذي كانت فيه خلال حكم بوش الأب، وهو مراقبة ما يجري على الأرض وترك المبادرة للأوروبيين، وهي تعلم أنهم عاجزون عن إيقاف شلال الدماء واحتواء الطرف المعتدي.

واشنطن لم تكتف بهذا الدور السلبي فحسب، والذي نُظر إليه في البوسنة على أنه خذلان لها ووقوف غير مباشر إلى جانب المعتدي، بل ذهب وزير خارجيتها كريستوفر إلى مساواة الضحية بالجلاد، عندما أعلن في خطاب له أمام الكونغرس الأميركي في يونيو/حزيران 1993 بأن أميركا لا تجد أي مبرّر أخلاقي لتدخلها في حل الصراع في البوسنة وإيقاف الاعتداءات على المسلمين فيها، لأن أطراف الصراع الثلاثة –حسب رأيه– تشترك في ارتكاب الفظائع،

وهو موقف جديد مضاد تماما لما تحدث عنه في خطاب سابق له أمام الكونغرس ألقاه في فبراير/شباط من العام نفسه.

بعد فشل مشروع كلينتون لرفع الحظر عن الأسلحة وتوجيه ضربات انتقائية إلى القوات الصربية البوسنية، ورفض صرب البوسنة الحلَّ السلمي الذي اقترحته مجموعة الاتصال الدولية لوقف الحرب، اعتمدت واشنطن سياسة الضغط الدبلوماسي المدعوم باستعمال القوة العسكرية لحلف الناتو، ونجحت الخارجية الأميركية في مايو/أيار 1995 في إقناع بريطانيا وفرنسا -بعد رحيل الرئيس الاشتراكي **فرانسوا ميتران**[1] عن سدة الرئاسة- بضرورة استعمال الطيران الحربي للناتو من أجل توجيه ضربات جوية للقوات الصربية بهدف رفع الحصار الذي كان مضروبا على العاصمة سراييفو، لكن أعضاء حلف الناتو الأوروبيين وكندا تمكنوا بسرعة من وقف تواصل الغارات الجوية للطيران الحربي للحلف قبل تحقيق أهدافها المعلنة.

وقد شجع عدم تناسق المواقف الغربية قوات صرب البوسنة بقيادة **راتكو ملاديتش** على أسر مئات من عناصر القبعات الزرق التابعين لقوات الأمم المتحدة لحماية السلم في البوسنة، واتخاذهم دروعا بشرية لثلاثة أسابيع متتالية.

لم يقف عدم تناسق الموقفين الأميركي والأوروبي عند هذا الحد، بل إن أزمة الرهائن من قوات القبعات الزرق كشفت عن فضيحة تورط فيها قائد القوات الأممية العاملة في البوسنة والهرسك الجنرال الفرنسي **برنارد جانفييه**، بإجرائه لقاءات سرية مع الجنرال

1 الرئيس الفرنسي ميتران كان قد صرّح بأن الموافقة على قيام دولة البوسنة والهرسك كان خطأً تاريخيا ستدفع أوروبا والغرب عموما ثمنه لعقود طويلة، وأن دولة البوسنة والهرسك هراء تاريخي.

الصربـــي ملاديتش، بدلا من تنفيذ قرار عسكري قضى بضـــرورة قصف قوات صرب البوسنة لإجبارهم على التسليم بإطلاق ســـراح الأسرى من جنود القبعات الزرق.

قبيل انتهاء الولاية الرئاسية الأولى للرئيس بيـــل كلينتـــون وفي يوليو/تموز 1995، قرر قادة البيت الأبيض إعادة النظـــر في القضـــية البوسنية من أجل حث الخطى نحو وجود حل سريع وفعال لها، حتى لا تُتّهم السياسة الخارجية الأميركية للرئيس كلينتون بالفشل، وتضيع آمال الديمقراطيين في تجديد ثقة الناخبين الأميركـــيين في رئيســـهم. وهكذا كانت البوسنة والهرسك، تلك الدولة الصغيرة "الـــتي لا وزن إستراتيجيا لها" بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، محدّدا رئيسيا للحكم على مدى نجاح السياسة الخارجية الأميركية، خاصة بعد أن تزايد عـــدد الضحايا من المسلمين البوسنيين، وتناقلت مختلف وســـائل الإعـــلام العالمية أخبار مذبحة **سربرينيتشا** البوسنية وما أوقعته من ضحايا فاق عددهم الثمانية آلاف قتيل.[1]

في نفس تلك الفترة، كان الرئيس الفرنسي المنتخب في مايو/أيار 1995 **جاك شيراك**، قد بدأ تحركا دوليا يرمي إلى عزم بلاده لعـــب دور متقدم في تسريع حل القضية البوسنية وإيقاف حمام الدم المسفوك للمسلمين فيها. وكان لهذا الدور الفرنسي المأمول الفضل في تحريك موقف إدارة كلينتون والضغط عليها من أجل استعادة زمام المبادرة، وإثبات أنها قادرة على لعب الدور الأبرز والمحدّد في إيقاف تجاوزات

1 نُفّذت مذبحة سربرينيتشا في 15 يوليو/تموز 1995، وقد كانت المدينة تقع في منطقة منـــزوعة السلاح بقرار أممي وتحت حماية القوات الهولندية التابعـــة للأمم المتحدة، إلا أنّ الجنرال الصربـــي البوسني راتكو ملاديتش اقتحم مخيم اللاّجئين المسلمين وأعدم ما يزيد عن 8000 رجل وشاب وطفل.

قوات صرب البوسنة، ووضع حدّ للمجازر المرتكبة في حق المدنيين البوسنيين، بعدما باتت تلك الأحداث الدموية تهدّد آمال الإدارة الأميركية في استمرار الرئيس كلينتون في حكم الولايات المتحدة.

مذبحة سربرينيتشا التي وقعت يوم 15 يوليو/تموز 1995 على مرأى ومسمع من قوات القبعات الزرق الهولنديين التابعين للأمم المتحدة، وربما بمشاركة غير مباشرة منهم كما تشير إلى ذلك عدة شهادات لناجين من المذبحة،[1] لم تستدع ردا من إدارة البيت الأبيض التي لم تبادر إلى الردّ عليها وتوجيه ضربة سريعة لقوات صرب البوسنة.. تلك المذبحة المروّعة كانت عاملا هاما في دفع إدارة الرئيس كلينتون إلى حشد كل قواها من أجل وضع تصوّر لمشروع جدي وعاجل للتدخل في البوسنة والهرسك، خاصة أن باريس ولندن وعددا من الدول الأعضاء في حلف الناتو، بدأت بتكثيف استعداداتها لسحب قواتها من أرض البوسنة بعد الفشل الواضح في قدرتها على حماية المدنيين العزل في سربرينيتشا، وتزايد مخاوفها من تنفيذ هجمات ضد قواتها أو إعادة أسر عدد منهم.

مجلس الشيوخ الأميركي وفي تفاعله مع مذبحة سربرينيتشا، صوّت يوم 26 يوليو/تموز 1995 على قرار يقضي برفع الحظر عن الأسلحة لصالح الجانب المسلم في البوسنة، ثم تم تبني هذا القرار في مجلس النواب الأميركي في جلسته المنعقدة أول أغسطس/آب من العام نفسه، إلا أن الرئيس كلينتون رفض إمضاء هذا القرار واستعمل

1 شهادات أدلى بها ناجون من المذبحة أمام محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وأكدت محكمة الجنايات الدولية اعتماد تلك الشهادات لإدانة الجانب الصربي قانونيا بارتكاب جرائم حرب في سربرينيتشا.

حق النقض لإجهاضه. وهكذا وجدت إدارة كلينتون نفسها في وضع صعب يهدّد بإفشال كل جهودها في إبقاء كلينتون في سدة الرئاسة، فهي من ناحية تواجه ميل ممثلي الشعب الأميركي ومجلس الشيوخ في رفع الحظر عن الأسلحة لصالح الطرف البوسني الأضعف وهم المسلمون، كما أنها من ناحية أخرى لا تجد ما يطمئن الفرنسيين والبريطانيين وباقي الأوروبيين على سلامة وأمن قواتهم العاملة في البوسنة والهرسك، إذا ما تواصل تصعيد قوات صرب البوسنة للحملات العسكرية التي تستهدفهم.

أما الحدث الفاصل في تغيير الموقف الأميركي من دور المراقب للأحداث إلى دور الفاعل فيها بقوة، فتمثل في النصر العسكري الذي حققته قوات كروات البوسنة في منطقة كرايينا الإستراتيجية يوم 7 أغسطس/آب 1995، وتحرير حوالي 20% من الأراضي البوسنية، ومن ثم إجبار قوات صرب البوسنة على التراجع إلى المناطق الغربية من البوسنة والهرسك بعدما استسلم ما يزيد عن خمسة آلاف جندي صربي بوسني، وكان هذا النصر الكرواتي مدعوما أميركيا بشكل غير مباشر.[1]

1 أميركا لم تسمح بدخول الأسلحة إلى الأراضي اليوغسلافية بموجب قرار حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على البوسنة والهرسك، لكنها نصحت كروات البوسنة بطلب المساعدة والمشورة من شركة أميركية تدعى – Militar Professional Resources– ومقرها فرجينيا، وهو ما تم بالفعل. وتلقت قوات كروات البوسنة نصائح ثمينة من خبراء عسكريين ساعدوها على إعادة ترتيب صفوف جيشها، ووضع خطة عسكرية محكمة أدت إلى دحر قوات صرب البوسنة وإنهاء ما كان يُعرف بجمهورية كرايينا الصربية التي أرادوا إنشاءها على أرض البوسنة والهرسك.

هذا الحل المتمثل في الدعم الأميركي غير المباشر للجانب الكرواتي، كان نتيجة لانسداد الأفق الذي فرضه الحلفاء الأوروبيون برفضهم مشروع رفع الحظر عن الأسلحة واستعمال الطيران الحربي لحلف الناتو لقصف أهداف عسكرية صربية، فقد كان حلفاء واشنطن (باريس ولندن وموسكو) يصرّون على عدم التأثير في تغيير موازين القوى بين أطراف الصراع الثلاثة، لاعتقادهم بأن وقف الصراع وحمل الأطراف المتنازعة على التفاوض يتطلب بقاء التوازن العسكري على ما هو عليه، لكن انتصار كروات البوسنة واستعادتهم منطقة كرايينا الحساسة التي كان صرب البوسنة قد أعلنوها جمهورية صربية خاصة منذ العام 1991، قلب موازين القوى وأعطى زخما جديدا للدور الأميركي، كما أنه أخرج فرنسا من دائرة الضوء والتأثير في القضية البوسنية وأعطى الفرصة لصانع القرار الأميركي لاستعادة دور الريادة وفرض قواعد اللعبة كما يراها هو.

في اليوم التالي لانتصار كروات البوسنة وتحرير منطقة كرايينا، أرسل الرئيس الأميركي بيل كلينتون مبعوثه الخاص **أنثوني لايك** إلى العواصم الفرنسية والبريطانية والروسية، ليُعلم الحلفاء هذه المرة بقرارات الإدارة الأميركية لا ليشاورهم، وكان فحوى تلك الرسالة أن واشنطن قررت حمل الأطراف المتحاربة في البوسنة على الاتفاق حول إنهاء الصراع المسلح، وهو ما تصدى للقيام به فيما بعد الدبلوماسي الأميركي **ريتشارد هولبروك** مهندس اتفاق السلام في البوسنة، وأجبر رؤساء صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك على إمضاء الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات دايتون.

المبحث الثالث

حرب الإبادة في البوسنة ونتائجها على الأرض

رغم الاعتراف الدولي الذي حظيت بـه البوسـنة والهرسـك كدولة سيّدة ومستقلة، واكتسابها عضوية الأمم المتحدة الكاملة بعد إعلان استقلالها في الأول من مارس/آذار 1992، فإن ذلك لم يمنـع مليشيات كراجيتش الصربية من شنّ حرب إبادة استهدفت طائفـة البوشناق المسلمة في البوسنة والهرسك، والتي تمثّل أغلبية ديمغرافيـة مقارنة بالإثنيتين الصربية والكرواتية.[1]

هجّرت الحرب وفقا لإحصائيات منظمـة الأمـم المتحـدة للاجئين، قرابة 1.5 مليون شخص من مسلمي وكروات البوسـنة من مدنهم وقراهم التي سكنوها لقرون طويلة، إضافة إلى تنفيـذهم عملية تطهير عرقي طالت أقاليم واسعة من البوسنة والهرسك وطرد أهلها من غير الإثنية الصربية واحتلال أراضيهم. كمـا ارتكبـت قوات الجنرال ملاديتش جريمة إبادة جماعية في مدينة سربرينيتشـا المسلمة في يوليو/تموز 1995 تحت بصر جنـود القبعـات الـزرق الهولنديين التابعين للأمم المتحدة -وربّما بالتنسيق مع قياداتها (حيث ما تزال القضية معروضة على القضاء)- راح ضحيتها في غضـون ساعات قليلة، أكثر من ثمانية آلاف مسلم مـن سـكان المدينـة البوشناق.

---

1 وفقا لآخر إحصاء سكاني رسمي أجري عام 1991، بلغ عدد سـكان البوسنة 4.377.033 فردا، منهم 1.902.956 مسلمون أو ما يعـادل 43.47%، وبلغ عدد الصرب 1.366.104 أو مـا يعـادل 31.21%، وعدد الكروات 760.852 أو 17.38%، في حين صنّف باقي السكان البالغين نحو 350 ألف نسمة تحت مسمّى "يوغسلافيون" أو "غير".

على الصعيد العسكري، تواصل حصار العاصمة البوسنية سراييفو الشامل على امتداد 1425 يوما، وكان قد انطلق يوم 5 أبريل/نيسان 1992 ليُرفع يوم 29 فبراير/شباط 1996. وبعد فشلها في احتلال مدينة سراييفو، عمدت القوات الصربية شبه النظامية إلى تجويع أهل العاصمة البوسنية بغاية تركيعهم وحملهم على الاستسلام، فأمطرت المدينة التاريخية بمئات الآلاف من القذائف مخلّفة دمارا شاملا لكلّ مرافق الحياة فيها. أما باقي الأراضي البوسنية فلم تسلم من بطش المليشيات الصربية التي احتلت ما يزيد عن نصف مساحة البوسنة والهرسك، وكانت تسيطر وتحاصر عددا آخر من المدن والقرى والبلدات في شرق البوسنة وجنوب غربها وجنوب شرقها.

وتواصلت عمليات التقتيل والتهجير والترويع للبوسنيين من غير الصرب في البوسنة إلى نهاية العام 1995، لتخلّف أكثر من 150 ألف ضحية، وعشرات الآلاف من المفقودين و1.5 مليون مهجّر[1]، إلى جانب القضاء التام على البنية التحتية للبلاد. وكان تدخّل واشنطن الحاسم في نهاية العام 1995 ضاغطا على الأطراف المتصارعة، مما حمل الصّرب على القبول بالجلوس إلى طاولة المفاوضات في دايتون. (دايتون مدينة أميركية تقع فيها قاعدة رايت باتيرسون العسكرية (Wright- Patterson air force base)، وسمي الاتفاق باسمها رغم أن توقيعه النهائي كان في باريس يوم 1995/12/14).

مثلت اتفاقيات دايتون ثمرة الجهود التي بذلتها المجموعة الدولية -بقيادة واشنطن- لإنهاء الحرب في البوسنة والهرسك، وانتهت إلى "منحها" دستورا ضمن تلك الاتفاقيات، يعرف بالملحق الرابع

1 المصدر: تقرير للجنة الديمغرافية التابعة لمحكمة يوغسلافيا السابقة، منشور عام 1996.

لاتفاقيات دايتون. لكنها قسّمتها داخليا إلى كيانين منفصلين هما: فدرالية البوسنة والهرسك التي تجمع المسلمين والكروات (51% من مساحة البوسنة، و"جمهورية صربسكا" المُكوّنة أساسا من البوسنيين الصرب وتقع على مساحة 49% من أراضي البوسنة والهرسك).

هذا التقسيم غير العادل والمخالف للوقائع التي عرفتها البوسنة قبل العدوان الصربي، كرّس سياسة الأمر الواقع على الأرض، بل وكافأ الجاني بأن وسّع من رقعة وجوده وتمدّده الجغرافي على أرض لم تكن له تاريخيا، وأوجد نموذجا غير مسبوق في المفهوم القانوني الحديث للدولة وسيادتها، ولا يجد سندا له في نظريات فقهاء القانون الدستوري، إذ لا توجد دولة سيدة ومستقلة عضو في الأمم المتحدة يأتيها دستورها من قوى أجنبية تفرضه عليها.

لقد ساهم هذا الوضع الجديد غير السويّ وغير المنطقي، في تأزيم الأمور وبلوغها حدّا خطيرا كان ينبئ بتفاقمها، وربّما بعودتها إلى المربّع الأول الذي مهّد للحرب، إذ أعطى للصرب مساحة جغرافية أكبر من تلك التي كانوا يطالبون بها، وأعاد لهم 2% من الأراضي التي خسروها في حربهم بحكم بنود اتفاق دايتون.[1]

تفاصيل هذا الوضع الداخلي المتأزم والاستثنائي بكل المقاييس، إلى جانب الدور الذي يمكن أن تلعبه التجاذبات السياسية ذات الحسابات العرقية والجيوستراتيجية للاعبين السياسيين المحليين

1 رسخت اتفاقيات دايتون مسألة تقسيم البوسنة والهرسك إلى كيانين هما جمهورية صربسكا أو "ريبوبليكا صربسكا" وفدرالية البوسنة والهرسك التي تجمع المسلمين والكروات، وقد كان الصرب هم الرابح الأكبر حيث حصلت جمهوريتهم على 49% من الأرض رغم أن وزنهم الديمغرافي لا يتجاوز 33% حسب إحصاء عام 1991، مقارنة ب17% من الكروات و48% من المسلمين، و2% من غير المصنفين.

والإقليميين والدوليين، بالإضافة إلى بعد العمق الإستراتيجي للبلـــدان المجاورة للبوسنة وما يمثله من تحدّ كبير لها، وما يمثله الثقل التـــاريخي والنفسي المركب لسكانها المتعددي الأعراق والديانات والتوجهـــات السياسية والأيدولوجية، هو ما سنناقشه تباعا في المبحث التالي.

الفصل الثاني

الأهمية الإستراتيجية
ليوغسلافيا عموماً والبوسنة خصوصاً

قد يبدو من غير الضروري التدليل على هشاشة المنطقة البلقانية التي كانت عبر التاريخ الطويل تمثل البطن الرّخو لأوروبا، وبرميل بارود قابل دوما للاشتعال فيها، إذ مثلت شبه جزيرة البلقان منطقة حدودية عرفت تواجد ثلاث إمبراطوريات على أراضيها لم يعد لها وجود اليوم. لكن يبقى البلقان في كل الأحوال منطقة ساخنة تلتقي فيها حضارات مختلفة ومتحاربة منذ عهود طويلة.

ظن الأوروبيون أنهم وضعوا حدا بالقوة للإشكالات الكامنة في هذه المنطقة، إلا أنهم في حقيقة الأمر لم يجعلوا منها سوى قنابل موقوتة نائمة إلى حين، لكنها متأهبة دوما للانتفاض وتهديد أمن القوى الكبرى.

أما اليوم، فإن نفس تلك القوى واللاعبين الدوليين الأقوى هم الذين يجعلون من هذه المنطقة الشديدة الخطورة، منطقة مصالح إستراتيجية للقوى العظمى، وهذا ما يفسّر ويبرّر اهتمام أميركا – القوة الأكبر– بهذه المنطقة.

وعلى أساس الهشاشة الأمنية وسهولة الاختراق التي تتميز بها منطقة البلقان بُنيت علاقات قوة جديدة، بما يعنيه ذلك من إضافة أسباب أخرى لعودة العنف إليها.

توصيف البلقان بالبطن الرخو لأوروبا، يصح أكثر إذا علمنا حجم التغلغل الذي حققه أباطرة المخدرات وتجار السلاح وعصابات الجريمة المنظمة. وقد ساعد الضعف الاجتماعي والسياسي على مستوى مؤسسات الدولة في أغلب دول المنطقة البلقانية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، على توفير الأرضية الخصبة لمثل هذه العصابات التي

باتت تنشط على مستوى عالمي، متخذة من بلدان منطقة البلقان قاعدة آمنة لها، ومستغلة حالة انعدام الأمن والاستقرار التي تعرفها تلك البلدان.

كما أن دخل الاقتصادات الوطنية البالية والمنهارة لدول البلقان ما كانت لتقدر على تمويل نفقات الحرب التي شهدتها المنطقة، لو لم تجد في واردات هذه التجارة الممنوعة (تجارة المخدرات والأسلحة والرقيق الأبيض..) ما سدّت به جزءا من تكلفة الحرب التي ناهزت ملياريْ دولار، تأتّت أساسا من بيع الأسلحة التي خلفها انحلال حلف وارسو ومن تجارة المخدرات القادمة من أفغانستان عبر تركيا.

تلك المنظمات الإجرامية المافياوية التي تستفيد من انخرام الوضع الأمني وعدم الاستقرار في شبه الجزيرة البلقانية، لها كامل المصلحة في إبقاء الوضع كارثيا في كل من صربيا والبوسنة وكوسوفو وألبانيا، كما في البلدان المجاورة وبالأخص في المجر.

هذه الوضعية المعقدة والمتشابكة والمتداخلة بين السياسي والاقتصادي والإجرامي مقلقة جدا بتواجدها على أبواب الاتحاد الأوروبي الليبرالي، وبصفته تلك فهو قابل للتأثير فيه وغير محصّن من تلك الأمراض التي قد تجتاز حدوده لتؤثر في مجتمعاته، وبالتالي فإن مواجهة هذه الظواهر الخطيرة وتطهير منطقة البلقان منها تعدّ بالنسبة للأميركيين –وهم الأوصياء عن الأمن الأوروبي– مهمة بالغة الأهمية، ولا تقل عن مهمتهم في التصدي للجريمة المنظمة التي تعرفها منطقتهم الإستراتيجية الحيوية في جزر الكاريبي وأميركا الوسطى.

لا تقل منطقة البلقان أهمية إستراتيجية بالنسبة لأميركا عن العالم الإسلامي الذي تشكل صادراته من الطاقة ضمانة اقتصادية للعالم الليبرالي، فشبه الجزيرة البلقانية تحتل موقعا جغرافيا متصلا بالعالم

الإسلامي، فهي تحاذي مباشرة دولة تركيا التي تعتمد عليها واشنطن كثيرا في مسألة التخفيف من حدة التوتر الذي نشأ على خلفية نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتغتون، خاصة في جانبها المتعلق بالصراع بين الغرب المسيحي والشرق المسلم، وربما يعكس إصرار واشنطن على ضرورة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي جزءا مهما من القلق الأميركي حيال هذه القضية. كما يمثل الاتحاد اليوغسلافي السابق منطقة عازلة تقع مباشرة على حدود الإمبراطورية السوفياتية المنهارة، وهي أيضا منطقة تفتح على البحر الأسود ومنطقة القوقاز التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا غير مسبوق وتقدّم وفرة من موارد الطاقة.

هذا الموقع المتقدم جغرافيا يبدو مهما لما يتيحه من فرص لمراقبة روسيا عن قرب، لكنه في نفس الوقت يشكل عاملا مُوازِيا لهذه القوة غير المتوازنة، وهو أيضا مهدئ لبلدان جنوب غرب أوروبا: رومانيا وبلغاريا وصربيا التي ما زالت تحن إلى العهد الاشتراكي. فطالما أن هناك أنظمة في المنطقة تحن إلى النظرية الماركسية، فإن الديمقراطية الليبرالية لن تجد لها موطئ قدم راسخة في البلقان، لذا فإن من مصلحة أميركا وأوروبا على الأخص أن تعرف شبه الجزيرة البلقانية السلام والتطور اللذين يُعتبران المضادّيْن الأهم لما يتهدد المنطقة -بزعمهم- من مخاطر المنظمات الإجرامية أو خطر الإسلاميين المترصدين بها.

على المستوى الجيوسياسي، يبدو أن الأولوية الغربية في المنطقة تركز أساسا على تحييد التأثير الروسي في صربيا، التي تدين بالأرثوذكسية مثل عدد من الدول البلقانية، ومحاولة إضعاف الروابط السلافية عبر تحميل الجانب الصربي العبء الأكبر من المسؤولية

عن اندلاع الاضطرابات والأحداث المؤلمة التي مرت بهـــا المنطقـــة. ويبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه مشاريع الغرب في البلقان كامنا في ضرورة إيجاد الوصفة المطلوبة لتنقية الأجواء البلقانية الداخلية من الأسباب التي أشعلت الحروب الأهلية التي عصفت بالمنطقة وتغـــذيها الأحقاد الدفينة.

بالرغم من أهمية هذه العوامل التي عـــددناها أعـــلاه، والـــتي استدعت تدخلا أميركيا حاسما ومهما في الصراع البلقاني، فإنّ تأخر أميركا في التدخل لحسم الصراع اليوغسلافي يمكن فهمـــه في ضـــوء الوضع المعقد الذي لفّ المنطقة خلال اندلاع الأحـــداث الدمويـــة هناك، فأميركا لم تكن مستعدة للتدخل في ما وصفته بحرب أهليـــة كثيرة التعقيد ومتعددة الأطراف -كما رأينا في المبحـــث الســـابق- دون أن تكون لها خطة واضحة تقتضي بالضرورة العمل على إلحاق الهزيمة الكلية والقاسية بأحد أطراف ذلك الصراع، وهو ما تؤكـــده تجارب التدخل الأجنبـــي في حل الصراعات من هذا النوع، والـــتي دارت على مرّ العقود الخمسة الماضية.

عند الحديث عن التردد الأميركي في التدخل في البلقان، فإنـــه يكون علينا استحضار الكارثة التي عاشـــتها أميركـــا في فيتنـــام، أو الإخفاقات الأميركية التي صاحبت تدخل قواتها في إيـــران ولبنـــان والصومال.

كان الغرب ينظر إلى الصراع اليوغسلافي عند بدايته على أنه حرب أهلية، أي أنه صراع داخلي بين مجموعات إثنية لها نـــــزعة إلى الاستقلال عن بعضها البعض وموجهة بعضها ضد بعـــض، وأن رغبتها في تحقيق مصالحها المتضاربة لن تزيـــد الوضـــع إلا تـــوترا وتدهورا ولا تعمل على تهدئته أو الحد من احتقانه، والهدف الأخير

لكل هذه الأطراف المتصارعة هو الإجهاز على "الآخر" المختلف ومحو وجوده من الأراضي المتنازع عليها، سواء كان صربيًّا أو كرواتيًّا أو مسلمًا أو مقدونيًّا أو كوسوفيًّا.. وباختصار فقد كانت أوروبا وأميركا وعدد كبير من دول العالم، تنظر إلى الحرب في يوغسلافيا لا على أنها عدوان صربي على كل ما هو غير صربي، بل على أنها حرب تعكس الصورة النمطية التي يحملها الغرب عن البلقان، وهي أنه منطقة تحترف شعوبها صناعة الأزمات والصراعات الدموية وأن لا طرف منها بريء من ذلك، ولم تتغير تلك النظرة إلا بعد وضوح الصورة تماما ووقوع ما يزيد عن مائة ألف قتيل، وتدمير شامل لكل مقدّرات البوسنة والهرسك خاصة والمنطقة بأسرها عامة.

المبحث الأول

البلقان منطقة لإنتاج "ثقافة الموت"!

بعيدا عن توصيف وذكر الفظائع التي سُجّلت أثناء هذا الصراع الدموي الأعنف في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، سنحاول في ما يأتي من صفحات الوقوف عند أهم ما ميز فترة الحرب من تغيرات في موازين القوى الإقليمية والدولية التي كان لها تأثير مباشر ومؤثر في تأزيم الوضع الداخلي للبوسنة والهرسك على جميع المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما سنحاول ربط ذلك بعوامل داخلية مهمة، مثل إعادة طرح شعوب المنطقة لأسئلة حائرة حول هوياتها وخصوصيات حضاراتها وثقافتها وفلسفة وجودها بشكل عام.

1 – تداخل العوامل الإقليمية والدولية وتأثيرها على مسار الأحداث في البوسنة والهرسك

جاءت أحداث عام 1989 وما تلاها لتُعلن انتهاء ما كان يُعرف بالاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين وبداية نهاية الاتحاد اليوغسلافي، لتعيد اهتمام القوى الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالجغرافيا السياسية، فلماذا هذا التحول الجديد؟ وما هي دواعيه؟

أولا، لأن هذا النهج الجديد للقوى الكبرى جاء بعد التغيرات الجيوسياسية الدولية التي حولت العالم من ثنائية قطبية حادة بين الاتحاد السوفياتي السابق وأميركا، إلى قطب أوحد تسيطر فيه الولايات المتحدة الأميركية على السياسة الدولية بشكل مطلق، وانفرادها الكامل بقوة صنع القرار الدولي، ونزوعها نحو إقامة نظام عالمي جديد، وفرض نظامها كما رسمه من باتوا يعرفون بالمحافظين الجُدد.

أما ثانيا، فلأن جميع هذه التحولات الجذرية على مستوى الجغرافيا السياسية العالمية وانخرام قاعدة التوازن الإستراتيجي الكلاسيكي، تتطلب بالضرورة مراجعة كاملة وعميقة للماضي، وإعادة قراءة أحداث التاريخ كما وقعت، لا كما كتبته القوى المنتصرة، لكشف ومعرفة حقيقة ما حدث في القرن العشرين.

ففي حقبة تأسيس النظام العالمي كما رسمه صقور المحافظين الجدد والتي يعيشها عالمنا اليوم، بدأت الأجيال الجديدة تبحث عن أصول هويتها وعن طابعها الجيوثقافي الذي تتمايز به عن غيرها، وعندما اصطدمت بفظاعات الأحداث التاريخية المؤلمة، عادت إلى

اعتماد منهج بحث جديد لاستقراء التاريخ في بعديه الوطني والكوني، لإعادة جمع وتركيب تلك الأحداث وتتبّع خيوط التماس والتقاطع بينها، والوقوف عند الدروس التي يجب أن تُستقى منها. فما نشهده اليوم هو في الحقيقة عملية مراجعة لجملة نتائج الحرب العالمية الثانية، بهدف تبرير التوجه الحديث نحو فرض نظام عالمي جديد.

يبدو هذا التوجه الجديد في ضوء تحليل الأحداث التاريخية من خلال قراءتها سياسيا، مُشبعا ومتأثرا بالأيدولوجية، لذلك لن يكون بإمكانه قراءة الأسباب التي تقف خلف تلك الأحداث التاريخية والاجتماعية بالموضوعية العلمية المطلوبة، التي هي في حقيقتها نتيجة تراكم تاريخي طويل ومتداخل خضع لمسارات وتحولات عميقة وجذرية. الحقيقة العلمية لا بد أن تتم معالجتها وقراءة أسبابها في إطار سياقات جدلية وتاريخية وحضارية واجتماعية، وهذا هو الإطار الوحيد الذي بإمكانه كشف الحقائق التي طالما تم إخفاؤها، والتي أنتجت التغيرات التاريخية وكانت هي بدورها في ذات الوقت نتاجا لتلك التغيرات.

إن تحليل المعطى الجيوسياسي لمنطقة البلقان في القرن الواحد والعشرين وفقا لهذه الرؤية، لا بد أن يتنزل في هذا الإطار حيث يجد مبرراته، فلم تأت الحاجة اليوم إلى إعادة قراءة التاريخ جراء تطلعات الأحزاب السياسية المتصارعة إلى إعادة تعريف تاريخ مجتمعاتها التي تعمل فيها من أجل مكاسب انتخابية محدودة، لكن ذلك ينبع من الحاجة الماسة إلى مواجهة حقائق التاريخ وتحقيق المصالحة مع الذات أولا، قبل السعي إلى تحقيقها من ثمّ مع الآخرين.

2 – مقولة "ثقافة الموت وفائض التاريخ في البلقان".. حقيقة أم انطباع مغلوط؟

لماذا يوصف البلقان بأنه منطقة إنتاج "ثقافة الموت"، وفضاء لإنتاج "فائض من التاريخ"؟ وبالتالي هل هو منطقة جيوسياسية سمتها الأبرز هي تشابك الحدود السياسية؟

لا شك أن البلقان الحديث فضاء تتداخل فيه الحدود السياسية وتتسم بعدم الوضوح، كما أنه منطقة تُنتج فائضا تاريخيا دون أن يكتمل السلام فيها.

إن فائض التاريخ هذا وعدم قدرة النخب السياسية في دول البلقان على قيادة بلدانها والتحكم في مصيرها، أشار إليه رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأسبق **وينستون تشرشل**، متناسيا أن ذلك الفائض من التاريخ وذلك العجز في تحكم دول البلقان في تقرير مصيرها، لا يعود فقط إلى عجز ذاتي لدى النخب والشعوب البلقانية في حل النزاعات بينها، وإنما أيضا إلى تدخل القوى الكبرى في تلك الدول وإشعال فتيل الصراعات فيها بشكل مباشر، ومن ثم توجيهها والتحكم فيها. هذا التدخل الفج في تقرير مصير دول البلقان من قبل القوى الكبرى، لم يكن فقط ديدنها خلال القرنين الماضيين فحسب، بل ما يزال متواصلا إلى يومنا هذا.

البلقان الحديث يعيش اليوم تحولات جيوسياسية عميقة بعدما تخلصت دوله منذ عام 1989 من تأثير الاتحاد السوفياتي على مقدراتها وقرارها السيادي، وتوجهت نحو بناء علاقات جديدة مع الدول الغربية ومؤسسات حلف شمال الأطلسي. فعلى مستوى الاقتصاد، اتبع قادة الدول البلقانية نظام الاقتصاد الحر، ويسعون على المستوى

السياسي إلى استنساخ نظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية وتأسيس نظام برلماني تمثيلي، في حين يبدو أن انحيازهم على المستوى الثقافي كان إلى الحداثة الأنجلوسكسونية وثقافتها المستقلة.

كل هذا وغيره، يجعل من البلقان اليوم فضاءً قابلا للتحول إلى محمية دولية فعلية، ومسرحا للتجارب الاقتصادية والسياسية والثقافية المُنبتّة عن الواقع البلقاني، الذي لم يكن مستعدا لتحمل تبعاتها في غياب مؤسسات وهياكل وتجربة أنتجتها وأنضجتها تطورات تاريخية وموضوعية مناسبة، وهو ما جعله سابقا ويجعله اليوم أيضا، فضاءً لإنتاج فائض من التاريخ، بحيث تتعدّى أحداثه وما يجري على أرضه ما أنتجه هو ذاتيا من تاريخ، ليكون وعاءً لنتاج ما صنعته على أرضه مختلف القوى والإمبراطوريات من بطولات وانكسارات، وما خلفته من أساطير وثقافات ودماء وأحزان، لم تكن شعوب المنطقة صانعة لأغلبها ولا مؤثرة فيها، لكنها تحمّلت -وما تزال- مآلاتها ونتائجها.

بحكم موقعه الجغرافي المميز، أين تقاطعت على أراضيه حضارات مختلفة، كان البلقان مقبرة كبرى للحضارات المتلاحقة ولنظم الحكم التي أنتجتها. فقد كانت هذه المنطقة على مر التاريخ، ليس فقط وجهة للتجار والمغامرين والأدباء والسياح، لكنها أيضا -وبالأخص- مثلت قبلة للجيوش الكبرى الغازية وللمستعمرين المتعاقبين وشذاذ الآفاق، مما أدى إلى تأكيد الصورة الذهنية الحاصلة لدى الجميع بأن شعوب البلقان تقف على فوهة بركان مشتعل، لا تكف فيه الصراعات بينها على التوقف لتستعر من جديد في شكل أكثر دموية وقسوة.

ليست شعوب البلقان أقل حضارة أو تصنيعا أو مهارة من شعوب الدول الأوروبية الأخرى بكل تأكيد، لكن ذاكرة التاريخ لم

تحفظ عنها سوى ذلك الجانب المظلم الدموي، وأسقطت -جهلا أو عمدا- ما حققته تلك الشعوب من إنجازات كبرى على مختلف المستويات.

تعرضت أراضي البلقان إلى غزو وتدمير وتخريب مستمر من قبل أعداء الخارج الأوروبيين وغيرهم، ثم خضعت المنطقة على مدى خمسة قرون متواصلة لسلطة الإمبراطورية العثمانية التي خلفت آثارا واضحة في إعادة صياغة النسيج الاجتماعي والثقافي والديني لجزء هام من شعوب البلقان. ثم عرفت المنطقة بعد ذلك غزوا متكررا لإمبراطوريات أخرى سعت كل منها لترك بصماتها في المنطقة وسكانها، وكانت الشعوب البلقانية تدفع -إلى جانب فداحة خساراتها المادية- من دماء نسائها ورجالها وأطفالها الكثير.

وقد أجبرت هذه الأوضاع في نظر العديد من المحللين والمؤرخين، شعوب البلقان على حمل السلاح دفاعا عن أرضهم وهويتهم، فانخرطت أجيال متعاقبة في تلك الحروب الدامية مما شكل لديها عقلية جديدة شكّلتها ساحات الحروب المتعددة والممتدة على مدى قرون عديدة، لتنتج ثقافة حرب شعبية رسخت في سلوك وذهنيات جميع البلقانيين.[1]

وهكذا كان البلقان أرضا خصبة لتاريخ دموي وفضاء جيوسياسي متحرّك، تداولت الغلبةَ فيه أطراف عدة وصنعت فيه قواعد النصر، فوجدت شعوبه نفسها بين ضرورة الدفاع المستميت لتحرير أوطانها من ناحية، ومصالح ومخططات القوى الدولية الكبرى الجيوستراتيجية المتصارعة، من ناحية أخرى.

---

1 هذا التحليل للدكتور سمايل تشيكيتش أورده خلال محاضرة له في المنتدى البوشناقي، مايو/أيار 1997، في كلية العلوم السياسية، سراييفو.

اليوم أيضا، عكست حرب البلقان الأخيرة -مرة أخرى وبعمق- التحولات الجذرية التي تلت انهيار الاتحاد اليوغسلافي وأدت إلى تغيير في العلاقات بين القوى العالمية، وفرضت ضرورة إعادة تشكيل قواعد التأثير في مختلف الفضاءات الجيوسياسية والإستراتيجية في العالم، بينما كانت كل محاولة لتغيير حدود أي من دول البلقان تتطلب دفع ضريبة دموية عالية، كان على شعوب المنطقة تحمل تبعاتها.

المبحث الثاني

البوسنة والوضع الإقليمي في شبه جزيرة البلقان

قدر البوسنة على مرّ التاريخ -كما رأينا- كان ولا يزال مرهونا لحسابات القوى الكبرى التي تتخذه ساحة لإدارة معاركها الخارجية، من أجل بسط وتوسيع نفوذها وسطوتها. أما دور أبناء المنطقة في تقرير مصيرهم، فلم يكن ذا وزن كبير في معادلات تلك الصراعات ومخرجاتها وتوجيه مآلاتها، فلم يصنع أحداثها و لم تكن له إمكانية التأثير فيها، لكنه في المقابل تأثر بها أيما تأثير، وتحمّل عبء نتائجها الكارثية التي ما تزال تلقي بثقلها على حاضره، وهو ما ساهم في بقاء هذا البلد على فوهة بركان نشط قد يجر كامل المنطقة -في حال اشتعاله- إلى حرب طاحنة ترتد تفاعلاتها لتؤثر في الاستقرار والسلم العالميين.

لقد بدأت كبرى أحداث القرن العشرين من "سراي بوسنة" سراييفو، باندلاع أولى شرارات الحرب العالمية الأولى، وانتهت ليس فقط مع سقوط جدار برلين، وإنما أيضا -وعلى الأخص- بعودة

أتون الحرب إلى نقطة الانطلاق، وكأن التاريخ يعيد نفسه، ولكن في صورة أكثر تشويها هذه المرة.

وقد أدت الأحداث التراجيدية التي عاشتها شعوب البوسنة والهرسك في الفترة ما بين 1992–1995 وحالة التفكك التي عرفتها دول منطقة البلقان، إلى تغيير جوهري وعميق في العوامل الجيوسياسية والديمغرافية، عبر إعادة توزيع خطوط التماس الملتبسة أصلا بين الإثنيات المتنازعة على الأرض والثقافة والدين ومفاتيح السيطرة، وظهرت دول جديدة على الخارطة البلقانية بعد انفجار الاتحاد اليوغسلافي، حاولت بناء أسسها على معطيات إثنية عرقية قومية تنفي الآخر وتسعى لإقصائه، مرجعيتها في ذلك ما استدعته من أحداث تاريخية امتزج فيها المُتخيّل بالواقع، واستعملها زعماء تلك الدول لتحقيق أجنداتهم القائمة على مزيد من التقسيم والتجزئة. وظهرت على الساحة السياسية البلقانية أحزاب قومية كانت لها الكلمة الفصل في حسم نتائج أولى الانتخابات العامة الحرة التي شهدتها تلك الدول بعد سقوط الاتحاد اليوغسلافي، لكنها كانت تفتقر إلى رؤية سياسية شاملة ومتزنة، سرعان ما أظهرت عجزها عن قيادة عملية الإصلاح والبناء المؤسساتي التي تطلبت ضرورة توحيد الأهداف، والعمل على إنجازات تستوعب كل الفرقاء وتحقق أهدافها المتباينة بل والمتضاربة في أكثر الأحيان.

هذا التحدي السياسي الداخلي الصعب والمعقد ما زال قائما بعد حصيلة هزيلة لما يقارب العقدين الآن، من تاريخ اندلاع الأحداث المؤلمة والصراع السياسي المؤدلج الذي تتداخل فيه المصالح الإثنية بالسياسية بالاقتصادية بالدينية.. لكن ومن جانب آخر، فإنه حتى الأحزاب المنتمية إلى نفس الإثنية لم تستطع بدورها تحقيق الحد

الأدنى من التناغم السياسي فيما بينها. وما تشهده البوسنة من أزمات سياسية متلاحقة وعميقة وخطيرة منذ عقد اتفاقيات دايتون منتصف تسعينيات القرن الماضي، دليل على أن الوضع مـــا زال هشـــا، وأن الأحزاب الفاعلة ما زالت تبحث عن بوصلتها الضائعة في طريق بناء الدولة الحديثة.

لا شك في أن الصراع الحزبـــي الداخلي على مواقع النفـــوذ، وعرقلة بعض الأحزاب لمسيرة البناء المتعثرة أصلا، ودعـــوة الـــبعض الآخر منها إلى الانفصال عن البوسنة، يعيد مخاوف الداخل والخارج إلى عودة الصراع الدموي في البلقان عموما إلى مربعه الأول ما بعـــد 1989، وهو ما حمل القوى العالمية والإقليمية الكبرى علـــى البـــدء بالتأسيس لإستراتيجيات جديدة تغير من وجه البلقان الأسود وتحمله على التقارب مع الاتحاد الأوروبـــي، لكن الطريق دون ذلك محفوفة بالمخاطر والصعوبات الداخلية والإقليمية والدولية، كمـــا أن ســـبل تنفيذ تلك المشاريع الإستراتيجية تتطلب توافقا داخليا وإقليميا ودوليا يراعي مصالح الجميع، وهو أمر يتطلب تنازلات عدة يصعب -بل قد يستحيل- على البعض تقديمها.

فشلت واشنطن بعيد انتهاء الحرب الباردة في فرض تصـــورها لنظام عالمي جديد واضح المعالم، وإعادة صياغة أسس خارطة توزيع القوى في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان بشكل نهائي وثابت، لكن ذلك في الوقت نفسه كان مؤشـــرا واضـــحا علـــى أن ســـراييفو تسعينيات القرن العشرين ليست سراييفو 1914، إذ لا أحد -على ما يبدو- بات مستعدا لخوض حرب من أجل شـــعوب البوســـنة والهرسك، فالمعطيات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لم تعد نفسَـــها التي عرفتها المنطقة في بدايات القرن الماضي، كما أن إستراتيجيات

القوى العالمية الكبرى في البلقان تغيرت بتغيّر المعادلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والديمغرافية-الإثنية التي تحكمها وتوجّه انتماءاتها.

لكنّ الأكيد أن المرحلة الجيوسياسية الانتقالية التي تمر بها المنطقة عموما والبوسنة والهرسك خصوصا، ما زالت خاضعة بالكامل لسيطرة القوى العظمى التي تتدخل بشكل واضح وصريح في رسم معالم مستقبل البلاد، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا بالأخص)، حيث تُصارع برلين وباريس من أجل جعل تلك التحولات الجيوسياسية في البلقان تصب في تغذية مصالحهما الجيوسياسية والاقتصادية، في حين تسعى أميركا إلى تأكيد سيطرتها على العالم وفرض تفوق قدراتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، من خلال خوضها للمعركة المندلعة على أرض البلقان الكبرى وقلبها البوسنة والهرسك وفرض تصوّرها للأمن فيها عبر يدها الطولى وهي حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا يساعد البتة في حل عمق الصراع البلقاني المتعدّد الأوجه والتمظهرات، والذي يتطلب سيناريوهات مغايرة لحلحلته تشترط مشاركة شعوب المنطقة فيها بصنع محتواها ورسم معالمها وتفاصيلها.

إن عملية التحول الجيوستراتيجي التي تشهدها منطقة البلقان، يراد لها غربيا أن لا تخدم فقط التوجه القاضي بتحرير البلقان من رواسب التأثير السوفياتي وهيمنته التي فرضها عليها طيلة عقود، بل يُراد لها أيضا أن تحقق أهداف القوى الكبرى الجيوستراتيجية وفرض قواعد النظام العالمي الجديد. وما شهدته المنطقة من تشظ للاتحاد اليوغسلافي وما تبعه من تدخل للناتو في كوسوفو عام 1999، والذي تلاه إعلان استقلال الإقليم عن صربيا، كل ذلك ثبّت هيمنة الناتو

وتوسعه شرقا، مما سمح بتهيئة الأجواء نحو تمدد جيوسياسي غربي واتساع رقعة التأثير الذي أصبحت تلعبه أميركا على حساب انحسار الدور الروسي المتراجع منذ انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد اليوغسلافي، كما فتح البابَ أمام تأثير بعض القوى الإقليمية الأخرى -مثل تركيا وإيران- في مسارات الأحداث في البوسنة والهرسك خصوصا ومنطقة البلقان عموما.

المبحث الثالث

البلقان.. مختبر القرن الواحد والعشرين الإستراتيجي

إن دراسة الظواهر الإستراتيجية الاجتماعية والجغرافية المعاصرة تحيل إلى التساؤل عن الأحداث والأسباب التي أدت إلى التغيرات والتقلبات التي نشهدها في واقع العلاقات الدولية كما يعرفها عالمنا اليوم. فإذا نظرنا في ظاهرة الحرب، وبشكل عام في لجوء الشعوب إلى العنف الجمعي، سنلاحظ أن الحرب الكلاسيكية، التي هي في محصلتها قتال يدور بين جيشي دولتين من أجل تسوية خلاف بينهما بالطرق العسكرية، قد شهدت ارتفاعا في عددها خلال النصف الأول من القرن العشرين لتعرف حالة من المنع بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة في مرحلة لاحقة، ولتصبح فيما بعد غير ممكنة بحكم عوامل الردع النووي وإستراتيجيات الردع المتبادل.

إن ما حدث في البلقان يؤشر بوضوح تام على دخول العالم مرحلة تاريخية مغايرة منذ عشرية التسعينيات من القرن الماضي، فنهاية الاتحاد السوفياتي وما تبعه من ورشات العصف الذهني لعدد من الإستراتيجيين والمفكرين والسياسيين في أروقة مراكز البحوث

والدراسات السياسية والإستراتيجية، تدلّل بشكل قاطع على نهاية مرحلة وبداية أخرى.[1]

ويمكننا قياس تلك التبعات على أكثر من مستوى، خاصة على مستوى إعادة توزيع الأوراق والأدوار التي قلبت ما يمكن أن نسميه الإستراتيجية الأوروبية رأسا على عقب. فالصراع الذي أدى إلى تمزيق أوصال الاتحاد اليوغسلافي يرمز إلى هذا الواقع الإستراتيجي الجديد، الذي يتمظهر اليوم في انتقال الثقل الإستراتيجي الأوروبي من ألمانيا إلى جهة الجنوب الأوروبي ومنطقة البلقان. فأوروبا شهدت إحدى أعتى الحروب الأهلية التي دارت أحداثها على أراضيها بشكل دموي يشبه -إلى حد كبير- ما يجري في أفريقيا وبلدان العالم الثالث التي تعاني من التخلف والاحتلال. وأميركا بنقلها ثقل تواجدها واهتماماتها في أوروبا، من منطقة بافاريا الألمانية إلى البوسنة والهرسك البلقانية، كان من المفترض أن تكون قد تصورت طريقة مغايرة تماما لكيفية التعامل مع هذا الصراع المستجد، وأن تكون قد وضعت خطة للتعامل معه وتسييره بما يتماشى ومتطلبات الواقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي الجديد.

1 - من ألمانيا إلى البلقان

بشكل متناقض، فإن صراعات البلقان أعادت إلى السطح قضايا الصراع العرقي والقومي المرتبطة بالقرن التاسع عشر، وكان التعامل معها وإدارتها يتطلب ابتكار حلول تتماشى ومتطلبات القرن الواحد والعشرين الذي عرف تلك الأحداث، بدلا من التعامل مع الصراع

1 المراد هنا هو بداية ما يسمّى الزمن الأميركي المهيمن على العالم.

بحلول قديمة أظهرت عدم فاعليتها وضعف جدواها. إضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع السياسية والإستراتيجية والتقنية الحربية التي جرت فيها أحداث البلقان الأخيرة، تختلف جذريا عما كانت عليه تلك الأوضاع في بدايات القرن الماضي. وقد كانت أهم أحداث العالم في القرن العشرين قد دارت أو حُبكت خيوطها في هذه المنطقة، وأبرز تلك الأحداث كانت اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وما أفضتا إليه من حرب باردة بين المعسكرين الشيوعي والليبرالي. وها نحن نشهد اليوم، بعد هذه الجولة من الجنون الهدام والكارثي الذي لحق بمجمل القارة الأوروبية، عودة إلى نفس المربع الأول.

2 – البلقان والبوسنة في المعادلة الأوروبية

يمكن القول بأن الرغبة في تسوية المسألة الألمانية هي التي جعلت من تلك العودة ممكنة التحقق، فالقضية الألمانية كانت تمثل القضية المركزية للغرب في القرن العشرين، كما كانت السبب والدافع لقيام الحربين الكونيتين، وكانت أيضا وراء قيام الحرب الباردة التي شهدنا نهايتها مؤخرا، دون أن يعرف العالم تخلصا نهائيا من آثارها المتعددة الخطيرة التي ما زالت تلقي بظلالها على مناطق شاسعة في العالم، وتؤطّر بشكل أو بآخر سياسات أوروبا وأميركا. لكن يظل السؤال قائما: هل تمت تسوية المسألة الألمانية نهائيا؟ وما علاقة ذلك بالبلقان والبوسنة؟

تنقسم الإجابة على هذا السؤال إلى جهات ثلاث على الأقل: فبالنسبة لما يتصل بعلاقات ألمانيا مع دول الجوار الأوروبي تكون الإجابة بالإيجاب، وذلك يعود إلى عامل الترابط الذي أوجدته دول أوروبا فيما بينها. كما يمكننا القول بأن الإشكال يُطرح بنسبة أقل حدة فيما يتعلق بعلاقات ألمانيا بالشرق الأوروبي، خاصة مع التقارب

المسجل بين بلدان أوروبا الوسطى والاتحاد الأوروبي وخاصة مع حلف شمال الأطلسي، في ظل وجود مقاطعات روسية سابقة في الوسط كروسيا البيضاء وأوكرانيا والجيب الروسي في كالينينغراد.

المستوى الآخر من الإجابة يتعلق بالأوضاع الداخلية في ألمانيا ذاتها، وعلى الرغم من الضعف والهشاشة التي بُني عليها النظام السياسي الألماني والحساسية التي تكتنفه بسبب طبيعة المجتمع الذي يتألف منه البلد ونمطيْ العيش اللذين يعرفهما، فإن ألمانيا تبقى في دائرة المراقبة اللصيقة والمباشرة لدول الاتحاد الأوروبي، وتبدو في منأى عن خطر العودة إلى الوراء. أما فيما تبقى من مسائل الدبلوماسية وقضايا الدفاع والأمن، فإن ألمانيا مؤطّرة داخل حلف الأطلسي المُسيطَر عليه أميركيا. وباختصار فإن ألمانيا تتمتع باستقلالية تسمح حدودها القصوى بضمان أمن جيرانها.

الإشكال يُطرح إذن على الشق الجنوبي من القارة، حيث يبدو جنوب البلقان كشوكة في الرِّجل اليسرى لأوروبا، ويبدو أن هذا الإشكال هو الأكثر تعقيدا وبالتالي الأكثر استعصاء على الحل من نظيره الألماني الذي كان مناطقيا بالأساس، ومن ثم تم وضعه وحله -كما رأينا- في إطار العلاقات بين الدول الأوروبية. أما البلقان فهو منطقة جغرافية مترامية الأطراف تعيش فيها شعوب مختلفة الأعراق والديانات واللغات والثقافات، تصل العلاقات فيما بينها في أحايين كثيرة إلى حد التضاد الكامل والصراعات الدموية.[1] فالقضايا

1 تتألف شبه جزيرة البلقان من الدول التالية: بلغاريا وكرواتيا وألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا واليونان، وتقطنه أكثر من عشر إثنيات وعرقيات متداخلة وموزعة على مختلف الدول.

التي يُمكن أن تطرحها مثل هذه المناطق لا تتعلق بمسألة "القوة"، أي الخشية منها كقوة إقليمية عسكرية، بقدر ما تستدعي أسئلة وقضايا تتعلق بالتأثير المتعدي إلى ما وراء البلقان ودوله، والانعكاسات التي قد تلقي بها على المنطقة الأوروبية بأسرها. هنا تكمن النقطة الأهم، فما أمكن تسويته من خلال معادلة القوة فيما يتعلق بالمسألة الألمانية، لا يمكن بأي حال إعادة اعتماده في حلّ الإشكالات التي طرحها الصراع البلقاني ذي الطبيعة المختلفة كليا، كما سبق أن فصّلنا فيه.

هذه النقطة تُطرح بشكل ملح -وأحيانا بشكل درامي- منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، عندما ظهر بما لا يدع معه مجالا للشك، أن انحلال نظام اتفاقية يالطا سيؤثر مباشرة على المؤسسات المصطنعة والهشة التي ارتبط إنشاؤها بتسوية نتائج الحربين العالميتين، بدءا بقضية يوغسلافيا بقيادة **يوسيب بروز تيتو**، التي كانت وريثة لممالك الصرب والكروات والسلوفينيين، ومن قبلهم بيزنطا وروما والإمبراطوريات العثمانية والنمساوية-المجرية والهابسبورغية.

في الحقيقة، فإنه منذ وفاة تيتو عام 1980 صار مستقبل يوغسلافيا مقلقا لمختلف مستشاري ألمانيا، فهو يمثل واقعا ماثلا على الجهة الثانية من جدار برلين، ويجعل ألمانيا في مواجهة مباشرة محتملة مع حلف وارسو على امتداد خط الستار الحديدي الذي كان يفصل بين بلدان المنظومتين الشيوعية والليبرالية، وهذا لم يكن بأي حال مسألة ثانوية في السياسة الألمانية.

منذ انهيار جدار برلين يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، مرورا بمعاهدة "4+2" المقرّة في موسكو يوم 12 سبتمبر/أيلول 1990، وبفضل هذا التسارع المتتالي للأحداث التاريخية، فإن الوحدة الألمانية التي

دخلت حيز التطبيق الفعلي يوم 3 أكتوبر/تشرين الأول 1990 هي التي حدّدت الحل للقضية الأوروبية الأعسر. ففي نفس تلك الفترة، شهدنا حرب الخليج الثانية (أغسطس/آب 1990 إلى فبراير/شباط 1991)، حيث عرف العالم حرية في حركة القوى الكبرى، وتغيّرًا أشَّرَ على ولوج العالم مرحلة تاريخية جديدة، لكن كل ذلك تمت معالجته بطرق وأساليب الحرب الكلاسيكية وبمفرداتها وعقليتها.

في ظل هذين الحدثين الكبيرين -انهيار جدار برلين واندلاع حرب الخليج الثانية- وكنتيجة للتذبذب الإستراتيجي وضبابية بوصلته لدى القوى الكبرى، بدأت عملية التفكك اليوغسلافي. ومن الأكيد أن دعوات الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش هي التي ألهبت الأوضاع ودفعت بها إلى هاوية الحرب، لكن اعتراف ألمانيا باستقلال سلوفينيا وكرواتيا نهاية العام 1991 لم يكن إلا ليصعّد من توتر الأوضاع ويدفع صربيا إلى لعب كل أوراقها ويزيد موقفها تصلّبا. فمن ناحية، كانت ألمانيا بقيادة المستشار **هيلموت كول** تحث الخطى لتوحيد شطريها بحزم وصرامة، في ذات الوقت الذي تقيّم فيه علاقات هادئة مع جيرانها الأوروبيين، ومن ناحية أخرى كان خطر الانقسامات الجارية في يوغسلافيا يثير مخاوف جدية من إعادة إشعال فتيل الخلافات القديمة بين الأوروبيين، وخاصة إعادة الصراع مع روسيا **بوريس يلتسين** التي كانت تبحث عن شرعية دولية جديدة.

3 - البلقان والبوسنة في المعادلة الأميركية

بالنسبة للأميركيين -أوصياء أوروبا وقادة العالم ما بعد الحقبة السوفياتية- فإن ترددهم في الانخراط المباشر في القضية اليوغسلافية لم يتأخر عن موعده المعتاد وهو ثلاث سنوات، تماما كما حدث في

الفترتين 1914–1917 و1940–1943 إبان الحربين العالميتين، فقد قرّروا نقل ثقل اهتمامهم الإستراتيجي في أوروبا من ألمانيا إلى منطقة البلقان، وتحديدا إلى البلد حديث الولادة: البوسنة والهرسك.

لقد كانت أميركا من جهة، تنتظر تهدئة كاملة للحالة الألمانية، وتأكيدا نهائيا لدخول اتفاقيات حلف الناتو مرحلة توقيعه الأخير بروما في نوفمبر/تشرين الثاني 1991، بعد عقد أعضائه عزمهم على تغيير إستراتيجيته، واعتماد توجه جديد يأخذ بعين الاعتبار الوضع الجيوسياسي الجديد الذي تعاقدت عليه دول أوروبا. وكانت من جهة ثانية، تنتظر أن ترى إلى أين تتجه مآلات الأحداث في يوغسلافيا التي لم تكن موازين القوى فيها قد اتضحت بعد. فضلا عن أنها كانت تنتظر أن يتأكد لديها عجز الأوروبيين ومنظمة الأمم المتحدة عن تقديم حلول تضمن أمن المنطقة، وبالتالي ضمان بقاء أوروبا في مأمن من تطورات الأحداث واتساع نطاق تأثير ارتداداتها.

ذلك كان لبّ الموضوع بالنسبة لأميركا، إذ لا يمكن بأي حال أن تغامر القوة العالمية الأولى والأعتى بأمن قارة أوروبا التي يلفها التعقيد والتردّد وانعدام الحسم، ويكثر فيها تضاد المصالح. ومثل هذا الوضع في التقدير الأميركي، قد يلقي بظلاله الداكنة على باقي العالم ويحوله إلى مكان خطر وغير مستقر، كما أن أميركا لم تكن لتسمح لدول البلقان المتصارعة بمواصلة نهجها العنيف ومواجهة مصيرها بنفسها.

لقد بعثت اتفاقيات ماستريخت بين دول أوروبا برسائل طمأنة إلى أميركا، من حيث انخراط القارة الأوروبية اقتصاديا في نظام السوق واعتمادها النهج الليبرالي، لكن طموحات بعض البلدان الأوروبية في انتهاج سياسة خارجية وأمنية أوروبية مستقلة، أو على

الأقل بروز مؤشرات دالة على هذا التوجه لدى فرنسا وألمانيا خاصة، غذاها النجاح الذي تم تحقيقه على الصعيد الاقتصادي.. هذا التوجه الأوروبـــي زاد من التوجس الأميركي من ترك هذه البلدان تلعـــب بمصير المنطقة منفردة، ودفع بواشنطن إلى وضع قدم في المنطقة لتأكيد دورها الحمائي فيها.

وإذا كانت الأوضاع قد عادت إلى هدوئها المطلوب في ألمانيا، فإنها لم تكن كذلك في روسيا، تلك القـــوة المجروحـــة في كبريـــاء عظمتها المفقودة والتي لم تكن ردود فعلها دائما متوقعة ولا منتظرة. لكن حضور أميركا القوي والمكلف جدا في ألمانيا، لم يعد له ما يبرره لدى صناع القرار في البيت الأبيض والبنتاغون ســـوى الاحتفـــاظ ببعض القواعد العسكرية اللوجستية وبعض القيادات الاســـتخباراتية الضرورية لمواجهة أي نـــزوع محتمل نحو استعادة ألمانيا دورها كقوة إقليمية. وهكذا فقد بات على أميركا أن تسعى إلى إعادة نشر قواتها في منطقة إستراتيجية جديدة.

تردي الأوضاع في البوسنة والهرسك -قلب البلقان النـــابض- وتواصلُ الصراع الدموي فيها، لم يكن يمثل لأميركا الفرصة الأنسب فحسب للتخطيط لذلك، بل إنه مثّل الوضع الأمثل للشروع الفعلـــي في تطبيق هذا التحول الإستراتيجي من ألمانيـــا باتجـــاه يوغســـلافيا السابقة، خاصة في ضوء عجز الأمم المتحدة وبلدان أوروبا عن كبح جماح تصاعد العنف وعمليات التصفية العرقية الأكبر والأكثر دموية في تاريخ أوروبا الحديث لحقبة ما بعد الحربين العالميتين.

بعد اطمئنانها لضرورة أداء الدور الأبرز في لجم فتيل الصـــراع المندلع في البلقان، وضرورة بقائها القوة الأعـــتى والضـــامنة للأمـــن والاستقرار في أوروبا، بدأت أميركا تسعى إلى التـــدخل القـــوي في

المسألة البلقانية عن طريق الحلول الدبلوماسية أولا، وهو ما توّجته بفرضها لاتفاقيات دايتون في أكتوبر/تشرين الأول 1995 على الأطراف المعنية بالصراع في البوسنة والهرسك، وهو ما عرضنا لتفاصيله سابقا، ومن ثم تدخلت عسكريا لفرض تسوية المسألة الكوسوفية في يونيو/حزيران 1999. تلك كانت الدوافع المباشرة وراء التواجد الأميركي القوي في البلقان منذ العام 1994، لكن التغلغل الأميركي في هذه المنطقة مرتبط أيضا بأهميتها الإستراتيجية التي باتت عليها إثر حقبة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الرابع

الوضع العام في البوسنة
على ضوء حصاد اتفاقيات دايتون

الوضع البوسني الحالي حرج، لكن قد يبدو من الأفضل البدء بالإحاطة بالإيجابيات القليلة التي حققتها البوسنة والهرسك. فقد حقق البلد خطوات تعتبر جبارة منذ انتهاء الحرب في العام 1995، إذ تعرف البوسنة اليوم تحولا مزدوجا: الأول من الحرب إلى السلم، والتحول الثاني من نظام شيوعي إلى آخر ديمقراطي. كما أن هناك شيئا إيجابيا آخر مهما، وهو أنه لا أحد يجادل اليوم في وجود الدولة ذاتها رغم ضعفها وعدم وضوح معالمها الأساسية بشكل تام، فالبلد يعيش جملة من الإشكالات التي تعرفها أي دولة عادية تمر بمرحلة انتقالية.

فلنبدأ أولا بعرض الوضع المؤسسي البالغ التعقيد، الذي بنيت عليه البوسنة والذي لا يساعد في شيء على بناء دولة موحدة ومستقرة تتعايش فيها كل أعراقها المتعددة.

الخصوصية السياسية للبوسنة

طمحت اتفاقيات دايتون التي أنهت الحرب نهاية العام 1995 إلى استعادة ما كانت عليه دولة البوسنة قبل العام 1991، أي دولة تتعايش فيها مختلف الأعراق. ودعت الاتفاقيات لعودة اللاجئين إلى بلدهم، والمهجرين إلى أماكن إقامتهم داخل البوسنة والهرسك قبل اندلاع الأحداث الدامية فيها. أما على أرض الواقع، فإن اتفاقيات دايتون أوجدت دولة موحدة، لكنها مؤلفة من كيانين هما: الفدرالية الكرواتية المسلمة، وريبوبليكا صربسكا، إضافة إلى إقليم برتشكو، وهو منطقة محايدة لا تنتمي إلى أي من الكيانين، تقع على الحدود بين صربيا وكرواتيا ولها وضع قانوني خاص.[1]

تجمع فدرالية البوسنة والهرسك أساسا السكان البوشناق المسلمين والبوسنيين الكروات (ينتمون إلى الديانة المسيحية الكاثوليكية). أما الرئيس والبرلمان الفدراليان فيُنتخبان، في حين تتجزأ جغرافيا الدولة إلى عشرة كانتونات لكل منها حكومتها الخاصة وبرلمانها الخاص، كما ينقسم الكانتون داخليا إلى بلديات (انظر الخارطة). أما ريبوبليكا صربسكا، فلها بدورها رئيس ومجلس وزراء وبرلمان بغرفة واحدة. ولا توجد كانتونات في الكيان الصربي، مما يجعل العلاقة مباشرة بين الحكومة والمواطنين. في الواقع، البوسنة والهرسك منقسمة إلى دولتين مؤسستين على أسس إثنية، وهما

1 يفصل إقليم برتشكو بين شطري أراضي ريبوبليكا صربسكا في أقصى شمال البوسنة، كما يقع على الحدود الصربية-البوسنية، ويخضع لمراقبة دولية. والإقليم جزء من دولة البوسنة والهرسك ويخضع لقوانينها، وبذلك فإن للبوسنة والهرسك 14 دستورا وبرلمانا وحكومة وعددا كبيرا من الإدارات على مستويات مختلفة.

مرتبطتان ببعضهما البعض من خلال مؤسسات مشتركة، كما أسست لذلك اتفاقيات دايتون.

رئاسة دولة البوسنة والهرسك جماعية وتتألف من ثلاثة أعضاء: عضو بوسني-كرواتي، وعضو ثان بوسني-صربي، وثالث بوسني مسلم، ينتخبون بطريقة الاقتراع العام المباشر من قبل مجتمعاتهم الإثنية لمدة أربع سنوات. وهذه الرئاسة دورية بحيث يتغير رئيس المجلس الرئاسي مرة كل ثمانية أشهر. أما باقي المؤسسات التي أنشأتها اتفاقيات دايتون، مثل مجلس الوزراء والبرلمان بغرفتيه والمحكمة الدستورية لدولة البوسنة والهرسك، فهي بدورها خاضعة لمبدأ التوزيع الإثني من حيث التمثيل.

المصدر: مركز التوثيق والمسح الجغرافي، سراييفو، البوسنة والهرسك

تتحمل المؤسسات المشتركة عبء وضع السياسة الخارجية والتجارة الخارجية والسياسة الجمركية والمالية والهجرة، في حين تُفوّضُ كل النشاطات العامة الأخرى التي تشكل نحو 80% إلى حكومتي الكيانين، وهو ما يفسّر هيمنتهما على المؤسسات المركزية ويضعف بالتالي من أداء الحكومة المركزية لمصلحة الكيانين. وفي واقع الأمر فإن المؤسسات المركزية لا تتمتع إلا بسلطات ضيقة، ومنها على سبيل المثال قطاع التعليم الذي تختلف مناهجه من كيان إلى آخر وحتى من كانتون إلى آخر، فالبوسنة محكومة بنظامين متوازيين ومتناقضين في أغلب الأحيان.

إن التجزئة والتوزيع المبالغ فيهما في المؤسسات بين الكيانين والكانتونات والبلديات والجمعيات المحلية والفدرالية والوطنية، لا يؤديان فقط إلى الانسداد في عمل تلك المؤسسات وعدم فاعليتها، بل أيضا إلى مزيد من الراديكالية والتطرف وتصلب مواقف الأطراف المختلفة. لكن في الجانب الآخر هناك بعض المؤشرات التي ترشد إلى توجه -وإن كان ضعيفا- نحو وحدة الدولة منذ التوقيع على اتفاقيات دايتون، ويظهر ذلك من خلال توحيد العملة الرسمية والنشيد الوطني الرسمي والعلم الموحد وجواز السفر الموحد..

هذه المؤشرات الإيجابية لم تكن ممكنة إلا بضغوط مارستها المجموعة الدولية عبر ممثلها في البوسنة، فقد تم تعيين ممثل سام للبوسنة والهرسك مباشرة بعد الحرب، وكان من المفترض أن تستغرق مهمته عاما واحدا.[1]

1 قضت اتفاقيات دايتون بتشكيل هيئة إشراف دولية لضمان التزام أطراف النزاع في البوسنة والهرسك بما اتُّفق عليه، وتسيير عملية الانتقال السلمي والديمقراطي فيها. كانت مؤسسة الممثل السامي هي الجهة التي عُهد إليها قيادة تلك العملية لمدة سنة واحدة مبدئيا.

جمع الممثل السامي للبوسنة والهرسك بين يديه سلطات واسعة جدا من أجل تحقيق الأهداف المدنية التي حددتها اتفاقيات دايتون، وأصبح منذ العام 1997 يتمتع بصلاحية إمضاء وفرض القوانين الأساسية والهامة لسير مؤسسات المجتمع البوسني عند عجز البرلمان المركزي على التوصل إلى اتفاق حول إقرارها، ثم توسعت صلاحيات الممثل السامي لتصل إلى حد تمتعه بسلطة إعفاء البرلمانيين والموظفين العموميين الذين يرى أنهم يعرقلون عملية السير نحو توحيد البلاد وتحقيق استقرارها.

صلاحيات الممثل السامي توسعت بشكل لافت أكثر بلغ حدّا سمح له بإمضاء الاتفاقيات التي تساهم في إعادة بناء البوسنة والهرسك، والتمكين لوحدتها وضمان تعايش مختلف أعراقها في مجتمع واحد متعدّد الأعراق والديانات والثقافات والانتماءات، وتقديم هذا الشرط حتى على حساب الشرعية والشفافية. إلا أن تقريرا لمجموعة حل الأزمات الدولية[1] جاء فيه أن "الممثل السامي في حاجة من وقت لآخر إلى أن يتغاضى عن الشرعية، وأن يعمل في غياب الشفافية والديمقراطية". فكيف يمكن تعليم البوسنيين الديمقراطية بطرق منافية للديمقراطية شكلا ومضمونا؟

1 مجموعة حل الأزمات الدولية هي الجهة العليا المكلّفة بحل الأزمات الدولية، ومنها القضية البوسنية. وتُوجَّه انتقادات عديدة إلى هذه اللجنة بأنها غير فعالة ولا تملك التأثير في قرارات الممثل السامي ولا حتى مراجعتها.

الفصل الثالث

العوامل الجيوسياسة وثقل التاريخ وتأثيراتها على أطراف الصراع داخل البوسنة

يرتبط تاريخ البوسنة والهرسك -باعتبارها بلدا يقع في قلب منطقة جيوسياسية وجيوستراتيجية هامة- بخضوعها للاحتلال من قبل قوى وإمبراطوريات عديدة، مختلفة في طبيعتها الغازية أو المستعمرة، ومتنوعة في ما خلفته من آثار في النسيج الاجتماعي والثقافي والديني، وفي الخيال الشعبي والذاكرة الجماعية لأهل البلد، ما زالت إلى اليوم تؤثّر في واقع الاختلافات الدينية والعرقية والثقافية.

لا شك في أن لهذا التاريخ الطويل والمتقلب تأثيرا واضحا في المكون النفسي والثقافي للمخيال الشعبي في تحديد مواقف مختلف الأطراف من بعضها البعض داخل الفضاء البوسني، عبّرت عنه كل طائفة بأسلوبها الخاص.

فقد شهدت المنطقة عموما محاولات متكررة لتنفيذ مشاريع قومية شوفينية تعكس رغبة في تأكيد هوية جماعات عرقية على حساب أخرى، وما يستدعيه ذلك من استعداد لخوض حروب إبادة من أجل بناء طوباويات قومية متطرفة من قبيل "صربيا الكبرى" و"كرواتيا الكبرى".

هذه العوامل وغيرها ستشكل مادة الفصل التالي، لنرى كيف أن السياسة في البوسنة والهرسك اليوم -كما يمارسها قادة أحزابها القومية- تُستعمل كوسيلة فعالة لمواصلة استكمال الحرب عبر تغذية الشعور بانسداد الأفق السياسي في ظل الوضع الراهن. كما سنحاول رصد مدى نجاعة وصدق دور اللاعبين الدوليين في مساعدة البوسنة والهرسك من أجل بناء الدولة في جوّ سياسي داخلي مزمن التعقيد والتداخل والتشابك، ومن ثم نناقش مضمون اتفاقيات دايتون لنرى

هل ساهمت فعلا في حل أصل المشكل أم أنها زادته تعقيدا؟ ولنخلص بعد ذلك إلى تقييم الوضع العام ومحاولة إبداء قراءة في مآلاته وتطورات تفاصيله.

المبحث الأول

البوسنة والهرسك ما بعد دايتون..
السياسة كوسيلة فعالة لمواصلة الحرب

يتناول هذا المبحث وضع البوسنة والهرسك بعد دايتون من خلال رسم خريطة توضيحية للتقسيم الذي أقرّته اتفاقيات دايتون، والوقوف عند مواقف الجانب البوشناقي، ومن ثم عرض موقفي الصرب والكروات والقوى الدولية الفاعلة في الأرض البوسنية.

أ – خارطة الأحزاب القومية في البوسنة وارتباط أجنداتها بدول الجوار

إن فوز الأحزاب القومية في أول انتخابات تشهدها دولة البوسنة بعد دايتون وما أفرزته من نتائج على الأرض، أعاد توزيع خارطة مراكز القوى على الساحة الداخلية للبلد وعلاقاتها البينية، وكذا علاقاتها مع الدول الكبرى الفاعلة.

تعرف البوسنة والهرسك حضورا قويا لعدد من الأحزاب القومية الممثلة لقومياتها الأساسية الثلاث: البوشناقية المسلمة، والكرواتية، والصربية ذات الثقل الشعبي الكبير، والتي تحمل مشاريع أيدولوجية وسياسية وقومية متعارضة.

تطرح هذه الأحزاب الثلاثة المسيطرة على المشهد السياسي في البوسنة والهرسك على المستوى الداخلي فكرة توحيد إثنياتها المختلفة -كلّ على حدة- على مبدأ تجميع شعبها تحت راية واحدة، من أجل تحقيق مكاسب سياسية لا تلتقي عند نقطة الإجماع المطلوب حول متطلبات بناء الدولة الجامعة.

الطرف البوسني الصربي الأقوى يمثله الحزب الديمقراطي الصربي بقيادة **ميلوراد دوديك**، وتتمحور طروحاته السياسية حول ما يراه حقا متضمَّنا في اتفاقيات دايتون -وفقا لقراءته الخاصة لها- بتمكين ريبوبليكا صربسكا من سيادة كاملة على أراضيها كما رسمتها تلك الاتفاقيات، وكما يراها أنصار هذا الحزب، وتقتضي تلك السياسة استقلالا تاما في القرار عن مؤسسات دولة البوسنة.

كما يطالب الحزب الديمقراطي الصربي بعدم إجراء أي تعديلات جوهرية على بنود اتفاقيات دايتون، خاصة تلك التي تمنح الكيان الصربي الحق في التصرّف كدولة ذات سيادة مطلقة في تحديد وتسيير سياساتها الخارجية، وتسمح لها بعقد الاتفاقيات مع البلدان الأخرى.

أما عن علاقة هذا الحزب بنظيريه البوشناقي والكرواتي، فهي في عمومها متشنجة ولا تلتقي عند الحدّ الأدنى من التوافق المطلوب داخليا، رغم ما يظهر على المسرح السياسي البوسني أحيانا من اصطفافات مؤقتة ومحسوبة بدقّة خلف بعض التوجهات لأحد الحزبين البوشناقي أو الكرواتي، لكن سرعان ما يعود التوتر إلى تلك العلاقات وتحلّ القطيعة من جديد.

تلك القطيعة وصلت في أحايين كثيرة وخاصة خلال السنتين الأخيرتين، إلى حد التهديد من طرف دوديك بالمطالبة بإجراء استفتاء

حول انفصال ريبوبليكا صربسكا عن دولة البوسنة، وهو المشروع الذي تدعمه بلغراد بقوة من أجل توحيد كل الصرب في دولة واحدة، كما تقف موسكو إلى جانبه بدعوى أنه سيعوّض صربيا عن خسارتها لأراضي كوسوفو بعد انفصالها المُعلن من جانب واحد عن صربيا بدعم غربي واسع، وهو الموقف الذي يتناقض بشكل صارخ مع مشروع دولة البوسنة والهرسك في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وهكذا تختلط السياسة الداخلية بالمطامع والمصالح والمشاريع الجيوسياسية والتوسعية الخارجية لتزيد المشهد السياسي الداخلي تعقيدا، وتبقي الأوضاع على ما هي عليه، بل وتزيدها تأزّما.

من جهة أخرى، فإن الحزب الديمقراطي الكرواتي -أكبر الأحزاب الكرواتية تمثيلية وقاعدة شعبية في صفوف الإثنية الكرواتية البوسنية- يبني سياسته الداخلية على قاعدة تمكين الأقلية الكرواتية البوسنية المقيمة في الأراضي التابعة للكيان البوسني الثاني -فدرالية البوسنة والهرسك- من مشاركة أوسع في مؤسسات الدولة والفدرالية، ويقيم علاقات تقترب من الطبيعية مع حزب جبهة العمل الديمقراطي البوشناقي، في حين تطبع علاقاته مع الحزب الديمقراطي الصربي تجاذبات عدّة، أهمّها رفضه لمواقف هذا الحزب الانفصالية، لكن الواقع السياسي في البوسنة يدفع بهذين الحزبين العدوين من حين لآخر إلى تنسيق نسبي لمواقفهما لممارسة ضغط أكبر على حزب جبهة العمل الديمقراطي البوشناقي.

مواقف الحزب الديمقراطي الكرواتي تقترب أكثر من مواقف نظيره البوشناقي فيما يتعلق بمشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو، إلا أن حماسه يبدو أقلّ باعتبار أن دولة

كرواتيا التي تمثل الحاضنة الطبيعية لكروات البوسنة وامتدادا لانتمائهم العرقي والجيوثقافي، تمنحهم الإحساس بالحماية ولا تحرمهم من حمل جنسيتها.

يبقى أن نشير في هذا السياق إلى أن لكروات البوسنة أيضا ورقة ضغط يمارسونها ضد الجانبين الصربي وبالأخص البوشناقي، تتمثل في مناداة أطراف سياسية بالانفصال بدورها عن دولة البوسنة والهرسك إذا ما نفّذ الجانب الصربي تهديده بالانفصال.

إذن، وكما رأينا فإن الحزبين الصربي والكرواتي لهما امتداد وعمق إستراتيجي في دولتي صربيا وكرواتيا، وهذا المعطى حاضر بقوة في أدبياتهما ومشاريعهما السياسية. وقد عرف كروات البوسنة مع بداية الأحداث الدامية عام 1992 تشكيل ما سُمّي حينها "بجمهورية هرسك-بوسنا" التي كانت تمثل مشروعا انفصاليا يبغي إلحاق تلك الجمهورية بالدولة الأم كرواتيا.

أما حزب جبهة العمل الديمقراطي -وهو الحزب الأكثر شعبية في صفوف المسلمين البوسنيين- فيعيش أوضاعا صعبة بحكم أنه يواجه أولا منافسة شرسة وقوية من أحزاب بوشناقية أخرى، مثل حزب "من أجل البوسنة والهرسك" الذي أسسه أحد أبرز وجوه السياسيين البوسنيين المسلمين في فترة الحرب وما تلاها وهو **حارث سيلاجيتش**، وتشكيلات سياسية أخرى تختلف في طبيعة تركيبتها مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة **زلاتكو لاغومجيا**، والذي يتألف من عناصر إثنية مختلطة من البوشناق والكروات والصرب.

أما التحدي الثاني الذي يواجهه حزب جبهة العمل الديمقراطي فيكمن في أنه يجد صعوبات حقيقية في تنفيذ أجندته السياسية

المتمحورة حول قيادة البوسنة والهرسك إلى اللحاق بالاتحاد الأوروبي وتحقيق عضوية حلف الناتو، باعتبارهما الضمان الأكبر لاستمرار وحدة الدولة وتمكين استقرارها وتوفير الحماية للمسلمين فيها ابتداءً، إذ لا دولة حاضنة لهم باستثناء دولة البوسنة والهرسك، وفي غيابها فإن مصير هذا الشعب المسلم سيكون بأيدي الصرب والكروات الذين خططوا في سابق الأعوام لإبادته ومحو أثره من على خارطة البوسنة والهرسك.

هكذا يبدو المشهد السياسي الداخلي متقلبا وغير واضح المعالم، تكتنفه التجاذبات الداخلية المستعصية على الحل، وتتقاذفه المصالح الخارجية لدول الجوار، ولا سبيل إلى توحيد تلك المواقف الحزبية المتضاربة غير التوصل إلى توافق سياسي داخلي وخارجي، وتنازلات من مختلف الأطراف التي لا يبدو أنها تملك القوة والرغبة الكافيتين للالتزام بها، إذ للجانبين الصربي والكرواتي مصالح واضحة في إدامة الوضع الراهن لكونهما يملكان عمقا إستراتيجيا في دولتي صربيا وكرواتيا يسمح لهما بالاستمرار، في حين يبدو الجانب البوشناقي هو الأضعف لأنه يفتقد ذلك العمق الإستراتيجي، ولذلك فهو الأحرص على بقاء إطار دولة البوسنة والهرسك الجامع قائما، كما أن البوشناق مرغمون على تقديم أكبر قدر من التنازلات لتحقيق ذلك.

هنا قد يبدو الأمر مستعصيا على الحل ويتطلب تدخلا خارجيا يلعب دورا فاعلا في حمل الأطراف على التفاوض لتوحيد المواقف ولو في حدها الأدنى. فكيف كان ذلك الدور في الماضي؟ وهل بإمكانه اليوم الإسهام في حلحلة الأزمة؟

ب – تنازع الأدوار بين الممثل السامي والفاعلين المحليين في البوسنة والهرسك

ينقسم المشهد السياسي في البوسنة والهرسك بشكل حادّ، بين الموقع المحدّد للمجتمع الدولي في الحياة السياسية البوسنية كما ضبطتها اتفاقيات دايتون من جهة، وبين مدى مساهمة ممثله السامي الفعلية في مناشط الحياة السياسية للبوسنة والهرسك من جهة ثانية. ولا يعود هذا الانقسام إلى ما أفرزته انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2010 من معطيات جديدة على الأرض فقط، وإنما يعود إلى ما قبل ذلك بكثير، وتحديدا إلى تاريخ إقرار ما سمي "بحزمة إصلاحات أبريل/نيسان الدستورية" لعام 2006، وما تبعه من تركيز للسلطات في أقصى مدى لها بين أيدي الممثل السامي للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وبالرغم من أن التغيير الأكثر لفتا للانتباه يبدو في تراجع دور مكتب الممثل الأممي السامي في لعب الأدوار الأولى والوحيدة أحيانا كثيرة في صنع القرار السياسي البوسني، والذي بدأ منذ العام 2002 عندما تم تعيين أول ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، فإن الخطوة الأكثر أهمية حدثت منذ تشكيل ما اصطلح على تسميته بإطار "5+2" الذي عُهد إليه بمهمة إغلاق مكتب الممثلية السامية للأمم المتحدة عام 2008.

منذ تلك اللحظة عرف المشهد السياسي في البوسنة دفعة أخرى نحو المجهول، ونحو مزيد من تجزئة المجزّأ وتقطيع أوصال البلد المقطعة أصلا، وطرحت تبعا لذلك أسئلة كثيرة حول توقيت وشروط وآلية رحيل الممثلية السامية للأمم المتحدة، وعن طبيعة

وماهية البدائل التي يمكنها ملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب المجتمع الدولي من الساحة السياسية البوسنية بصفته أهم اللاعبين السياسيين.

احتل هذا السؤال صدارة المشهد البوسني بامتياز منذ ذلك التاريخ، وأدى إلى تجاذبات اختلط فيها السياسي بالاقتصادي بالاجتماعي، وتلوّنت أطيافه بطابع غُلّبت فيه المصالح الإثنية الضيقة لمختلف مكونات النسيج الاجتماعي البوسني، ولعبت فيه الأحزاب الكبرى التي تتبنى طروحات قومية متشددة، دورا جاذبا إلى الوراء زاد من تعقيد المشهد السياسي وأدى إلى احتقانات كبرى. وتفرّع عن السؤال الأصلي سؤال آخر أخطر وهو: إلى أي حدّ، وبأي طريقة يمكن للاعبين السياسيين الأساسيين -ممثلين في المجتمع الدولي والأحزاب السياسية المحلية- أن يستجيبوا بها للتحديات التي يطرحها استحقاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو، باعتبارهما الهدف الرئيسي للإصلاحات المطلوبة بوسنويا؟ هذا فضلا عن باقي التحديات التي يتطلبها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للبوسنيين بمختلف أعراقهم وانتماءاتهم.

ت - الأدوار الخارجية في ميزان النجاح والفشل

تعددت الأطراف الخارجية المتداخلة في الشأن البوسني، وتعددت معها الأدوار التي لعبتها وتلعبها تلك الأطراف الإقليمية والدولية سلبا وإيجابا. فما هي أهم تلك القوى الخارجية الفاعلة في البوسنة؟ وما هي تأثيراتها وحصاد أدوارها على الأرض؟

1 – دور اللاعبين الدوليين في بناء البوسنة ما بعد اتفاقيات دايتون وتكرار للتجارب الفاشلة

السلام النسبـــي الذي عرفته البوسنة بعد اتفاقيات دايتون وما تحقق من استعادة للأمن الداخلي ولو نسبيا، بالإضـــافة إلى اســـتعار صراعات وأزمات جديدة على المستوى الدّولي، كل ذلـــك أدى إلى انصراف تركيز المجتمع الدولي عن قضايا هذا البلد.

إن الهدف الرئيسي الذي سعت له وحققته اتفاقيات دايتون هو إيقاف أكثر الصراعات دموية في القارة الأوروبيـــة منـــذ الحـــرب الكونية الثانية. لكن ومع ذلك، فقد كان من المفترض أن تمهّد هذه الاتفاقيات الطريق أمام بناء مؤسسات وهياكل للدولـــة البوســـنية تجعلها قادرة على تحديث نفسها ورسم معـــالم المســـتقبل الـــذي ترجوه.

تمثل اتفاقيات دايتون الموقعة في ديسمبر/كـــانون الأول 1995، ثمرة الجهود التي بذلتها المجموعة الدولية لإنهاء الحـــرب في البوســـنة والهرسك ورسم حدود الدولة كما هي عليها اليوم، لكنها قسّـــمتها داخليا إلى كيانين منفصلين كما رأينا هما: فدرالية البوسنة التي تجمع المسلمين والكروات وتقع على 51% من مساحة البوسنة الإجماليـــة، وجمهورية صربسكا المُكونة أساسا من البوسنيين الصرب وتقع على مساحة 49% من أراضي البوسنة.

ويعد هذا التقسيم نموذجا غير مسبوق في المفهـــوم الغربـــــي الحديث للدولة وسيادتها، ولا يجد سندا له في نظريات فقهاء القانون الدستوري.

أ – دايتون.. استقرار أمني نسبي وعجز عن تحقيق الدولة البوسنية الحديثة

عرفت الفترة التي تلت اتفاقيات دايتون مباشرة وإلى حدود العام 2000 شبه استقرار أمني في البوسنة وتقوية للدور الدولي فيها، وصاحبت ذلك أحداث هامة سيكون لها بالغ التأثير في الواقع السياسي للبوسنة فيما بعد كما سنرى لاحقا، لكن دون أن تؤدي إلى تسوية الأزمة واجتثاث أسباب التوتر، ومنها تشكيل هيئة للإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام وعقد مؤتمرات دولية حول البوسنة والهرسك.

في هذا الإطار يعدّ مؤتمر بون في ألمانيا من أهم المؤتمرات الدولية، حيث سمح للممثل السامي للأمم المتحدة بتركيز سلطات أوسع بين يديه مكنته من فرض بعض القوانين الأساسية، وسميت تلك السلطات بسلطات بون. كما يمكننا الإشارة إلى مؤتمر "سينترا" في البرتغال الذي فوّض صلاحية تفسير الملحق العاشر لاتفاقيات دايتون إلى الممثل الأممي وإعطائه ولاية مطلقة لتفسير روح ورسالة دايتون، وهو ما جعل البعض يصفه بحاكم البوسنة المطلق.

في نفس تلك الفترة تمكن ممثل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من حمل الأطراف السياسية البوسنية على إنجاز المطالب الغربية على طريق انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، مثل إقرار قانون الجنسية في ديسمبر/كانون الأول 1997، وقانون العلم البوسني عام 1998، وقانون النشيد الوطني الرسمي عام 1999 (لا يعترف به الجانب الصربي)، وقانون حدود البوسنة والهرسك عام 2000، والقانون المنشئ لمكتب أمين المظالم في البوسنة الموقع في ديسمبر/كانون الأول 2000.

بهذا المعنى فإن مجهودات المجتمع الدولي في البوسنة، ومن خلال تنظيمه للانتخابات المبكرة وجهوده الأخرى، سواء منها المؤسسية أو غير المؤسسية، كان حريصا على تثبيت ركائز من شأنها الدفع نحو تأسيس دولة بوسنية عصرية تحاكي النموذج الأوروبي، لكن النتائج على الأرض كانت دون المؤمّل، مما ضاعف الشعور لدى الأطراف المحلية بعجز المجتمع الدولي على فهم عمق الأزمة البوسنية، خاصة مع انشغال القوى الكبرى التي يعوّل على دورها في البوسنة والهرسك بقضاياها الخاصة، وبالتالي أدى إلى تراجع واضح في اهتمام تلك القوى بالقضية البوسنية التي غابت أو تكاد عن أولويات أجنداتها.

ب – المنعرج المؤثّر في مراوحة الأزمة البوسنية مكانها

شكلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وانشغال الإدارة الأميركية بالحرب على ما يسمى الإرهاب، وخوضها حربين على العراق وأفغانستان، تحوّلا عميقا في الاهتمام الدولي بالبوسنة، ومن ثم إضعاف دور وثقل الممثل السامي للأمم المتحدة فيها. غير أن المنعطف الأهم في هذا التحول، سبق ذلك الحدث الذي لم تشهد أميركا له مثيلا من قبل، ويكمن في التوصيات التي انبثقت عن مؤتمر بروكسل المنعقد في مايو/أيار 2000 وما كان له من تأثيرات مباشرة على دور الممثلية العليا للأمم المتحدة في البوسنة.

فطوال الفترة السابقة، ومنذ اندلاع الحرب مرورا بتوقيع اتفاقيات دايتون ووصولا إلى مؤتمر بروكسل، لم يكن للاتحاد الأوروبي دور مؤثر في القضية البوسنية، إلا أن الأمر لم يعد كذلك بعد المؤتمر، حيث شهدت القضية البوسنية منعرجا جديدا بات فيه

للاتحاد الأوروبـــي دور بالغ الأهمية في رسم معالم السياسة البوسنية واضطلاعه بدور المنفذ لاتفاقيات دايتون، وفقا للمفهوم الأوروبـــي ضمن إستراتيجيته الهادفة إلى بسط الاستقرار في المنطقـــة، وتنفيـــذ خططه في توسيع رقعة الاتحاد ليشمل بلدان البلقان بما فيها البوســـنة والهرسك، دون أن يعني ذلك فتح آفاق جديدة نحـــو حـــل دائـــم لقضيتها.

فقد تمحورت أهداف الاتحاد الأوروبـــي في البوسنة والهرسك منذ العام 2000، حول تنفيذ الإصلاحات الضرورية لإلحاقها بـــه، واستكمال شروط عضويتها في حلف الناتو، وهـــذا مـــا أدى إلى تضخيم الدور الأوروبـــي على حساب دور الممثل السامي الأممي، وانفراد الأوروبيين بتنفيذ خارطة طريق الإصلاحات الدستورية –مع العلم بأن اتفاقيات دايتون ذاتها تمثل دستور دولة البوسنة والهرسك– رغم أن معالم تلك الخارطة كانت مفروضة من طـــرف الممثليـــة السامية للأمم المتحدة ووفق وجهة نظر لا تشاطرها إياها بالضرورة القوى الأوروبية، وهو ما سيؤدّي في نهاية المطاف إلى فرض وجهة النظر الأوروبية، وبالتالي فقد طرحت القوى الأوروبيـــة مســـألة جدوى استمرار بقاء الممثلية العليا في البوسنة والهرسك بعد انتهاء مهمتها، وهو ما فتح الطريق أمام خضوع البلد بالكامل لمتطلبـــات الإستراتيجية الأوروبية، وتحولها تبعا لذلك إلى "محميـــة أوروبيـــة خالصة".[1]

1 هذا الوصـــف ورد علـــى لســـان حقـــوقيين وسياســـيين بوســـنيين عديدين، أبرزهم الدكتور حـــازم صـــاديقوفيتش والـــدكتور عمـــر إبراهيماغيتش.

2 - السيناريو الأوروبي لإضعاف دور الممثلية السامية للأمم المتحدة في البوسنة

نجحت الدعوات إلى إعادة هيكلة الممثلية السامية للأمم المتحدة عام 2001 في حملها على الالتزام بتحقيق أربع نقاط خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثماني سنوات، وهي: بناء مؤسسات الدولة، والإصلاح الاقتصادي، وإتمام عملية عودة اللاجئين والنازحين إلى مدنهم وقراهم، وتفعيل المنظومة القانونية على كامل التراب البوسني. وقد أدى انصراف المجتمع الدولي لمعالجة القضايا العالمية الكبرى، وانفراد الأوروبيين بقصب السبق في معالجة القضية البوسنية، إلى تعدّد وتضارب الأهداف المرجوة من عملية الإصلاح المعلنة، مما أفضى إلى مراوحتها مكانها وتعطيل سير عملية بناء المؤسسات الكفيلة بإرساء دولة بوسنية واضحة المعالم.[1]

العامل الثاني الذي أدى إلى التقليل من سلطة المجتمع الدولي في البوسنة تمثل في إنشاء ما يسمى بإطار "5+2" لتوفير الشروط اللازمة لإغلاق مكتب الممثلية السامية للأمم المتحدة في البوسنة، وذلك في غياب أي تصورات أو تحديد للاحتياجات الفعلية التي يتطلبها قيام دولة بوسنية وفقا لمفهوم الدولة الحديثة في الفكر السياسي الأوروبي.

---

1 طالب زعيم الحزب الديمقراطي الصربي ميلوراد دوديك بإلغاء مؤسسة الممثل السامي للأمم المتحدة التي يناصبها العداء، ويرى فيها هيئة غير ذات جدوى تهيمن على القرار السياسي البوسني.

3 – دور الممثل الأممي في بناء البوسنة ما بعد دايتون.. محدودية النتائج وضياع البوصلة

وصف الممثل السامي للأمم المتحدة الأسبق في البوسنة **كارل بيلدت** الوضع السياسي فيها، بقوله: "إن من أصعب الأمور على البوسنيين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم". ويعكس ذلك بوضوح موقف الفاعلين السياسيين الرئيسيين في البوسنة والهرسك. وقد أدى تعاطي ممثلي المجتمع الدولي مع الشأن البوسني وأخذهم بزمام المبادرة في صنع تفاصيله إلى انسحاب السياسيين المحليين وتراجع دورهم في صنع السياسات الكبرى للدولة لحساب المسؤولين الدوليين.

يعود تضخم دور الممثل السامي للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك –وخاصة الممثل السامي الحالي **فالنتين إنسكو**– في صنع القرار السياسي البوسني والهيمنة على مختلف مناشط الحياة السياسية فيها، إلى ما كان يتوقعه الفاعلون السياسيون المحليون المنسحبون، وما كانوا يعلّقونه عليه من آمال في حل المشاكل وتجاوز العراقيل التي تضعها أطراف سياسية محلية، إلا أن الأمر تجاوز ذلك حيث تصوّروا أن الممثل السامي يمكنه العمل لتحقيق صالح البوسنيين جميعًا على اختلاف مشاربهم، وهو ما لا يمكن صناعته من قِبل غير السياسيين المحليين بكل تأكيد. فقد كانت مهمة الممثل السامي مبهمة منذ البداية، وذلك تبعًا لما كانت تتطلبه المصالح غير المتجانسة –بل والمتضاربة– لمختلف الأطراف المحلية والدولية والإقليمية.

تنفيذ اتفاقيات دايتون وملحقاتها –وبالأخص الملحق العاشر منها– وما أثارته من انقسامات في تفسيرها من قبل جميع الأطراف، لم يسمح للممثل السامي برسم سياسة واضحة وموحّدة للتعاطي مع

الشأن البوسني، فتحولت مهمته إلى تثبيت موقعه وتحسُّس عناصر القوة التي يمكن له أن يسخّرها لتحقيق أهم الأهداف المقررة، وعلى رأسها انتخاب حكومة مركزية وبرلمان مشترك تُمثَّل فيه جميع الأطراف، وتنبثق عنه إدارة ومؤسسات مشتركة يديرها تكنوقراطيون من مختلف الإثنيات، ويوزّعون الأدوار بينهم ويعملون معًا على تحقيق الصالح العام وتقديم الخدمات للمواطنين. لقد كانت مآخذ الأطراف المحلية على هذه السياسة أنها تعمل على تحقيق التطبيع الإثني بدلاً من إرساء دعائم ديمقراطية حقيقية.

إن اعتماد تلك السياسة على العامل الإثني في توزيع الأدوار داخل مؤسسات الدولة لم يخلق سوى مزيد من الاستياء والمشاكل بين عموم الشعب البوسني، وأدت عمليات المحاصصة العرقية إلى تمييع العمل الحكومي وجعل كل طائفة لا تهتم إلا بتحقيق المشاريع التي تخدم إثنيتها، مما زاد من استشراء الفساد المالي والإداري وعدم المساواة، وحرمان جزء عريض من المواطنين من التمتّع بخدمات المؤسسات العمومية، علاوة على تعميق الأزمة الإثنية ودفع الأحزاب السياسية المحلية إلى تبني الانتماء الإثني أساسًا لسياساتها وبرامجها الانتخابية، دون الاكتراث بالمصلحة العليا للدولة أو تمكين الحكومة المركزية من تنفيذ المشاريع ذات الطابع العام، وهذا التوجّه حال دون تطبيق اتفاقيات دايتون وتحقيق الديمقراطية الفعلية في البوسنة.

في هذا الجو السياسي القائم على أساس التقسيم والتجزئة العرقية والإثنية، يصبح دور الممثل السامي أكثر من ضروري لضبط كفة التوازن بين الإثنيات ومواجهة ما يمكن أن يضعه بعض أطرافها من عراقيل. لكن أن يكون له دور في بناء دولة مستقرة ذات مؤسسات فعالة، فذلك أمر لم يكن تحقيقه ممكنًا في مثل هذه الأوضاع.

عبَّر أستاذ العلوم السياسية بجامعة سراييفو الدكتور **محمد فيليبوفيتش** في سلسلة محاضراته تحت عنوان "عشر محاضرات لمناقشة أفكار حول أوروبا" (مركز الدراسات القانونية، سراييفو 2000) عن ذلك بالقول: "لقد روّج الغربيون الديمقراطيون لكلّ المفاهيم السياسية غير الديمقراطية في البوسنة والهرسك، وقدّموها في هذا المختبر على أنها حلول مستوردة من تجاربهم الديمقراطية، فكانت تصرفاتهم تلك ترمي إلى السيطرة على مقدّرات البوسنة والهرسك والتحكم في مستقبلها السياسي وتوجيهه في المسار الذي يرغبون هم فيه".

وبشكل عام فإن دور الممثل السامي في صناعة القرار السياسي في البوسنة كان مطلقًا ولا يخضع لمراقبة أي طرف داخلي أو خارجي، ويقوم على توازن "الرعب الإثني" لتحقيق أهداف المجتمع الدولي غير الموحّدة وغير الواضحة بل والمتعارضة، وهو ما جعل سياسة الممثل السامي تبدو كأنها محاولة لاختبار نماذج سياسية متعدّدة ومختلفة لا تنبني بالضرورة على المتطلبات الحقيقية والواقعية للشعب البوسني، ولا تؤدي إلى تأسيس الدولة البوسنية الفعالة، مما أدخلها في دوامة الأزمات التي ازدادت تعقيدًا وجعلت الهدف الأساسي والوحيد لكل سياسة هو تنفيذ الشروط الأوروبية التي تسمح لها بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو، دون أن تأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للشعب البوسني في إقامة دولته ومن ثَمَّ اختيار توجهاته المستقبلية، بدل فرض الوصاية الدولية عليه واستلاب حقه في تقرير المصير.

الحرص الأوروبي على بناء الدولة البوسنية بهذا الشكل سرعان ما يُردّ عليه بأنه محاولة لفرض رأي الممثل السامي على

الأطراف البوسنية، وهو ما سمح بظهور مصطلحات تعبّر عن استياء أطياف الفاعلين السياسيين المحليين مثل "المحمية البوسنية" و"شبه المحمية البوسنية" أو "الديمقراطية المراقبة" أو حتى "المستعمَرة البوسنية"، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع كل المعايير الغربية لمفاهيم الديمقراطية والسيادة والدولة الحديثة.

تواصل اضطلاع الممثل السامي للأمم المتحدة بهذا الدور في البوسنة إلى تاريخ عقد مؤتمر بروكسل عام 2000، والمشار إليه في جزء سابق من هذا التحليل، حيث دخلت البوسنة تحت حماية أوروبية بعد الحماية الدولية-الأميركية، مما أوصل البوسنة إلى دوامة الأزمات التي ازدادت تعقيدا، وجعلت الهدف الأساسي لكل سياسة جديدة في البوسنة والهرسك مبنية على تحقيق هدف واحد هو تنفيذ الشروط الأوروبية التي تسمح لها بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو، دون أن تأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للشعب البوسني في تحقيق دولته، ومن ثم اختيار توجهاتها المستقبلية بدل فرض "الوصاية الديمقراطية" عليها واستلاب حقها في تقرير المصير، وهو ما تسبب في تراجع العمل السياسي الحزبي وأبعده عن دائرة الفعل وأداء الدور المنوط به.

4 - الفاعلون المحليون وبناء البوسنة ما بعد دايتون.. انسحاب شبه تام وتخاذل غير مبرّر

ليس من التجني وصف دور الفاعلين السياسيين البوسنيين في المبادرة في صناعة حاضر ومستقبل البوسنة السياسي بالضئيل، بل قد

يصل إلى المعدوم في أحوال عدّة، حيث يكتفي السياسيون المحليون بتنفيذ إملاءات المجتمع الدولي والفاعلين السياسيين الأوروبيين حفاظا على امتيازاتهم ومناصبهم السياسية، فتواصوا بينهم بالانسحاب من الفعل السياسي، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق كما وردت في اتفاقيات دايتون، واستقالوا من مهامهم في بناء دولة البوسنة والهرسك وإنشاء مؤسساتها السيادية. وما عاد لبعضهم من دور يلعبه سوى عرقلة البوسنة والهرسك عن المضي في رسم معالم مستقبلها، وقد أشرنا إلى هذا في جزء سابق من التحليل الذي تناولنا فيه خارطة الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك وبيان أدوارها في صناعة المشهد السياسي الداخلي. غير أننا سنحاول هنا استعراض بعض المبادرات السياسية المحلية النادرة، وقراءة نتائجها وما أفضت إليه من مآلات.

أ – مبادرات محلية محكومة بالفشل لغياب القدرة على التنفيذ

كانت هناك بعض المبادرات السياسية المحلية الجريئة، ونخص بالذكر منها تلك التي تقدّم بها الرئيس الراحل **علي عزت بيغوفيتش** لإعادة النظر في السلطات الدستورية الممنوحة للكانتونات وعلاقتها بالكيانين الفدرالي وجمهورية صربسكا، وكذلك إعادة النظر في مبدأ "شعب بوسني موحد في إطار دولة واحدة". ورغم تبني المحكمة الدستورية البوسنية –أعلى هيئة قانونية في البلد– لتلك المبادرة وإصدار قرار قضائي بتنفيذها، فإنها ظلت حبرا على ورق لعدم وجود آلية لتنفيذها فعليا على واقع الأرض، وهو ما أدى في النهاية إلى تبنيها من قبل الممثل السامي للأمم المتحدة بعد إدخال تنقيحات عليها أفقدتها جاذبيتها الأصلية ومتابعة فرضها وتنفيذها.

هذه المبادرة بالذات شكلت فيما بعد اتفاقا إطاريا بين ممثلي الإثنيات والكيانات البوسنية، وأصبحت تعرف باسم "اتفاق سراييفو" الذي يتم فيه تحديد العلاقة بين الكانتونات والحكومة المركزية، كما تم فيه تحديد صلاحيات حكومتي الفدرالية وريبوبليكا صربسكا التي يمكنهما ممارستها دون العودة إلى الحكومة المركزية، كما تم فيه تفويض صلاحيات تبدو غير ذات جدوى كبيرة وبلا تأثير مباشر على استقلالية الكانتونات والكيانين عن الحكومة المركزية، واستأثرت السلطات الإقليمية بالسياسات الاقتصادية والمالية، خاصة تحصيل الضرائب وإعادة توزيعها على ميزانية المؤسسات التابعة لها.

اختلفت التقييمات حول "اتفاق سراييفو"، فرأى فيه بعض المراقبين خطوة أساسية لبناء مستقبل البوسنة كدولة حرة وسيدة، في حين وصفه جزء آخر بأنه يشكل خطرا كبيرا على استقرار البوسنة ويفتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات بتغيير الدستور، وبالتالي تغيير اتفاقيات دايتون، وما يمكن أن يحدثه ذلك من انخرام في التوازن المتحقق إلى حد ذلك التاريخ، وإعادة البوسنة إلى المربع الأول الذي أشعل نار الحرب.

الجانب الصربي رأى في "اتفاق سراييفو" إعلانا عن نهاية وجود "جمهورية صربسكا" كما أقرتها اتفاقيات دايتون، فرفض قرار المحكمة الدستورية وتعهّد بعدم تطبيقه، مهددا بالانسحاب من الحكومة ودعوة نوابه إلى الاستقالة من البرلمان، وهو ما فعله حقيقة فشلّ الحياة السياسية في البوسنة لأشهر طويلة. وتتمثل نقطة الرفض الأساسية من قبل صرب البوسنة "لاتفاق سراييفو" في أنه يحرم "جمهورية صربسكا" من إنجازاتها واستقلاليتها التي حققتها خلال الحرب، وبالتالي يُفقد اتفاقيات دايتون كل شرعيتها.

أما الجانب الكرواتي فرأى في الاتفاق الذي تم بموافقة زغـــرب، خيانة للشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك وطعنة في ظهره وتخلّيـــا عنه في صراعه من أجل تحقيق المساواة بينه وبين الشعبين الآخـــرين المكونين لشعب البوسنة والهرسك.

ب – دعوات لإنهاء وجود الممثلية السامية للأمم المتحدة

يبقى أن نشير إلى أن الفترة ما بين عامي 2000 و2005 شهدت تمرير عدد كبير من القوانين والإصلاحات المهمـــة جـــدا بإشـــراف ومبادرة الممثلية السامية للأمم المتحدة، من بينها توحيـــد القـــوات المسلحة البوسنية، وتوحيد الشرطة وحرس الحدود، وصياغة سياســـة اقتصادية موحدة، وإصلاح القضاء وهيئة المدّعين العامين، إلى جانب دورها في تهيئة محاكمة أعداد مهمة من مجرمي الحرب.. ورغـــم مـــا تحقق، فإن بعض الأطراف الداخلية –وخاصة الصربية منها– لا ترى في الممثل السامي سوى شرّ مطلق يجب إنهاء وجوده وبسرعة.

إن الدعوة إلى إلغاء مكتب الممثلية السامية تعني لعديد الأطراف البوسنية –خاصة الجانب البوشناقي– نهاية الاستقرار وتخلي المجتمـــع الدولي عن البوسنة والهرسك، وبالتالي الحكم على كل مـــا تحقـــق بالفشل، وتعريض البلاد إلى أعمق أزمة قد تشهدها بعد الحرب، ولن يكون تسليم قيادة عملية الإصـــلاح إلى الممثـــل الخـــاص للاتحـــاد الأوروبـــي الذي يمثّل بلدانا اتخذت موقفا متخاذلا من إيقاف حمـــام الدم الذي كان يجري على بعد مئات قليلة من الكيلـــومترات مـــن حدودها واستمرّ لأربع سنوات كاملة ذا فائدة ترجى، بل قد يؤدي إلى إغراق البوسنة في ثنايا الظلمات الإثنية، وعودة شـــبح حـــرب التطهير العرقي الضروس.

ت – التداعيات المحتملة لإغلاق مكتب الممثلية السامية على مستقبل البوسنة واستقرارها

إغلاق مكتب الممثلية السامية للأمم المتحدة سيشكل إعلان فشل المجتمع الدولي، وإفلاس سياسة الأمم المتحدة مرة أخرى، وتخليها عن مسؤولياتها التاريخية تجاه البوسنة وشعبها.

من الواضح أن الاعتماد على الممثل الأوروبي الخاص والسياسيين المحليين في تحقيق التحول في البوسنة والهرسك، أمر أقرب إلى الاستحالة منه إلى التحقق، بل تكمن في طياته محاذير كثيرة وجدية في إعادة إشعال نار الحرب الطائفية من جديد، خاصة أن المتربصين من القوميين المتطرفين يضاعفون دعواتهم من أجل إقصاء الآخر.

وبينما تظل دعوات المتطرفين الصرب والكروات مصرّة على ضرورة التحاق الإثنيتين بالأمتين الصربية والكرواتية وضم أراضيهما البوسنية إلى البلد الأم، يظل المسلمون البوسنيون يبحثون عن انتمائهم الذي لا يجدونه في غير التشبث بخيار الانتماء إلى الأرض البوسنية كوحدة ترابية مشتركة لجميع شعوبها. وفي انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع، تتواصل حرب البوسنة في أبعادها الأخرى: الاقتصادية والثقافية والسياسية والدبلوماسية.

الجزء الثاني

الفصل الأول

اتفاقيات دايتون ومساهمتها في تأزيم الوضع البوسني

إن اتفاقيات دايتون الموقعة من طـــرف البوســـنة والهرســـك ويوغسلافيا وكرواتيا برعاية الولايات المتحدة الأميركيـــة وروســـيا والبلدان الأوروبية الرئيسية (ألمانيا وبريطانيا وفرنســـا وإيطاليـــا)، لم ترتب فقط مسألة تقسيم الرقعة الجغرافية لدولة البوسنة والهرسك، بل وضعت في الوقت نفسه حجر الأساس للنظام السياسي والمؤسســـاتي للبوسنة الجديدة، وأبقت على تشكيلات عسكرية مشتركة أميركيـــة ودولية (أوروبية بالأساس) على أرض البوسنة بداعي حماية الأمـــن وردع مختلف الأطراف عن التفكير في اللجوء إلى القوة العســـكرية لتحقيق أهدافها على الأرض، وبذلك كرّســـت مبـــدأ الاحـــتلال العسكري للبلد.

لقد جعلت اتفاقيات دايتون من دولة البوسنة والهرسك الوليدة بلدا مقسما إلى كيانين منفصلين هما فدرالية المسلمين والكروات التي تقع على مساحة 51% من أرض البوسنة، وريبوبليكا صربسكا الـــتي تغطي مساحتها 49% من الأراضي البوسنية. وقد أوجدت اتفاقيات دايتون مؤسسة مثيرة لكثير من الجدل هي مؤسسة الممثـــل الســـامي للأمم المتحدة كما بينا ذلك في جزء سابق، ويؤكد الفصل الخـــامس من الملحق العاشر لدايتون، أن الممثل السامي هو الســـلطة الأعلـــى والأخيرة في البلد في ما يتعلق بتأويل دستور البوسنة والهرسك وكافة النصوص القانونية المتعلقة به.

هذا التقسيم الذي بات حقيقة على أرض الواقع، يعكـــس في حقيقة الأمر كلّ وجهات النظر المختلفة والاحتقانات التي كانـــت منذ البدء الدافع الأساسي لانـــدلاع الحـــرب. فعنـــدما تشـــظت

يوغسلافيا السابقة وأعلنت كل من سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا استقلالها عن الاتحاد اليوغسلافي بين عامي 1991 1992 واعتراف ألمانيا بالدولتين الجديدتين السلوفينية والكرواتية، ثم تأكيد مبدأ استقلال تلك الدول من قبل الاتحاد الأوروبي خلال قمة ماستريخت في ديسمبر/كانون الأول 1992، عند ذلك سعى ممثلو المجتمع الدولي -وبكل حزم- للحفاظ على الحدود الإدارية الداخلية للاتحاد اليوغسلافي.

رفض ممثلو المجتمع الدولي منذ العام 1992 -وكلهم من البلدان الفاعلة والقوى الكبرى على الساحة الدولية- تحت عنوان اتفاقيات هلسنكي للعام 1975، الاعتراف بانفجار البوسنة والهرسك الفعلي وإظهار عدد كبير من الصرب عدم الرغبة في العيش بدولة البوسنة والهرسك الجديدة التي يسيطر عليها المسلمون بزعمهم.. ومنذ تلك اللحظة وجدت السياسة الغربية نفسها رهينة منطق متناقض وغير منضبط، فمن ناحية ساندت الدول الغربية حركة استقلال بلدان يوغسلافيا السابقة عن الاتحاد اليوغسلافي إنفاذا لمبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها، ومن ناحية أخرى لم تقبل هذ الدول نفسها بتقسيم وحدة البوسنة والهرسك الترابية باعتبارها بلدا متعدّد الأعراق، وذلك باسم مبدأ عدم المساس بالحدود المعترف بها دوليا، رغم أن حدود هذه الدولة هي نفسها حدود الاتحاد اليوغسلافي المنحل.

هذا التناقض الغربي ساهم في تأزيم الموقف بشكل مباشر وأطال عمر النزاع الدموي إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات إضافية، وما تبعه من سقوط مئات آلاف الضحايا وتدمير البنية التحتية بالكامل للدولة البوسنية الفتية، وتهجير ما يقرب من مليوني

شخص من أماكن إقامتهم وتغيير ملامح الديمغرافيا والجغرافيا السياسية للبلد.[1]

لقد أجبرت اتفاقيات دايتون أطرافا متناقضة في طموحاتها ورغباتها على الانتماء إلى وحدة سياسية مفتعلة وغير قابلة للتطبيق على الأرض، إذ صُممت تلك الاتفاقيات ابتداءً لتقود مرحلة انتقالية قصيرة المدى تفضي إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف المتصارعة، وتؤدي إلى دمقرطة الحياة السياسية في البلاد. لكن، وبعد مرور 17 عاما على إبرامها الآن، ما زالت هذه الاتفاقيات إلى يومنا هذا تمثل الإطار القانوني الوحيد الذي يسود في البوسنة والهرسك، دون أن يحقق الأهم، وهو دمقرطة الحياة السياسية واستقرار البلاد الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

بدلا عن ذلك، ما زال الاحتلال العسكري الذي كان وضعا من المفترض أن لا يدوم أكثر من عام واحد، هو الأصل، وما زال الممثل السامي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي -كما رأينا سابقا- هو الحاكم الأعلى للدولة غير المكتملة، كما أن حدة الصراعات السياسية المبنية على أجندات قومية إثنية لم تسمح لأطراف الصراع البوسني بتشكيل المؤسسات المشتركة الضرورية لقيادة عملية التحول السياسي وإرساء دولة القانون والمؤسسات التي تحمي حقوق المواطن البوسني، بقطع النظر عن انتمائه العرقي أو السياسي أو الديني.

لم تقف التناقضات التي أوجدتها اتفاقيات دايتون عند هذا الحد، بل تضاعفت وتيرتها منذ العام 1995 وزادت أكثر منذ العام 1997،

1 تتضارب الأرقام بهذا الشأن، فكل مصدر يورد أرقاما مختلفة، لذا اعتمدنا هنا على أكثر المصادر ترجيحا وهو محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة.

حيث طُبعت العلاقات البينية القائمة بين كل من الكروات والصرب والممثلين الساميين للأمم المتحدة الذين تعاقبوا على هـذا المنصـب؛ بطابع السخط من قبل ممثلي هاتين الإثنيتين على مختلف القرارات التي اتخذها عدد من الممثلين الساميين. ويرى الكروات والصرب -كمـا فصلنا ذلك في الجزء السابق- أن قرارات هؤلاء الممـثلين السـاميين كانت تفتقر إلى الشرعية القانونية وتصدر عن تفـرّد مغـالٍ فيـه بالسلطة التشريعية من قبل عدد من الممثلين الساميين، الـذين سمـح بعضهم لنفسه بإعفاء برلمانيين منتخبين، وإلغـاء قـرارات سياسـية صادرة عن مؤسسات منتخبة شعبيا؛ رأى فيها محاولات تهدم العملية التصالحية وتؤسس لتأزيم الوضع السياسي والأمني العام في البوسـنة والهرسك.

المبحث الأول

صلاحيات سلطات بون الواسعة
تُناقضُ إرساء دعائم الديمقراطية المنشودة

لتبرير مثل تلك القرارات، فإن الممـثلين السـاميين يحيلـون منتقديهم على ما يعرف بـ"سلطات بون"، وهي السلطات الممنوحة لمؤسسة الممثل السامي للأمم المتحدة في البوسنة والهرسـك خـلال اجتماع المجلس المعني بتحقيق السلام الذي التأم في مدينة بون الألمانية أواخر العام 1997، والذي تقضي أهم بنودها بإعطاء سلطة تقريريـة عليا للممثل السامي تسمح له بإقالة السياسـيين والبرلمـانيين مـن مناصبهم، حتى وإن كانوا منتخبين ديمقراطيا من قبل شعوبهم، كمـا تعطيه حقّ تعطيل وحتى إبطال القوانين المصوت عليها في برلمانـات

الكيانين البوسنيين المنتخبين. أما مجلس تحقيق السلام فقد أوضحت الأحداث فيما بعد أن لا سلطة له على الممثل السامي، إذ لا يمكنه إبطال قراراته أو حتى مراجعته فيها، وبذلك أصبحت المؤسسة الأعلى رهينة للمؤسسة التي أسستها.

في الواقع فإن اتفاقيات دايتون هي مصدر السلطات الواسعة والملزمة التي يتمتع بها الممثل السامي للأمم المتحدة، فبالعودة إلى الفصل الخامس للملحق العاشر من الاتفاقيات (التي هي نفسها دستور البوسنة والهرسك)، يتبين أن الممثل السامي هو السلطة الأعلى فيما يتعلق بتنفيذ وتأويل اتفاقيات دايتون، وقراراته التي يتخذها شخصيا لا تخضع لأي مراجعة أو مناقشة، وتكتسي طابع الإلزام الفوري.

إن سعة هذه الصلاحيات وانفراد شخص واحد بها جعلت أحد الممثلين الساميين الذين حكموا البوسنة وهو **كارلوس ويستندورب** يقول في تصريح صحفي لمجلة سلوبودنا بوسنة يوم 1997/11/30: "إن القراءة المتأنية لنص اتفاقيات دايتون تؤدي إلى الخلاصة التالية: إن الملحق العاشر للاتفاقيات يعطيني إمكانية تأويل صلاحياتي وسلطاتي الشخصية بنفسي". هذا الكلام يعكس السمة اللاديمقراطية لدستور البوسنة الذي يخالف في تركيبته وروحه أبسط المبادئ الديمقراطية التي تؤسس عليها الدساتير.

للوقوف على حقيقة ضعف مجلس تحقيق السلام وانعدام فعاليته وفراغه من كل الصلاحيات، لا بد من العودة إلى الظروف العامة التي تم إنشاؤه فيها، فخلال حرب البوسنة وأثناء توزيع الأدوار بين الأوروبيين والأميركيين فيها، تصدّى الأميركيون بوصفهم الراعين الأساسيين لدايتون، إلى مواجهة الوضع الأمني والعسكري الناجم عن

الحرب الطاحنة التي دارت رحاها في البوسنة والهرسك. أما الأوروبيون فأرادوا أن تكون لهم كلمة في تقرير مصير البلد، وأخذوا على عاتقهم الإشراف على الجانب الدبلوماسي والاقتصادي لنتائج ذلك الصراع.

لقد كان الأوروبيون يدركون أن مجلس تحقيق السلام في البوسنة والهرسك لم يكن سوى مجلس مفرغ من كل سلطة، وهو ما عبّرت عنه قائدة البعثة البريطانية **دايم باولين بيفيل جونس** بقولها إن "الجميع يدرك أن المجلس صوري، وأن أعماله تندرج في فراغ قانوني..".

ولبيان مدى اتساع سلطات الممثل السامي التي تمنحها له فصول الملحق العاشر من دايتون، نورد بعض القرارات -من بين مئات أخرى- اعتبرت خطيرة، ومنها: إعفاء الممثل السامي لعضو الرئاسة البوسنية عن الصرب **نيكولا بوبلاشن** عام 1999، وإعفاء خليفته في مجلس الرئاسة البوسني **آنتي يلافيتش** عام 2001، قبل الأمر بسجنه بتهمة "ارتكاب أفعال مخالفة لاتفاقيات دايتون". أما في العام 2005 فإن الممثل السامي **بادي أشداون** أعفى عضو مجلس الرئاسة الجماعي عن الجانب الكرواتي **دراغان تشوفيتش** من مسؤولياته.

منتقدو هذه الصلاحيات غير المحدودة، يرون أن دايتون لا يقدم المثل الجيد للديمقراطية لأنه يعتمد أساليب غير ديمقراطية، بل إنه يكرس الدكتاتورية المطلقة للممثل السامي للأمم المتحدة الذي تفوق صلاحياته صلاحية الملوك.

المبحث الثاني

تذبذب البوصلة.. دايتون أولا أم أوروبا؟

الوجه الآخر للتعامل الدولي مع دولة البوسنة الوليدة يمكن قراءته في العلاقة التي تجمعها بالاتحاد الأوروبي، وهي العلاقة التي بدا أنها قد تخفف من وطأة سيطرة الممثل السامي للأمم المتحدة، لكن حقيقة الأمر تكشف أن التقارب البوسني المرجو من الاتحاد الأوروبي قد يكون له ثمن باهظ آخر، ولن يزيد أزمتها إلا تعقيدا ولن يؤدي إلى إصلاح الأوضاع المزمنة التي نتجت عن سياسات الممثل السامي.

فقد أمضت البوسنة مع الاتحاد الأوروبي يوم 16 يونيو/حزيران 2008 اتفاقا عُرف باسم معاهدة الأمن والاستقرار التي استحدث بموجبها منصب الممثل الأوروبي، وتقرر أن يحل محل الممثل السامي للأمم المتحدة حال انتهاء مهامه في البوسنة والهرسك. ويمنح هذا المنصب الجديد صاحبه نفس الصلاحيات اللامتناهية ونفس السلطات الواسعة المرفوضة في عمومها من الفاعلين السياسيين المحليين.[1]

المشكل الأبرز في هذا الصدد أن الممثلين الساميين في البوسنة كانوا دوما يؤكدون أن إلحاق البوسنة والهرسك بعضوية الاتحاد

---

1 توصية مجلس وزراء البوسنة والهرسك للمبادرة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (الرائد، أو الجريدة الرسمية لدولة البوسنة والهرسك، رقم 3-1999 الصادرة يوم 1999/3/20)، قرار مجلس نواب البوسنة والهرسك الخاص بانضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي ومعاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا (الجريدة الرسمية، عدد 12-1999 الصادرة يوم 1999/8/8). وكذلك قرار مجلس نواب دولة البوسنة والهرسك المتعلقة بالتسريع في مسار انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي (الجريدة الرسمية، عدد 25-2008 الصادرة يوم 2008/3/25).

الأوروبـــي لا يكون إلا في إطار اتفاقيات دايتون، وهذا ما كـــانوا يرددونه إلى حدود العام 2002، حيث تم في فبراير/شباط مـــن هـــذا العام عكس مبدأ المرور البوسني إلى الاتحاد الأوروبـــي عـــبر بوابـــة دايتون، إذ تمت تسمية الممثل السامي للأمم المتحدة نفسه ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبـــي، بمعنى أن الممثل السامي ظل هو نفس الموظـــف الدولي، لكنه أصبح يحمل صفة أوروبية هذه المرة.

انطلاقا من هذا التاريخ اتبع الاتحاد الأوروبـــي وممثله الخاص – الذي كان ممثلا ساميا للأمم المتحدة أيضا– سياسة جديدة، مفادهـــا أن اتفاقيات دايتون لم تعد تمثل شرطا أساسيا مسبقا لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبـــي، بل أصبحت في نظر الأوروبـــيين تمثل عائقا تجب إزاحته من طريق انضمام البوسنة.

وفي اجتماع المجلس الأوروبـــي المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2003 صدرت عنه المذكرة التالية: "إن المرجـــع الأساســـي لبنـــاء الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات في البوسنة، يتمثل في دستورها الوارد في الملحق الرابع من اتفاقيات دايتون. هذا الدستور أنشأ دولة مقطعة الأوصال لا مركزية فيها للسلطة، ومحكوم عليها بأن تجمـــع مجتمعات عرقية ودينية مختلفة ذات تطلعات متناقضة بل ومتعارضة".[1]

لقد أتاح هذا الدستور إمكانية تعدد المؤسسات والحكومـــات والإدارات التابعة لها، إذ أوجد –كما أوضـــحنا ســـابقا– كيـــانين منفصلين هما فدرالية البوسنة والهرســـك، وجمهوريـــة ريبوبليكـــا صربسكا التي تجمع صرب البوسنة. وتبعا لهذا التقسيم الإثني الـــذي يرى كثيرون أنه لا يخدم سوى مصالح الطرف الصربـــي المعتـــدي

1 http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2003:0692:FIN:FR:PDF

ويكرس حالة الاحتقان وإفراغ مبدأ وحدة التراب البوسني من أساسه، فقد تشكلت في كل كيان حكومة خاصة أحدها للفدرالية وأخرى خاصة بريبوبليكا صربسكا.

كما توجد حكومة في كل واحد من كانتونات الفدرالية العشرة الموزعة داخل الأراضي التابعة للفدرالية المسلمة-الكرواتية. وإلى جانب ذلك هناك ثلاثة برلمانات: أحدها مشترك على مستوى دولة البوسنة والهرسك، وآخران خاصان بالكيانين كل على حدة. كما أن كل كانتون يتمتع ببرلمان يشرّع القوانين وحكومة تصريف أعمال خاصين به، إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات أخرى مشتركة مثل مؤسسة الرئاسة ثلاثية الأطراف والبنك المركزي.

أوجد الدستور البوسني الممنوح أيضا آليات تضمن حقوق الإثنيات الثلاث، فقد حرص واضعو دساتير البوسنة (الدستور المشترك ودستورا الكيانين) على حماية المصالح الحيوية لمختلف المجتمعات المؤلفة لشعب البوسنة والهرسك، وهو الأمر الذي أفرز جملة من الآليات التي تعرقل سير المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية وتصل بها إلى طريق مسدود.

وبما أن انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي يتطلب توافق الأطراف والكيانات السياسية على طريقة تسمح بالعمل العادي للمؤسسات العامة من أجل إرساء الديمقراطية ودولة القانون التي هي شرط أساسي للانضمام، فإن ما تقدمه اتفاقيات دايتون من آليات لا يمكن إلا أن تعقد وتؤخر عملية سير البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى النادي الأوروبي.

إن ما أفرزته اتفاقيات دايتون من آليات سياسية لاقت اعتراضا واسعا ومستمرا، ليس من طرف اللاّعبين السياسيين في الداخل فقط،

بل ومن المتداخلين السياسيين خارج البوسنة أيضا. وبالنتيجة فإن انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي في ضوء هذا الوضع الدايتوني مشروع لا يمكن تحقيقه.

نصٌّ محضر اجتماع المجلس الأوروبي المشار إليه أعلاه خلُص إلى أن التركيبة السياسية لدولة البوسنة والهرسك -كما أقرتها اتفاقيات دايتون- شديدة اللامركزية، ولا تتماشى ومتطلبات الانضمام إلى الاتحاد في أوروبا اليوم التي تسعى إلى تكثيف مركزية المؤسسات والسلطات وتركيزها. فمن المعلوم أن أوروبا تعمل على تقليص هيكلية مؤسساتها الداخلية وتخفيضها إلى الحد الأدنى الذي يسمح بسير يسير وفعال للمؤسسات المشتركة، وما يتطلبه ذلك من تنازلات البلدان الأعضاء في الاتحاد عن جزء من سيادتها.

وبالقياس على ذلك فإن الممثل السامي في البوسنة يعتبر وجود كيانين مستقلين داخل دولة البوسنة عاملا معطلا ومؤديا إلى انسداد الأفق السياسي الذي يتطلب الكثير من التوافق، بعدما كان مطلب استقلال الكيانين نفسه حجر الزاوية في إقرار السلام النسبي الذي تحقق بعد اتفاقيات دايتون.

في هذا السياق لا بد من التذكير بأن دستور البوسنة (الملحق الرابع من اتفاقيات دايتون)، كما الممثل السامي أو الممثل الخاص الأوروبي، لم ينتجا عن استفتاء شعبي حر، وهو ما سهل الطعن المستمر من قبل مختلف الأطراف -الداخلية البوسنية وحتى الخارجية- في شرعية ومشروعية الدستور ومؤسسة الممثل السامي.

هاتان المؤسستان فُرضتا على شعوب البوسنة والهرسك عبر اتفاقيات دايتون المفروضة بدورها من قوى خارجية، ولم تنشأ عن رغبة شعبية داخلية أو توافق بين مجتمعاتها، بل إن اتفاقيات دايتون

كانت ثمرة توافق بين القوى الدولية الكبرى التي تدخلت في قضية البوسنة والهرسك وفرضت على شعوبها طريقة للعيش المشترك لم تكن مرغوبا فيها من طرف مكونات المجتمع البوسني.

لقد كانت الاتفاقيات مبرمة بين ممثل مسلمي البوسنة والهرسك الرئيس **علي عزت بيغوفيتش** (بينما لم توجه الدعوة إلى الطرفين الكرواتي والصربي البوسنيين) وبين ممثليْ الطرفين الكرواتي والصربي البوسنيين الرئيس الكرواتي **فرانيو توجمان** والصربي **سلوبودان ميلوسوفيتش** على التوالي.

وقد علق الممثل السامي للأمم المتحدة السابق **كارل بيلدت** على هذا التمشي اللاديمقراطي عندما كتب: "لم ير أي من الأطراف الدولية التي تمت استشارتها حكمة عرض الدستور على الموافقة الشعبية عن طريق تنظيم استفتاء حوله، فالجميع اتفقوا على ضرورة فرض هذا الدستور بقرار دولي نافذ".[1]

Carl Bildt, Peace Journey, p. 139.4-

الفصل الثاني

طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي

التعقيدات والعقبات

يبدو أن طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبـــي مختلف عن طرق غيرها من بلدان الاتحاد اليوغسلافي السابق، ففـــي السياق التاريخي العام الذي تمر به دولة البوسنة والهرسك اليوم، تظهر عدة خصوصيات متعلقة بوضعها كعضو محتمل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي.

يختلف وضع البوسنة والهرسك بشكل واضح عن وضع البلدين الجارين كرواتيا وصربيا، ذلك أن البوسنة تمر بمســـارات اجتماعيـــة وتاريخية شديدة التعقيد والحساسية، فهي من جهة أولى تمـــر بمســـار إعادة بناء شاملة لما دمرته الآلة الحربية من البنيان والإنسان، كما تمر من جهة ثانية بمرحلة الانتقال مـــن الحقبـــة الاشـــتراكية إلى بنـــاء المؤسسات الديمقراطية المأمولـــة، وهـــي أيضـــا مطالبـــة بـــإحلال الإصلاحات المؤسسية المشروطة أوروبيا ومن قبـــل حلـــف النـــاتو لتحقيق جدارتها بعضويتهما.

سنرى فيما يأتي من التحليل أن مشروع انضمام البوســـنة إلى الاتحاد الأوروبـــي وحلف الناتو يطرح تحديا حقيقيا أمـــام هـــاتين المنظمتين السياسية والعسكرية، كما يطرح في الوقت نفســـه تحـــديا أمام الفاعلين السياسيين المحليين والدوليين.

هذا المشروع يراد له أن يكون أمنيا في المقـــام الأول لحمايـــة أوروبا من تهديدات مفعول البلقنة، وبذلك فهـــو مشـــروع ســـلام أوروبي-غربـــي بامتياز. لكن السؤال الذي يُطرح بقـــوة في هـــذا السياق هو: هل سيكون طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبـــي وحلف الناتو يسيرا وتقنيا بحتـــا، أم يجـــب أن يراعـــي

خصوصيات البوسنة ويستجيب لتطلّعات شعوبها الحقيقية؟ وبمعنى آخر: هل سيكون هذا المشروع خادما للقضية البوسنية، أم أنه -مرة أخرى- سيعمل على تأكيد مصالح القوى الكبرى الفاعلة في البوسنة والهرسك ويحقق مشاريعها الجيوسياسية في المنطقة؟

المبحث الأول

انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي مطلب ومشروع أمني أوروبي

المطلوب من البوسنة والهرسك على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يتجاوز اعتماد وتطبيق حزمة الإصلاحات المشروطة أوروبيا على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، فانضمام البوسنة إلى الاتحاد هو قبل أي شيء آخر مشروع سلام، بما أن السلام كان ولا يزال مطلبا أوروبيا محوريا بامتياز، دارت حوله فكرة الاتحاد الأوروبي ذاته.

إن فكرة تحقيق السلام الأوروبي تبدو واضحة في مشروع إلحاق البوسنة والهرسك بعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو كما صممها مهندسو اتفاقيات دايتون للسلام في البوسنة، فدايتون اشترط ضرورة تزامن مسارين في سير البوسنة نحو ترسيخ السلم الداخلي فيها، أحدهما نحو عضوية الاتحاد الأوروبي وثانيهما نحو عضوية حلف الناتو. ويتحقق ذلك عبر إقرار برلمان البوسنة لحزمة من القوانين التي ترتقي إلى المعايير المشترطة أوروبيا، ولكن أيضا عبر تطبيق خطة الممثل السامي للمجتمع الدولي بصفته مؤسسة مدنية دولية وممثلا خاصا في الوقت ذاته للاتحاد الأوروبي.

هكذا يبدو واضحا أن مشروع إحـــلال الســـلام في البوســـنة والهرسك عبر دايتون هو مشروع دولي بامتياز، فالسلام والاستقرار السياسي في البوسنة ليس قضية داخلية فقط، بل هو عامل مهـــم في دينامية سياسة توسع الاتحاد الأوروبـــي، وبقاء البوسنة في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي يؤثر سلبا على مسيرة الاتحاد، في حين أن تمكن البوسنة من تحقيق السلام الداخلي سيكون له أثـــر إيجابـــي في استكمال المشروع الأوروبـــي الطـــامح إلى ضـــم دول جنوب وشرق البلقان.

لقد طُلب من البوسنة والهرسك إقرار جملة من القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان أهمها:

- قانون يتعلق بحصر ممتلكات الدولة البوسنية، ويوضـــح كيفيـــة التصرف فيها، والجهة المسؤولة عن ذلك.
- وقانون يخص المساعدات العامة التي تقدمها الدولـــة، وبيـــان شروط تنفيذها وتحديد آليات توزيعها.
- أما القانون الآخر فيتعلق بالإحصاء السكاني وتقـــديم إحصـــاء موثوق به.

هذه القوانين شكلت مطلبا أساسيا وشرطا ضـــروريا تـــلا إمضاء البوسنة والهرسك وثيقة التفاهم والتعـــاون مـــع الاتحـــاد الأوروبـــي كشرط أولي للحصول على عضويته الكاملة. وقـــد أحيلت مشاريع هذه القوانين بالفعل على البرلمان البوسني من أجل إمضائها قبل الانتخابات البرلمانية المجراة في أكتوبر/تشـــرين الأول 2010 بوقت قصير، مما أدى إلى إرجاء النظر فيها إلى مـــا بعـــد الانتخابات، لكن الأحزاب الفائزة في الاستحقاقات البرلمانية كان لها رأي آخر، ودفعتها حساباتها السياسية إلى تأجيل المصادقة على

تلك القوانين إلى ما بعد تمكنها من تشكيل حكومة تحصل على أغلبية برلمانية.

بيد أن المفاوضات الماراثونية بين المكونات الحزبية البوسنية الساعية لتشكيل حكومة أغلبية لم تؤت أكلها، وبرزت إلى السطح جملة من الخلافات العميقة في التوجهات والأهداف بل وفي المرتكزات أيضا، وسعى كل حزب من الأحزاب الفائزة في الانتخابات -وأهمها أحزاب قومية- إلى فرض أجنداتها الخاصة، مما عرقل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأخّر بالتالي إمكانية المصادقة على القوانين المطلوبة أوروبيا، وبالضرورة إلى تأجيل تحقيق شرط انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي لنحو عامين كاملين، أي إلى تاريخ تشكيل حكومة جديدة كانت منتظرة في منتصف العام 2012، وهو ما حصل فعلا مؤخرا. والحكومة المشكلة لا تعكس موازين القوى على الأرض، إذ غُيب عنها أهم حزب قومي بوسني مسلم هو حزب جبهة العمل الديمقراطي، وبروز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين الذي يقدم نفسه على أنه حزب وطني يمثل كل أطياف المجتمع البوسني، إلى جانب حزب جديد التكوين هو حزب "من أجل مستقبل أفضل" بزعامة **فخر الدين رادوندشيتش** المثير للجدل.

غير أن هذه الحكومة اليوم تعصف بها رياح التفكك بعد مطالبة رئيس ريبوبليكا صربسكا **ميلوراد دوديك** باستقالة **زلاتكو لاغومجيا** وزير الخارجية وزعيم حزب الديمقراطيين الاشتراكيين من منصبه، على خلفية تصريح له في الأمم المتحدة حول موقف بلاده الداعم لحرية الشعب السوري وإدانته لنظام بشار الأسد، إذ رأى دوديك أن إعلان مثل هذا الموقف مخالف للدستور البوسني. وما تزال هذه

الأزمة الجديدة تلقي بظلالها على الأوضاع في البوسنة إلى حين كتابة هذه الأسطر. وفي كل الأحوال فإن هذا التحالف الجديد يستبطن في طياته أسباب الفرقة والخلاف التي لن تتأخر في الظهور إلى السطح مع أوّل تحدّ يُطرح أمام أضلاعه.

سنعرض فيما يلي إلى علاقة البوسنة والهرسك بكل من حلف شمال الأطلسي وما ينتظره الطرفان من هذه العلاقة، كما سنعرض لاحقا إلى علاقة البوسنة والهرسك بعضوية الاتحاد الأوروبي، لنقف على حجم التحديات والآمال المبنية على تحقيق البوسنة لعضوية هاتين المنظمتين الهامتين.

1 – البوسنة والهرسك والناتو.. قمة شيكاغو تؤكد أهمية إدماج البوسنة والهرسك في الحلف

الأكيد أن البوسنة مطالبة اليوم بمواجهة عدد هائل من التحديات والآمال الكبرى، أهمها ثلاثة:

أولا– إمكانيات البوسنة والهرسك الموضوعية والسياسية لتحقيق انضمامها إلى عضوية حلف شمال الأطلسي.

ثانيا– المساهمة الفعالة لدولة البوسنة والهرسك في الشراكة الإقليمية والتعامل مع التأثير التركي المتصاعد في البلاد.

ثالثا– تطوير العلاقات الداخلية بين الفاعلين السياسيين، وحملها إلى مستوى التوافق والعمل المشترك.

لقد بات واضحا خلال القمة الأخيرة التي عقدها حلف الناتو في شيكاغو منتصف العام 2012، أن سياسة الحلف تصبو إلى توسعته وضمان تمدده نحو الشرق، في ذات الوقت الذي يسعى فيه أيضا إلى

تطبيق ما أصبح يسمى بنظرية الدفاع الذكي. وقد بدأ الحلف في فرض رقابته على الأجواء التي تعلو فضاء بلدان البلطيق، في واحدة من أكبر عملياته الرقابية. و لم ينس قادة الحلف المصادقة على معاهدة حماية ومراقبة أراضي البلدان الأعضاء، وتم الاتفاق على تقسيم الميزانيات الضخمة المطلوبة لإرساء هذه الحماية المزدوجة على أعضاء الحلف. وقد أكدت قمة الناتو في شيكاغو أن عضوية البوسنة فيه تُعدّ من أولوياته المطلقة.

لكن وبينما يعمل حلف الناتو على تطوير شراكاته وتقوية شوكته وتوحيد سياسات أعضائه الدفاعية، نجد أن البوسنة والهرسك ما تزال تراوح مكانها في طريق إنجاز الوحدة الوطنية وحلحلة الأوضاع الداخلية المعقدة والمتداخلة، نتيجة انتهاج أطرافها سياسات محبطة للشعب في الداخل وللداعمين السياسيين والاقتصاديين في الخارج.

فبينما تسعى بلدان عدة أخرى للحصول على عضوية حلف الناتو، بدأت سياسة رئيس ريبوبليكا صربسكا دوديك -المعزول دوليا بسبب سياساته الداعية إلى تقسيم البوسنة- تؤتي أكلها على أرض الواقع وترمي بالبلاد إلى أفق مسدود، وهو ما دعا قادة الحلف الأطلسي إلى التأكيد على مضيهم في تهيئة الأجواء أمام البوسنة والهرسك من أجل تحقيق عضوية الحلف، والتلميح بأن أيام دوديك في الحكم قد باتت معدودة، خاصة بعد تصريحاته المتعلقة بأن ريبوبليكا صربسكا ماضية في طرح استفتاء شعبي حول مشروع انفصالها عن البوسنة والهرسك، مؤكدا استحالة قبوله أن تكون للناتو حدود على نهر درينا الفاصل بين البوسنة وصربيا.

2 – البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي.. أولوية إستراتيجية وحلّ للاحتقان الداخلي

يرى الداعون لانضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية حلف الناتو في هذه الخطوة دفعة قوية ستسرع الخطى نحو التحاقها بالاتحاد الأوروبي، وفي ذلك تحقيق لاستقرار البوسنة، وتقديم إطار سياسي وأمني جديد يسمح بتحقيق الوحدة وحل الإشكالات الداخلية والقضاء على الجريمة المنظمة والفساد المنتشر في البلاد. لكن هذا المشروع الكبير والإستراتيجي، يتطلب بكل تأكيد أن يعمل المجتمع الدولي –والاتحاد الأوروبي خاصة– على مد يد العون وتقديم أفضل ممثليه الدوليين وأكثرهم قدرة على حماية مصالح المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك والمنطقة، دون إغفال مصلحة هذا البلد الجريح.

فقد عرفت البوسنة في السابق وسطاء دوليين وممثلين ساميين لم يكن لهم من همّ سوى خدمة مصالحهم الخاصة، ومصالح من يقف وراءهم من أباطرة الجريمة المنظمة، وتنفيذ مشاريع سياسات تابعة، إذ لا يذكر البوسنيون ولا المجتمع الدولي ممثلين ساميين ووسطاء دوليين مثل التشيكي **ميروسلاف لايتشاك** والسويدي **كارل بيلدت** والأميركي **دوريس باك** بخير، ويعتبرون حقبات حكمهم ووساطاتهم نذير شؤم على البوسنة والهرسك بل وعلى المنطقة بأسرها، حيث ساهموا في تأزيم الأوضاع وفتحوا أبواب انعدام الثقة على مصراعيها بين الأطراف البوسنية، ولم يخفوا انحيازهم البيّن إلى طرف دون الآخرين.

إن المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي مطالبان اليوم بأن يتعاملوا بجدية وشفافية وديمقراطية مع البوسنة والهرسك، وذلك

بتجديد الدماء ومنح ثقتهما في ممثلين دوليين وأوروبيين شرفاء وأقوياء، يعملون على استعادة الأمن والاستقرار إلى البلد خصوصا وإلى غرب البلقان عموما.

إن تعطيل مسار دولة انضمام البوسنة والهرسك إلى حلف الناتو يمثل في الوقت ذاته تعطيلا لمسار التحاقها بعضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يمنع تحقيق الأمن الأوروبي في نهاية المطاف، إذ لا أمن لبلدان أوروبا بجوار بلقان ملتهب، كما أن قضية الأمن الأوروبي تحتل مرتبة صدارة هموم القارة الأوروبية بأسرها بعد ضرورة تصديها للأزمة المالية الخانقة التي تعرفها جملة من بلدانها.

هذا هو الإطار العام الذي يمكن -بل يجب- أن تتنزل فيه قرارات قمة شيكاغو الأخيرة، وما يعزز هذا القول هو أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وتركيا أيضا، توافقت على أهم القضايا التي أعلن حلف الناتو تبنيه لها، ومنها قضية إلحاق البوسنة بالحلف. ويؤكد الداعمون لهذا الطرح في الداخل البوسني كما في الخارج، أن من يعارض هذا المسار المرغوب فيه أميركيا وأوروبيا -مثل دوديك- إنما يجدفون عكس التيار، ولا مستقبل لهم في البوسنة والهرسك كما يُراد لها أن تكون.

3 - مشروع الشراكة في المنطقة ومدى التأثير التركي فيها

أسفرت الانتخابات الصربية الأخيرة عن هزيمة الرئيس **بوريس تاديتش**، بعد فشله في إنجاز مشروعه القومي الكبير المنادي بتجميع كل الصرب في بلد واحد "نظيف عرقيا"، كما باءت كل محاولاته

بالتدخل في شؤون البلدان الجارة بالفشل الذريع، وباتت أمام صربيا مرة أخرى فرصة حقيقية لتغيير سياساتها الوصائية على بلدان المنطقة، وبخاصة تدخلها المستمر في البوسنة والهرسك.

تنظر واشنطن وبروكسل إلى تعامل صربيا تحت رئاسة **توميسلاف نيكوليتش** -الفائز بانتخابات الرئاسة الأخيرة- مع جيرانها، وخاصة مع البوسنة والهرسك، على أنه المحك الحقيقي لاختبار قدرتها الفعلية على تغيير سلوكها السياسي الموصوف بالعدائي، ومدى استعدادها لطي صفحة الماضي وبدء حقبة من العلاقات الجديدة المبنية على التعاون والشراكة واحترام السيادة البوسنية على أراضيها وشعبها. وسيكون على البوسنة والهرسك قطع نفس الطريق، وتبني نفس الإصلاحات التي مرت بها الجارة كرواتيا على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تتمكن كرواتيا المرتقب انضمامها إلى الاتحاد منتصف العام 2013 من مساعدة البوسنة على تجاوز عثراتها الداخلية، إذا تخلى قادتها عن أفكار الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم الرئيس الكرواتي السابق **فرانيو تودجمان** الذي لم يكن يريد رؤية دولة اسمها البوسنة والهرسك.

بمجرد التحاق كرواتيا بالاتحاد الأوروبي، فإن حدود هذا الأخير الشرقية ستعرف تغييرا نحو البوسنة والهرسك، وعندها فإن ألمانيا ستكون "الضامن والراعي"، بل يمكن القول "الوصي" على البوسنة والهرسك، وفقا لاتفاق أوروبي مسبق بين حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي. ويمكننا أن نقرأ في هذا الموقف أيضا ردا على الحضور التركي المتصاعد في المنطقة عموما والبوسنة على وجه الخصوص، من خلال شراكات اقتصادية وثقافية متنامية.

إستراتيجية أوروبا الأمنية تقتضي تأمين حدودها الشرقية من أجل تأمين بلدانها الأعضاء مما تصفه بالخطر المحتمل القادم من الشرق، والمقصود به الخطر الإسلامي الذي يحمله المشروع التركي في المنطقة. ولا تخفى خشية أوروبا من تركيا التي ترى فيها شبح الإمبراطورية العثمانية القديمة في ثوب جديد، وخاصة في هذه المرحلة بالذات التي تحقق فيها تركيا -عكس مسار الأحداث في العالم- نموا اقتصاديا ونجاحا دبلوماسيا لم تعرفه حكومات أخرى سبقت حكومة الإسلامي رجب طيب أردوغان الذي عمل على تطوير شراكات اقتصادية مالية وثقافية عدة مع البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، وهو ما رأى فيه الغربيون محاولة لتصدير النموذج الإسلامي التركي في الحكم إلى بلدان المنطقة، في تحد واضح وصريح لما تمثله القيم المسيحية الديمقراطية الأوروبية التي تسيطر على المشهد العام في هذه المنطقة.

إن مطالبات بعض الجهات في الداخل البوسني الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي، بضرورة إغلاق الممثلية السامية للأمم المتحدة، وإلغاء الوصاية على إقليم برتشكو الإستراتيجي وسحب القوات الدولية فورا، تمثل محاولات لإرباك البوسنة والهرسك. ويبدو من غير المعقول ولا الممكن أن يطلب ممثلون ساميون مثل لايتشاك وبيلدت وباك من الأحزاب والقوى السياسية البوسنية، التوصل إلى اتفاق حول إطار سياسي جامع، بعيدا عن المساعدة والرعاية الدولية والأوروبية.

يبقى كذلك أن هناك عددا من الصعوبات والسيناريوهات التي تعترض طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، إذ من المعروف أن انضمام أي عضو جديد إلى هذا النادي الأوروبي

يتطلب موافقة جميع أعضائه. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه في حال قبول الاتحاد عضوية الدول البلقانية فرادى على فترات زمنية متتابعة، فإن هناك إمكانية لعرقلة انضمام الدول البلقانية الباقية خارجه، وستحاول بعضها تأخير أو تعطيل انضمام جاراتها.

مثال ذلك ما حدث عندما عطّلت سلوفينيا –وهي أولى الدول لحاقا بالاتحاد– قبول طلب عضوية كرواتيا بإثارتها للخلاف الحدودي حول منطقة "إيستري" (وهو الخلاف الذي تم حلّه في وقت وجيز نظرا لتوفّر الرغبة لدى الاتحاد في ذلك). كما استعملت اليونان حق الفيتو للاعتراض على عضوية مقدونيا في حلف الناتو، وقد أثارت أثينا لتبرير اعتراضها خلافا يعود إلى أكثر من 20 عاما مع مقدونيا، ويتعلق بطلب يوناني أحادي الجانب بتغيير الاسم الرسمي لدولة مقدونيا، ولم يتدخل الاتحاد الأوروبي للتوسط بين البلدين لعدم توفّر الرغبة لديه في قبول عضوية مقدونيا.

من المتوقع أن تسعى كل دولة بلقانية تتمكن من اكتساب صفة عضوية الاتحاد الأوروبي قبل جاراتها البلقانية، إلى عرقلة انضمام سواها ممن تختلف معها، أو قد تلجأ إلى استعمال حق الاعتراض، أي الفيتو الذي يتيحه لها نظام الاتحاد الأوروبي لمنع عضوية الدول التي لها معها خلافات.

بصورة أوضح، فإن ترشيح البوسنة والهرسك للعضوية الأوروبية سيلاقي بكل تأكيد اعتراض صربيا إذا كان لها صفة العضوية قبل البوسنة، وفي الحالة العكسية فإن البوسنة كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي لن تستعمل حق الفيتو لمنع صربيا من الانضمام إليه، لأن مصلحة البوسنة تتطلب ذلك، إلا أن بلغراد اليوم تهدّد بانسحابها من سباق الانضمام إلى الاتحاد الذي يشترط عليها

الاعتراف الكامل بسيادة دولة كوسوفو على أراضيها واستقلالها المعلن عام 2008، وهو ما يرفضه الرئيس الصربي الجديد نيكوليتش.[1]

المبحث الثالث

شروط تجاوز الأزمة

السؤال الملح اليوم هو: هل بالإمكان تعجيل مسيرة انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في ظل التجاذبات السياسية الداخلية وما ترزح تحته البلاد من تدخلات خارجية من دول المنطقة ومن خارجها؟ قد تكون الإجابة المتفائلة ممكنة إذا تحققت الشروط التالية:

الشرط الأول: يتطلب خروج البوسنة والهرسك من حالة مراوحة المكان حصول التوافق الداخلي بين أطراف اللعبة السياسية على تشكيل حكومة ائتلاف وطني، يقوم عملها على أساس خطة واضحة المعالم تضمن إقرار الإصلاحات المطلوبة أوروبيا على طريق انضمام الدولة البوسنية إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن الضروري أن تبلغ هذه الإصلاحات مستوى تعديل بعض بنود الدستور (اتفاقيات دايتون)، خاصة منها تلك المتعلقة بتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الخاص بقضية سيديتش-فينسي (وهي قضية رفعها السيدان **ديرفو سيديتش** ذو الأصل

1 صرح الرئيس الصربي توميسلاف نيكوليتش غير مرّة في وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة، بأن بلاده ستكون في غنى عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا كان شرط الانضمام هو الاعتراف بكوسوفو، وقال إن "كوسوفو هي صربيا".

الغجري **ويعقوب فينسي** ذو الأصل اليهودي، وهما سياسيان بوسنيان مُنعا من الترشح لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية بصفتهما ينتميان إلى مجموعتين عرقيتين بوسنيتين لا يمنحهما الدستور البوسني الحالي الحق في الترشح للانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية...)، كما يجب دسترة مادة قانونية تجعل من قوانين الاتحاد الأوروبي في درجة قانونية أعلى من القوانين التي يصدرها البرلمان البوسني.

الشرط الثاني لتسريع انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي، يتعلق بتغيير المؤسسات الأوروبية إستراتيجيتها وطرق تعاملها في تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والسياسية اللازمة لإنفاذ الإصلاحات المطلوبة. ويتطلب هذا الشرط أن توحّد المؤسسات الأوروبية –وبالأخص اللجنة الخاصة بتوسيع الاتحاد– برنامجها وتُصيغ لغة واحدة للتعامل والتعاون مع المؤسسات البوسنية، إذ بدون هذا التنسيق الأوروبي وتوحيد أسلوب التعامل والشراكة مع المؤسسات البوسنية لا يمكن تحقيق الهدف المرجو وتحقيق خطة انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي بصفتها مشروع سلام في البوسنة والهرسك ومن قبلها أوروبا.

الشرط الثالث: من الأهمية بمكان أن تجري هذه الإصلاحات الجوهرية والضرورية في جو من الأمن والسلم الداخلي بين المكونات السياسية والعرقية البوسنية، كما أن أمن المنطقة بشكل عام سيساعد على تحقيق خطة الإصلاحات في البوسنة التي هي بدورها شرط لازم لهدوء الأوضاع في البلقان عموما، لذلك فإن عضوية البوسنة في حلف شمال الأطلسي قد تمثل صمّام الأمان الذي سيردع أطماع دعاة تقسيم البوسنة على أسس إثنية، مما قد يفتح الباب أمام

سيناريوهات لا تخدم السلم والأمن، لـــيس في البوســـنة والمنطقـــة فحسب، وإنما في كامل جنوب شرق القارة العجوز وبلدان الاتحـــاد الأوروبـــي.

المبحث الرابع

ضرورة تسريع انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية الناتو

يبدو انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبـــي وعضوية حلف الناتو -على عكس باقي دول جنوب شرق أوروبا- مشروع سلام أولا وقبل أي شيء، ولهذا السلام المنشود قيمـــة جيوسياســـية بالغة الأهمية.

كما أن السلام في السياق الجيوستراتيجي والجيوسياسي شرط أساسي ليس فقط لنمو البوسنة والهرسك الآمن، وإنما كذلك لتطور منطقة جنوب البلقان بأكملها، بل وأيضا للمنطقة الأوروبية بأسرها.

في هذا السياق العـــام فـــإن دور المجتمـــع الـــدولي والاتحـــاد الأوروبـــي الإيجابـــي والفاعل والســـريع في مســـاعدة البوســـنة والهرسك على تحقيق مشروع عضويتها للاتحاد الأوروبـــي وحلـــف الناتو، يعتبر شرطا ضروريا وأساسيا مـــن النـــاحيتين الجيوسياســـية والجيوستراتيجية لإكمال بناء دولة البوسنة ومؤسســـاتها الســـيادية والمستقلة ونمو اقتصادها واستقرار مجتمعاتها.

السؤال الملح حول ملامح المستقبل السياسي لدولـــة البوســـنة والهرسك، بل ولاستمرار وجودها في حد ذاته، يجد الإجابة الوحيدة عنه في ضرورة الإســـراع في تحقيـــق انضـــمام البلـــد إلى الاتحـــاد

الأوروبي وحلف الناتو، كحل تاريخي حاسم في إقرار الأمن والاستقرار المؤدي إلى خروج البوسنة من أزماتها المتعددة الأوجه. لكن الإجابة على هذا السؤال المصيري تطرح أكثر من سيناريو:

1- السيناريو الأول يشترط ضمان تعزيز السلم الداخلي كعامل جيوسياسي يقود البوسنة إلى تحقيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف شمال الأطلسي، وهذا الشرط الجيوسياسي يمكن ضمانه بشكل خاص إذا ما تم ربطه بالأمن والسلم الدوليين اللذين يتطلبان وجود دولة بوسنية مستقرة وآمنة.

إن تسريع مسيرة البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى المؤسستين الأوروبية والأطلسية يمكن أن تجد تبريراتها المنطقية والواقعية في إقناع المجتمع الدولي بأن تنفيذ بنود اتفاقيات دايتون ومساندة دولة البوسنة والهرسك في تحقيق مشروعها الأوروبي، لا يمكن أن يتحقق دون توافر الشروط الجيوسياسية والأمنية المساعدة على أن تصبح البوسنة من الدول الأعضاء في حلف الناتو.

2- السيناريو الثاني المحتمل يتأسس على ضرورة انضمام البوسنة السريع إلى الاتحاد الأوروبي. وهذه الضرورة العاجلة تعني انخراطا كاملا وموحدا وغير مشروط من قبل مؤسسات الاتحاد في تعاون وثيق مع المؤسسات الديمقراطية لدولة البوسنة والهرسك، من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والهيكلية والمؤسسية المطلوبة أوروبيا. فالمؤسسات البوسنية تبدو غير قادرة بمفردها على تنفيذ عملية الإصلاحات، والمساعدة والمساندة الأوروبية ليست خيارا وإنما ضرورة نابعة من تنفيذها لدورها ومسؤوليتها اللذين قررهما اتفاقيات دايتون.

3- السيناريو الثالث يتمثل في ضرورة توسيع حضور وتمثيلية مؤسسات الاتحاد الأوروبي في البوسنة، والذي يقتصر في أغلبه على العاصمة سراييفو.

ففي حال توسيع الحضور الأوروبي ليغطي مدنا أخرى في البوسنة، مثل مدن موستار وتوزلا وبنيالوكا وغيرها ويفتح فيها ممثليات له، فإن من شأن ذلك أن ييسّر عمليات تقديم المساعدات الاقتصادية التي ستسرع في نمو اقتصادات المجتمعات المحلية وبناء مختلف المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها.

4- السيناريو الرابع يتمثل في ضرورة العمل على إيجاد صيغة قانونية تسمح بوضع حد لما يعرف بوسنيًا بعلاقات الشراكة بين الأحزاب الممثلة في برلمان البوسنة والهرسك، فممارسة هذه الطريقة بدلا من اعتماد مبدأ التحالفات بين الأحزاب التي تملك أغلبية برلمانية، أدت إلى شل الحياة الديمقراطية البرلمانية في الفترة التي تلت اتفاقيات دايتون، كما غذّت بيروقراطية متكلّسة وجامدة طبعت تصرفات مراكز القيادة العليا للأحزاب الأغلبية داخل البرلمان البوسني.

هذه البيروقراطية الجامدة تؤسس لمزيد من الانقسام الإثني الحاد وتغذي روح القومية المتطرفة، وبالتالي فإنها تمنع الأحزاب الممثلة في البرلمان من التوصل إلى أي اتفاق يسمح بتمرير القوانين داخل البرلمان.

لتجاوز حالة التكلّس والانسداد البرلماني التي تراوح مكانها منذ انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2010، فإن دور المجتمع الدولي ومساندته حاسمان في حمل الأحزاب على الدخول في تحالفات على أساس برنامج سياسي تكون من أولوياته:

- التسريع في انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبـــــي وحلـــف الناتو، ووضع جدول زمني واضح لتحقيق هـــذين الهـــدفين لا يتعدى بداية العام 2013.
- وضع مشاريع جدية لإصلاحات سياسية واقتصادية جوهريـــة، وإصدار قوانين متطابقة مع نظيراتها الأوروبية.
- خلق أرضية اقتصادية دينامية تسمح بجلـــب رؤوس الأمـــوال وتشجيع التصنيع والفلاحة والنهوض بالقطاعـــات الســـياحية والمنجمية وغيرها، من أجل إيجـــاد حلـــول ســـريعة وفعالـــة لامتصاص البطالة وطرح فرص عمل أمام الكفاءات البوســـنية الشابة التي بلغت نسبة البطالة في صفوفها ما يزيد عـــن 40%، وهي النسبة الأعلى بين بلدان المنطقة.

الفصل الثالث

البوسنة والهرسك..
من الوحدة إلى التجزئة
ومخاوف عودة شبح الحرب

أدت الحرب العالمية الثانية –من بين ما أدت إليه– إلى تقسيم ألمانيا وتوحيد يوغسلافيا، وقد دفن الألمان حينها وإلى غير رجعة أفكار التطرف القومي والاشتراكي، في حين وجد اليوغسلافيون أنفسهم في صف الحلفاء المنتصرين على الفاشية.

أما في حقبة التسعينيات من القرن الماضي فقد انقلبت الأوضاع إلى ضدها: الألمانيتان توحدتا سلميا، في حين تشظت دول الاتحاد اليوغسلافي إثر حرب دموية وصفت بالأعنف والأقسى في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، وعادت ظاهرة القومية من جديد بعد أن كان الرئيس اليوغسلافي القوي يوسيب بروز تيتو قد أخمد جذوتها واحتواها طيلة فترة حكمه التي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود. وقد كانت البوسنة والهرسك الضحية الكبرى في ما بلغه مصير يوغسلافيا المحزن.

المبحث الأول

البوسنة.. بحث متواصل عن الهوية في ظل التحولات الكبرى

بدت البوسنة والهرسك كأنها من بقايا العالم الشرقي، تائهة داخل الحيز الجغرافي الأوروبي، وفقدت بوصلتها في خضم التحولات الكبرى التي عصفت بالمنطقة والعالم بأسره، وبالتالي أصبحت مسارات العلاقات الدولية التي كانت تعتمدها أوروبا والمبنية على مبدأ الدولة القومية، في مهب الريح. وأعيد في مرحلة ما

بعد الحرب الباردة طرح الأسئلة المقلقة حول ما كان يعتبر من الثوابت في الشرق كما في الغرب، وبدأت الدول تعيد حساباتها وترتب لإقامة أنواع جديدة من العلاقات والتحالفات، في حين ظلت دولة البوسنة والهرسك -الموصوفة بعدم التنظيم المنظم- سرا محيرا ملفوفا برداء سميك من الألغاز.

بعد 17 عاما من توقيع اتفاقيات دايتون، وأكثر من عشرين عاما على انفراط عقد الاتحاد اليوغسلافي وإعلان استقلالها، تجد البوسنة والهرسك اليوم نفسها في حالة مراوحة المكان، فهي ليست في حرب ولكنها لم تعرف السلم بعد، ويحيط الكثير من الغموض وعدم اليقين بمستقبلها السياسي والأمني والمجتمعي، بل إن وجودها نفسه ليس بمعزل عن التهديد الجدي بزواله.

أما الحضور المكثف لما يسمى المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة على أرض البوسنة والهرسك، فلا أثر واضحا له على الأرض، سوى ما حمله معه من تعقيدات إضافية تحول دون استكمال عملية بناء الدولة البوسنية.

فعلى المستوى المؤسسي، بُنيت البوسنة والهرسك على رمال كثيفة متحركة باستمرار: فالدولة مقسمة جغرافيا وإثنيا -كما رأينا سابقا- إلى كيانين (ريبوبليكا صربسكا الصربية "النظيفة إثنيا"، وفدرالية البوسنة والهرسك)، بالإضافة إلى وجود منطقة برتشكو الخاضعة للحكم الدولي المباشر.

يقود دفة القارب البوسني مجموعة من السياسيين المحليين الموصومين بتشددهم القومي والسعي لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية ضيقة. وقد سبق التفصيل في هذا في جزء سابق، فأغلب هذه القيادات كانت تحتل مواقع في الصفوف الأولى للقوات الصربية

المعتدية، ولها علاقات مشبوهة بالمليشيات المتهمة بارتكاب أفضع جرائم الحرب.

وإلى جانب هؤلاء نجد من يُسمَّوْن "خبراء المجتمع الدولي" الذين عُيّنوا لإنقاذ البوسنة، لكنهم لم يكونوا في مستوى التحدي أحيانا لنقص خبرتهم وحتى انعدامها لدى بعضهم، وأحيانا أخرى لمساهمتهم -بقصد أو بغير قصد- في تأجيج الصراعات واستدعاء أسباب الحرب وشبحها ليجثو من جديد على صدور شعوب المنطقة.

المبحث الثاني

دور الإرث التاريخي في تحديد مصير البوسنة

سنحاول في ما يأتي من فقرات البحث في ما يعترض سبيل البوسنة في طريقها لبناء الدولة المكتملة وتحقيق سلمها واستقرارها الداخلي، الذي هو في ذات الوقت ضمانة للسلم والاستقرار في المنطقة، لأن من يتحكم في أوضاع البوسنة يسيطر على يوغسلافيا السابقة، ومن يتحكم في يوغسلافيا السابقة يملك مفاتيح إدارة البلقان، ومن يملك البلقان هو الذي يؤمن أجواء السلم في أوروبا بأسرها ويمنع سقوطها في مستنقع البلقنة.

الإشكال الأبرز في البلقان عموما والبوسنة خصوصا، يكمن في وجود شعور شعبي عام بالحقد الدفين الذي خلفته الحرب، والذي ما تزال آثاره حاضرة في نفوس مختلف الأطراف، فمن فقدوا أهلهم وأبناءهم في حرب إبادة جماعية منظمة لن يكونوا مستعدين بجرة قلم للعفو والصفح عن القتلة، والذاكرة الفردية والجماعية ما تزال تعيش تفاصيل الماضي القريب الدموي والمرعب.

هذه التفاصيل وغيرها تمثل ثقلا تاريخيا قد يهدد استغلاله وتوظيفه -فضلا عن عدم معالجته جذريا- عملية استكمال بناء الدولة البوسنية، ويحول دون تحقيق استقرار وأمن دائمين في البوسنة والهرسك، إذا لم يتم الإسراع بالعمل على إقرار دولة القانون والمؤسسات التي تعيد للمظلومين حقوقهم، وما يتطلبه ذلك من معاقبة المجرمين عقابا عادلا يوازي ما ارتكبوه من فظاعات.

1 - القومية أولا أم الوطن؟

إن تطلعات بعض دول البلقان القومية إلى توسعة حدودها الجغرافية، يكون بالضرورة على حساب اقتطاع جزء أو أجزاء من دولة أو دول بلقانية جارة، فخارطة الدول البلقانية تختلف جذريا عن خارطة القوميات التي تعيش على أراضيها، وهي أشد تعقيدا، فالبعد القومي في البلقان يسبق دوما البعد الجغرافي، وهو يتقدم دائما على تعلق البلقانيين بمفهوم الدولة التي لا يربطهم بها الكثير غير العامل القومي.

فالقوميات في البلقان متداخلة وموزعة بشكل مخيف، وهو ما يمثل مصدرا لأسباب الخلافات والصراعات الدموية المستمرة التي عرفتها وتعرفها المنطقة على امتداد قرن كامل تقريبا.

توجد في دولة البوسنة والهرسك كما رسمتها اتفاقيات دايتون، كل الأسباب الداعية إلى الانشقاقات والصراعات، وتختزل تركيبة البوسنة الجغرافية والسكانية والجيوسياسية كل أوجاع البلقان وتناقضاته، فهي دولة تتسع لكل الإثنيات البلقانية، حيث نجد فيها المسلمين والكروات الكاثوليك والصرب الأرثوذكس، إلى

جانب أقليات غجرية وألبانية وكوسوفية وبلغارية وسلوفينية وحتى يهودية.

هذا الخليط غير المتجانس، والمتضاربة مصالحه وتطلعاته وارتباطاته الداخلية والخارجية، يظل قابلا للانفجار بما يختزنه من تاريخ مفعم بالأحقاد والصراعات، وذاكرة جماعية رخوة قابلة لاستعادة الذكريات الأليمة، والاستجابة للدعوات الشاحنة والمشحونة بالكراهية والعداء المتبادل، وتحويلها إلى رغبة جامحة في الانتقام من الآخر المخالف.

2 – دور الإرث التاريخي

لقد كانت أرض البلقان على الدوام مسرحا تواجدت فيه إمبراطوريات وديانات معادية لبعضها البعض، فقد خلفت الإمبراطورية البيزنطية دينا تمثل في العقيدة المسيحية الأرثوذكسية، بينما نشرت الإمبراطورية العثمانية الإسلام في مناطق شاسعة من أرض البلقان، وهو ما قطع عنها كل سبل التواصل مع بلدان أوروبا الغربية منذ أكثر من خمسة قرون، حتى إن الأوروبيين الغربيين يعتبرون البلقان أرضا غير مرغوب فيها ولا في شعوبها، فهي في المخيال الغربي لا تنتمي إلى القارة الأوروبية، وإن كانت جزءا لا يمكن فصله من جغرافيتها، وهي لعنة تاريخية لا يرغبون في الاحتراق بنارها. أما الشعوب البلقانية فيُنظر إليها أوروبيا على أنها متخلفة ودموية وفوضوية، تحترف الجريمة وتحركها الأحقاد، وقد لوث الإسلام أعدادا من شعوبها وأورثها ثقافة سلبية وقودها الهمجية والسعي الدائم إلى الحروب والصراعات.

هكذا يكون هذا الفضاء الجغرافي لشبه الجزيرة البلقانية قد شكلته "الجغرافيا التاريخية" إلى حدوده القصوى التي رسمتها في السابق بين روما وبيزنطة، وبين مملكة هابسبورغ الألمانية والعثمانيين المسلمين القادمين من تركيا، والأرثوذكس الروس.

3 - البوسنة والهرسك.. منطقة خصبة لإنتاج فائض من التاريخ

إن البلقان هو في نفس الوقت هدف لاستكمال مسيرة الإمبراطوريات القديمة والحديثة في التوسع وفرض السيطرة، كما أنه الحيز الجغرافي الذي تتم فيه كل عمليات التبادل والتجاذب والتأثر والتأثير بين الغرب والشرق!

فقد عرفت شبه الجزيرة البلقانية في القرن التاسع عشر صراعات عنيفة بين القوى الكبرى التي سعت لفرض نفوذها على المنطقة، فروسيا السلافية الأرثوذكسية كانت تملك آلة عسكرية أكثر عددا وعتادا من عدوتها الإمبراطورية النمساوية-المجرية، كما كان الروس السلافيون الأرثوذكس لا يُعتبرون من الغزاة، بسبب أخوة العرق والدين التي تجمعهم بشعوب البلقان. أما ألمانيا فقد كانت تبحث لها عن منفذ آمن نحو الشرق الأوسط من خلال البوابة البلقانية، في حين كانت بريطانيا العظمى تسعى لتأكيد علويتها وسيطرتها على المياه الزرقاء الدافئة منها والباردة.

فرنسا من جهتها، بحثت عن تأكيد أسبقيتها التاريخية اللاتينية في المنطقة، بينما كانت إيطاليا تعمل بجهد لاستعادة سيطرة فينيقيا على الخلجان الألبانية وتلك الواقعة في منطقة دالماتيا.

أما الحرب العالمية الأولى فقد كانت نتاج صراعات تلك القوى الكبرى الأوروبية من ناحية، وصراعات شعوب المنطقة البلقانية فيما بينها من ناحية ثانية، وكان قدر سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك أن تكون مسرحا للحادثة التي مثلت الشرارة الأولى التي ألهبت نار الحرب العالمية الثانية، التي خلفت دمارا واسعا وأعادت تشكيل المنطقة والعالم، بناء على موازين القوى والمصالح التي نجمت عن نتائج الحرب وما أدت إليه من تقاسم للغنائم.

وقد قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران "إن الخطأ الأكبر هو في السماح بقيام هذه الدولة المسماة البوسنة والهرسك، ونحن الأوروبيين سندفع ثمن هذا الخطأ التاريخي لمدة طويلة من الزمن.. إن هذه الدولة هراء تاريخي". إن كرواتيا كبرى وصربيا كبرى ستكونان قادرتين على ابتلاع مسلمي البوسنة.

وكان هذا حلا مقبولا بل ومطلوبا من قبل قادة الدول الأوروبية، وقد عمل بعضها سرا من أجل جعله خيارا ممكنا. أما اليوم فإن هذه المهمة أصبحت أيسر بحكم ما تعيشه دولة البوسنة والهرسك من أوضاع، فعدم وجود تصور مشترك لدولة بوسنية قابلة للوجود يعني ببساطة عدم وجودها فعليا. لكن، هل يمكن أن يشكل عامل العيش الآمن والمشترك الذي عرفته شعوب البوسنة عبر تاريخها الطويل، دافعا كافيا لصمودها وتجاوز سيناريو الانهيار الكامل وعودة البوسنة إلى ما كانت عليه: دولة موحدة تجمع قومياتها الثلاث الكبرى ومختلف الأقليات التي تعيش على أراضيها؟ وهل للبوسنة مستقبل كدولة؟

المبحث الثالث

عناصر الأزمة البوسنية الحالية وشروط تجاوزها

يُجمع المراقبون على أن أزمة البوسنة الحالية تتمثّل في غياب حكومة مركزية ممثلة لجميع أطياف اللون السياسي، تكون قادرة على بلورة سياسة موحّدة لبناء منظومة قانونية واقتصادية واجتماعية واضحة، فضلاً عن تعثّر التوافق المطلوب بين الأعراق الثلاثة في بناء مؤسسات الدفاع والأمن وتبني قوانين انتخابية موحّدة، إضافة إلى ضرورة مطابقة منظومة حقوق الإنسان مع القوانين الأوروبية، وحل القضية الأكثر تعقيدًا (التي أشرنا إليها في مبحث متقدم) والمعروفة باسم قضية "فينسي-سيديتش" المرفوعة ضد دولة البوسنة والهرسك أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، والمطالبة بإلغاء القانون الذي يحصر الترشح لرئاسة دولة البوسنة والهرسك في البوسنيين المنتمين إلى الإثنيات المسلمة والكرواتية والصربية دون غيرها.

كما أن البوسنة مطالَبة بانتهاج سياسة على النمط الأوروبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحفظ الحدود.

كل هذه القضايا الهامة خضعت -وما زالت- لمزايدات الأحزاب السياسية الفاعلة في البوسنة، مما أخّر تنفيذ الإصلاحات الضرورية لانضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي وكرّس الانسداد السياسي الذي أدت إليه الانسحابات المتكررة من قبل الجانب الصربي، فاستمر الفراغ السياسي وغياب المؤسسات المشتركة، وهو ما يصل بالأزمة إلى أخطر مستوياتها منذ توقيع اتفاقيات دايتون.

لقد سعت اتفاقيات دايتون إلى استعادة الأمن وبناء مؤسسات الدولة البوسنية المشتركة الممثلة لكل سكانها، لتجاوز حالة الانقسام الحاد وإيجاد الأرضية السياسية والقانونية التي تسمح بتنفيذ خارطة

الطريق التي أقرتها الاتفاقيات، ومحورها الرئيسي تحقيق شروط انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. كما سعت الاتفاقيات إلى إيقاف نزيف الدماء في البوسنة والهرسك دون أن تكترث كثيرًا بالمرحلة الأصعب التي تلت وقف القتال، وهو ما فتح الباب أمام كل الأطراف للعمل على تحصيل أكبر قدر من الامتيازات، والوصول إلى أهدافها بالطرق غير الحربية. فقد أعلن حزب جبهة العمل الديمقراطي الممثل لمسلمي البوسنة تمسّكه بوحدة الدولة الترابية ووحدة الشعب البوسني كشعب متعدّد الأعراق، وقبِل بأغلبية أعضائه بتشكيل حكومة مشتركة بين الأطراف الثلاثة لتقود عمليات إعادة البناء والإصلاح.

أما الجانب الكرواتي مُمثَّلاً في حزب المجتمع الكرواتي الديمقراطي، فقد أعلن بدوره القبول بتسويات دايتون ودافع عن فدرالية الكروات والمسلمين، رغم ظهور جناح فيه طالب بالانفصال عن البوسنة والهرسك والالتحاق بكرواتيا، في حين كان موقف الحزب الديمقراطي الصربي هو الأكثر راديكالية، إذ لم يقبل باتفاقيات دايتون إلا على مضض، وأعلن قناعته بفشل مشروع الدولة البوسنية كما وضعت أسسها اتفاقيات 1995.

إعلان المبادئ هذا من قبل الأحزاب الأساسية الكبرى لم يصاحبه ما يدلّل عليه على الأرض، فقد أشعلت القضايا الشائكة التي سكتت عنها اتفاقيات دايتون الاحتراب بين الأطراف البوسنية، وهو ما زاد من ظهور جنوح نحو التشدد والراديكالية في العلاقة بين مكونات المشهد السياسي، وتسابق الساسة في كسب ود القوميين المتشددين في أطراف الأحزاب الفاعلة الثلاثة.

هذا التجاذب حول القضايا الكبرى المتعلقة بشكل الدولة وتوزيع السلطات فيها وتمثيلها على المستوى الدولي، وبناء مؤسسات

الإدارة المشتركة وتنظيم العلاقة الهرمية بين المركز والأطراف، وتسوية ملفات المفقودين والمهجّرين ومحاكمة مجرمي الحرب... وغيرها، أدى إلى عودة دعوات انفصال صرب البوسنة عن الدولة البوسنية -وهو ما نُفّذ بحكم الواقع- وظهرت مطالبات حادة من الكروات بمساواتهم بباقي مواطني البوسنة من حيث التوظيف والخدمات العامة، كما تذمّر المسلمون من طول انتظار تحقيق العدل ومحاكمة مجرمي الحرب.

ولم تنجح مختلف المبادرات الداخلية منها والخارجية في تقريب وجهات النظر، مما دفع إلى تراجع الاقتصاد وتأزّم الوضع الاجتماعي وغياب فعالية المؤسسات، واكتفاء الأحزاب السياسية بلعب أدوار ثانوية في وضع تصوّرات لسيناريوهات تمكّن البلاد من تجاوز أزمتها، فضلاً عن الأدوار السالبة التي اضطلع بها عدد من القيادات التاريخية للأحزاب القومية الكبرى في تعقيد المشهد.

1 - دور الفاعلين المحليين في عملية الإصلاح

استطاع الممثل السامي **فالنتين إنسكو** تحفيز الأطراف البوسنية على القبول بمبدأ تنظيم انتخابات عامة تفضي إلى تشكيل حكومة مركزية موحدة تجمع الفرقاء السياسيين ليقودوا عملية الإصلاح الضرورية على ضوء خارطة الطريق الدولية.

لقد نجحت تلك المحاولة في تنظيم انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2010 التي جاءت نتيجتها داعمة لمراكز الأحزاب القومية المتشدّدة، رغم فشلها في قيادة الإصلاحات التي ينادي بها الشعب. فبرز نجم زعيم الديمقراطيين المستقلين الصرب **ميلوراد دوديك**، ونظيره **دراغان تشوفيتش** عن الحزب الديمقراطي الكرواتي، ورئيس

حزب جبهة العمل الديمقراطي المسلم **سليمان تيهيتش**، إلى جانب هزيمة أحد آخر القيادات المسلمة في زمن الحرب **حارث سيلاجيتش**، وانسحابه من الحياة السياسية بعد إخفاق حزبه "من أجل البوسنة والهرسك" في تحقيق الفوز. كما استعاد حزب الاشتراكيين الديمقراطيين بزعامة **زلاتكو لاغومجيا** بريقه السياسي باعتباره الحزب الوحيد المتعدّد الأعراق على الساحة السياسية البوسنية.

فشلت انتخابات 2010 في منح الأغلبية لأي من الأحزاب القومية الكبرى، وهو ما فتح الباب أمام تصورات لتحالفات داخلية مع الأحزاب القريبة منها، أو إنشاء تحالف فيما بينها لتكوين حكومة مركزية، وهو ما تحقق أخيرًا يوم 21 فبراير/شباط 2012، وما زالت تفاعلاته مستمرة دون أن تنبئ بتوصل الأطراف إلى توحيد رؤاهم حول خطة عمل مشترك تحظى بأدنى درجات التوافق.

إن تأخّر الأطراف السياسية في التوصل إلى تشكيل حكومة مركزية مرتكزة على نتائج انتخابات 2010، إلى جانب تشكيك الجانب الصربي في شرعية سلطات الأقاليم في إطار الفدرالية، إضافة إلى عدم انتخاب ممثلين عن بعض "الكانتونات" في مجلس الشعب الفدرالي.. كل ذلك يؤشّر بوضوح على عمق الأزمة التي تعصف بالبوسنة والهرسك وتهدّد السلم والأمن الداخليين فيها. كما أن قلة اهتمام المجتمع الدولي وعدم استعداده للتعاطي بفعالية تجاه المسألة البوسنية وغياب جدية الحلول المطروحة -بل وتضاربها وتعارضها داخليًا وإقليميًا ودوليًا- للخروج من الأزمة، لم تزد الأمور إلا تعقيدًا.

2 – غياب التوافق الحزبي في المشهد البوسني يهدد مفهوم الدولة ووجودها

احتلت مسألة تشكيل الحكومة المركزية صدارة المشهد البوسني بامتياز منذ عام 2010، وهي التي من المفترض أن تعمل إلى جانب الممثل السامي للأمم المتحدة، وسيُعهد إليها بقيادة عملية الإصلاحات لتهيئة الأجواء أمام البوسنة لعضوية الاتحاد الأوروبي، لكن الأحزاب الكبرى الفاعلة لم تتوافق على نسبة التمثيل في ما بينها في الحكومة المركزية، واختلفت حول حقائب الوزارات وبالأخص السيادية منها.

كما طُرحت مسألة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الكانتونات في الفدرالية من جهة، وبين الحكومة المركزية وجمهورية صربسكا من جهة ثانية. وأدّت الاختلافات بشأن هذه الإشكالات إلى تجاذبات اختلط فيها السياسي بالاقتصادي والاجتماعي بالقومي والديني، وتلوّنت أطيافها بطابع غلبت فيه المصالح الإثنية الضيقة لمختلف مُكوّنات النسيج الاجتماعي البوسني المتصارعة.

بناء على ما سبق تحليله، يبقى السؤال عن مستقبل الوضع في البوسنة مطروحا: إلى أي حدّ، وبأي طريقة يمكن للاعبين السياسيين الأساسيين –ممثلين في المجتمع الدولي والأحزاب السياسية المحلية– أن يستجيبوا للتحديات التي يطرحها استحقاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو باعتبارهما الهدف الرئيسي للإصلاحات المطلوبة بوسنويًا؟ إضافة إلى باقي التحديات التي يتطلبها تحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للبوسنيين بمختلف أعراقهم وانتماءاتهم.

3 – المآلات المحتملة للأزمة

أول تلك الاحتمالات المرجّحة هو زيادة تأزم الموقف، خاصة في ظل التعنت الذي يبديه الجانب الصربي ومحاولاته المتكررة لإفشال كل مبادرات التوافق على هشاشتها، فاستقرار الأوضاع واستعادة دفة القيادة من قبل حكومة مركزية من شأنها أن تعرِّي مواقفه، وتعيد إلى السطح قضايا المحاسبة والمحاكمة للطرف الصربي على دوره في حرب الإبادة، وتحرمه من تحقيق حلم صربيا الكبرى بإلحاق جمهورية صربسكا بصربيا الأم.

هذا السيناريو قد يدفع القوميين المتشددين الصرب إلى اتخاذ خطوات أكثر خطورة تعيد الوضع إلى مربعه الأول، وتفتح الباب أمام حرب جديدة، أو على الأقل إدامة حالة الاحتقان والتشنج.

إذا ما اتسعت رقعة الاحتقان وزادت حدته، لتبلغ لجوء أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية أو شبه العسكرية، فإنه من المرجح أن تعود الحرب من أوسع أبوابها لتغرق المنطقة بأكملها في أتون نيرانها التي ستنتشر في هشيم البلقان المستعد أصلا والقابل للانفجار.

هذا السيناريو المخيف سيخلف عشرات آلاف القتلى ومئات آلاف اللاجئين والمهجرين الذين سيبحثون عن وجهات آمنة، وسيدقون أبواب الدول الأوروبية الجارة والقريبة، ليحملوا معهم من المشاكل والمخاطر ما يصعب على الأوروبيين استيعابه، فضلا عن السيطرة عليه.

في هذا السيناريو الذي يتخوف منه الغربيون والبلقانيون على حد سواء، ستتغير الديمغرافيا البلقانية بأسرها، إذ إن الكل مرتبط

بالكل -كما رأينا- في دول البلقان، ومن المرجح عندها أن يلجأ صرب البوسنة إلى الاحتماء بالدولة الأم صربيا، وكذلك سيفعل كروات البوسنة فيلجؤون إلى البلد الأم كرواتيا التي ستكون بوابة مشرعة أمامهم نحو دول الاتحاد الأوروبي، إذ إن كرواتيا ستكون عضوا كامل العضوية في الاتحاد منتصف العام القادم، مما سيؤزم الأوضاع في هذين البلدين المثقلين أصلا بكمّ من الأزمات الداخلية التي تعصف باقتصاداهما وبنيتهما الاجتماعية.

أما مسلمو البوسنة فسيهاجرون إلى البلدان الأوروبية طلبا للجوء فيها، كما سيفدون على الدول المجاورة مثل كوسوفو وألبانيا ومقدونيا وسلوفينيا وتركيا.

طبعا هذا السيناريو الجهنمي لن يرضي المجتمع الدولي، وقبله الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لأنه ينطوي على مخاطر ومنزلقات غير محسوبة وآثار ستدمّر أمن المنطقة والقارة بأكملها، ليمتد أزيزها إلى مناطق أوسع، وستنقلب إستراتيجية القوى الكبرى في المنطقة والعالم رأسا على عقب. تلك هي خطورة انسداد أفق الحل السياسي في البوسنة والهرسك، ذلك البلد الصغير ذي التأثير البالغ في رسم معالم الجيوسياسة والإستراتيجيات العالمية.

ثاني الاحتمالات هو أن يحدث تغيير في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجيوسياسية، فيسعى إلى تسريع وتيرة التكامل بين مؤسساته ودولة البوسنة والهرسك وتعزيز السلام فيها تمهيدًا لإدماجها في الاتحاد، وفي ذلك ضمانة تقي الجميع مخاطر الانزلاق نحو المجهول الذي يتهدّد القارة الأوروبية وما وراءها من بلدان العالم.

مهمة الاتحاد الأوروبي لن تكون سهلة، لكنها ممكنة التحقيق إذا ما ضغط على الأطراف الإقليمية المتمثلة أساسًا في صربيا

وكرواتيا، ووضع خطة محدّدة الآجال لتنفيذ إلحاق البوسنة بالفضاء الأوروبي. كما أن لأميركا دورا بارزا في تمكين دولة البوسنة والهرسك من عضوية حلف الناتو وتذليل العقبات أمام عضويتها للاتحاد الأوروبي، فمن مصلحة واشنطن -كما أشرنا سابقا- أن يكون البلقان منطقة هادئة، وأن تكون البوسنة والهرسك بالأخص بلدا مستقرا، فشبح الحربين العالميتين ومآسي حربيْ البلقان الأولى والثانية ما زالت حاضرة في أذهان الجميع.

قد لا يكون في انضمام البوسنة والهرسك تحقيق لحلم "إخراج البلقان بالكامل من أزماته"، لكنه في كل الأحوال سيقدّم أكثر الضمانات وثوقا بالتصدي لمخاوف "بلقنة أوروبا بأسرها". ومع ذلك، ومهما يكن من أمر، فإن الخروج من الأزمة يتطلب تضافر كل الجهود الداخلية والخارجية، المحلية والإقليمية والدولية، إذ إن انضمام البوسنة إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية الناتو لن يكون كافيًا لنزع فتيل الأزمة. فقد أظهرت تجارب سابقة أن انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي لم يساعدهما على إتمام عملية الإصلاح الداخلي، الذي هو الشرط الأول لإغلاق جرح البلقان النازف دومًا.

خاتمة

يصعب القطع بما سيؤول إليه مصير البوسنة والهرسك، في مثل الوضع الذي تعيشه هذه الدولة الفتية المثقلة بالجراح العميقة التي لم تندمل بعد، ويتميز وضعها الآني بسمات التوتر المستمر، وتطغى عليه التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، وتتعدد فيه التجارب غير المسبوقة لمختلف الفاعلين الدوليين.

قدر البوسنة والهرسك يتأرجح بين مآلات مشهد سياسي داخلي شديد التعقيد، وكثير الاختلالات، وغير واضح المعالم، وبين مشاريع خارجية للقوى الدولية الفاعلة لا تضع مصلحة البوسنة وشعوبها في مقدمة أهدافها.

لقد رأينا كيف كانت هذه الدولة البلقانية الصغيرة صانعة للحربين الكونيتين الأولى والثانية، ومنتجة لرأي عام دولي ضغط على صناع القرار في البيت الأبيض وبروكسل ليغيرا موقفيهما المتخاذلين تجاه قضيتها، بل لقد كان شرط إعادة انتخاب الرئيس الأميركي الأسبق **بيل كلينتون** يمرّ عبر بوابة سراييفو، كما دفعت بالرئيس الروسي **بوريس يلتسين** إلى التخلي عن حليفه **ميلوسوفيتش** رئيس الفدرالية اليوغسلافية، وجعلت من الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** يبني مشروعه لاستعادة دور ريادي على الساحة الدولية عبر البوابة البوسنية.

وكانت البوسنة والهرسك التي تختزل آلام وآمال منطقة البلقان بأسرها، شوكة في حلق الأعداء الذين حاولوا إخضاعها على

اختلاف مللهم ونحلهم، فتكسرت على أعتابها أعتى الإمبراطوريات التي عرفتها البشرية وزالت لتبقى البوسنة رغم هشاشتها وضعفها.

كل هذا وغيره يجعل من البوسنة والهرسك وشعوبها المتعددة الأعراق والأديان والثقافات، قادرة على تخطي أزماتها وتحدي ما يحيق بها من مخاطر الانزلاق إلى المجهول، إذ إن تاريخها يحمل في طياته دروسا مخطوطة بأحرف من دم وعسل.

قد تكون البوسنة والهرسك أمام مفترق طرق، وخيارات لا تأثير مباشرًا لها فيها ولا في مآلاتها، إلا أن إصرارها على الحياة لا بد أن يدعو الجميع للوقوف إلى جانبها.

لقد كانت البوسنة والهرسك تقف وحيدة في مواجهة مصيرها الضّنك، و لم تجد من يساندها من دول غربية أو شرقية، فقد كان العالم الغربي لا يرى في مأساة شعبها مسألة تعنيه إلا بالقدر الذي يمكن أن يمسّه ويهدّد أمنه، أما العالم العربي والإسلامي فقد كانت قياداته مستقيلة تماما عن لعب أي دور إيجابي، رغم الهبة الشعبية العربية والإسلامية ووقوفها غير المشروط إلى جانب البوسنة وشعبها.

ربما يكون الوقت لدعم مسيرة البوسنة والهرسك على استكمال طريق بناء الدولة وتحقيق الاستقرار قد حان، فانتصار عدالة القضية البوسنية لا بد أن يكون من صنع أبنائها، حتى وإن كانت في إطار الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ملخص لأهم محطات تاريخ البوسنة وتطور الأزمة فيها

1) يعود وجود البوسنة تاريخيا كوحدة سياسية وترابية (دولة) لها جغرافيا محددة وحدود واضحة، إلى أكثر من ألف عام. وقد حافظت تلك "الدولة" على خصوصياتها الثقافية واستقلال قرارها الإداري داخل حيزها الجغرافي طيلة هذه الفترة.

2) تواصل وجود البوسنة والهرسك كدولة مستقلة تدير شؤون شعبها المتعدد الأعراق والديانات أثناء العصور الوسطى وما تلاها من احتلال عثماني للمنطقة، كما صمدت وحدة دولة البوسنة حتى عندما خضعت للاحتلال من قبل الإمبراطورية النمساوية-المجرية، قبل أن تستمر بصفتها تلك وهي ضمن المملكة اليوغسلافية ثمّ الاتحاد اليوغسلافي.

3) في العام 1992 أكد الشعب البوسني استقلال بلاده وتواصل وجود دولته كوحدة سياسية كاملة السيادة على أراضيها، من خلال التصويت في استفتاء شعبي عام تلا تفكك الاتحاد اليوغسلافي.

4) حاول نظام الرئيس الصربي الأسبق سلوبودان ميلوسوفيتش في الفترة ما بين 1992-1995، تقسيم دولة البوسنة والهرسك على أسس عرقية باستعمال قوة السلاح والنار، وعمدت قواته

إلى دعم المنشقين من صرب البوسنة بقيادة رادوفان كراجيتش والجنرال راتكو ملاديتش بهدف إنفاذ مشروع التقسيم، إلا أن تدخلا عسكريا ودبلوماسيا دوليا بقيادة الولايات المتحدة ضغط على أطراف الصراع وحملهم على إمضاء اتفاقيات دايتون التي أنهت الحرب، وأكدت اعتراف المجتمع الدولي باستقلال دولة البوسنة والهرسك نهاية العام 1995.

5) تمكنت البوسنة والهرسك بعد 17 عاما على إمضاء اتفاقيات دايتون، من تحقيق بعض التقدم وإدخال عدد من الإصلاحات المهمة على المستوى السياسي والقانوني والمؤسساتي، وهو ما أدى إلى إبرامها اتفاقا للأمن والتعاون مع الاتحاد الأوروبي عام 2008.

6) هذه الإصلاحات المتحققة لم تكن كافية لتحقيق المطلوب على طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي رغم أهميتها، حيث فشلت الأطراف السياسية البوسنية منذ العام 2009 وما تلاها من انتخابات أكتوبر/تشرين الأول 2010 في تشكيل حكومة ائتلافية، قادرة على فتح الملفات الكبرى والتوصل إلى إصدار قوانين تؤطر باقي الإصلاحات. وما زالت الأزمة قائمة إلى حد الآن، مع تمسك الأحزاب السياسية القومية الكبرى بمواقفها المتشددة. وتعود أهم أسباب عرقلة مسيرة الإصلاح إلى الدور السالب الذي يلعبه رئيس حكومة ريبوبليكا صربسكا ميلوراد دوديك الذي لم يكفّ عن التهديد بالانفصال عن البوسنة والهرسك وطرح الأمر على استفتاء شعبي.

7) يُنظر إلى مشروع انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية حلف الناتو على أنه سيشكل إطارا

جيوسياسيا ضروريا وهدفا إستراتيجيا، إذ سيضمن ذلك الانضمام وتلك العضوية وضع البوسنة على طريق مستقبل سياسي واضح، وسيمكنها من استعادة استقرارها وتحقيق نمو اقتصادها وأمن مجتمعاتها. هذا السيناريو الأمثل للقضية البوسنية يتطلب بكل تأكيد تضافر الجهود داخليا ومساعدة غير مشروطة من طرف الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، وهو ما لا يبدو أنه أمر محسوم حتى اليوم.

قائمة المراجع

1- ملخص لاتفاقيات دايتون للعام 1995 (باللغة البوسنية)

2- الملحق العاشر من اتفاقيات دايتون (باللغة البوسنية، ومتوفر أيضا باللغة الإنجليزية)
http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/bureaus/eur/dayton/13Annex10.html

3- نرزوك تشوراك، الجيوبوليتيك: قدر البوسنة والهرسك
Nerzuk Curak: Geopolitika kao sudbina B&H.

4- عمر إبراهيموفيتش،

*-دايتون: البوسنة وأوروبا، أسس دايتون القانونية
Prof. Doc: Omer Ibrahimovic: Vijece Kongresa Bosnjackih intelektualaca. Knjiga "Dejton-Bosna u Europi, Pravna sustina Dejtona" prof.dr.Omer Ibrahimagic , Sarajevo 1997

*-مراجعات قانونية حول مبادئ اتفاقيات دايتون
Pravni Principi Dejtonski Sporazuma- Sarajevo 1998

5- شاكر فيلاندرا، "المجتمع الدولي وبناء الدول الفاشلة"، عن حوار مع مجلة "داني" يوم 9 يونيو/حزيران 2000
Doc. Sacir Filandra: Interview ' DANI' 9- Nov- 2000

6- أنور إماموفيتش، البوسنة والهرسك.. حقائق تاريخية
Enver Imamovic: Historija Bosna I Herzegovina

7- إسماعيل تشيكيتش، أهمية بناء الدولة للبوسنة والهرسك والبوسنيين وتحديات اليوم (نوفمبر/تشرين الأول 2010).

8- حازم صاديقوفيتش، حرب البوسنة والهرسك والتطهير العرقي
cazim Sadikovic: Rat u BiH I Etnicko ciscenje: Sarajevo 1999

9- وثيقة اتفاق سراييفو (باللغة البوسنية)
Sarajevske Inicijativa

10- جيرالد كناوس من دايتون إلى بروكسل
Gerald knaus: From Dayton to Brussels
Gerald knaus is President of the European Stability Iniciative

11- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لإدماج البوسنة والهرسك، إدارة الإدماج الأوروبي، سراييفو، 2006
EU Integration Strategy of Bosnia and Herzegovina, Directorate for European Integration, Sarajevo, 2006
www.dei.gov.ba

12- نص توصية مجلس الوزراء للبوسنة والهرسك للمبادرة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (الرائد، أو الجريدة، الرسمية لدولة البوسنة والهرسك، رقم 3-1999 الصادرة في 20-03-1999)،

13- نص قرار مجلس نواب البوسنة والهرسك الخاص بانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي ومعاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا (الجريدة الرسمية عدد 1999/12 الصادرة بتاريخ 1999/8/8).

14- نص قرار مجلس نواب دولة البوسنة والهرسك المتعلقة بالتسريع في مسار انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي (الجريدة الرسمية عدد 2008/25، الصادرة يوم 2008/3/25
International protectorate hurts the European future of Bosnia and

Herzegovina, ESI-European Stability Initiative, Berlin-Brussels-Istanbul, 8 November 2007, www.esiweb.org

15- " أسوأ تلميذ في الفصل.. كيف يهدد المجتمع الدولي المستقبل الأوروبي لمحميته البوسنة والهرسك؟" ESI - مبادرة السلام الأوروبية، برلين-بروكسل-إسطنبول 08.11.2007 www.esiweb.org

16- " خواطر حول الوضع الدستوري للبوسنة والهرسك وسلطات الممثل السامي للأمم المتحدة "، لجنة فينيتسيا، www.coe.int2005/3/11

17- عمر إبراهيماغيتش، دولة البوسنة والهرسك في ميزان المعايير الديمقراطية الأوروبية، جامعة سراييفو 2003
Ibrahimagic Omer: "Država Bosna i Hercegovina prema evropskim demokratskim standardima" (Sarajevo 2003)

18- حازم صاديقوفيتش، من محاضرة بعنوان "من أجل دولة تنتمي إلى القرن الجديد" جامعة سراييفو (كلية الحقوق بسراييفو) 2003
www.soros.org.ba

19- شاكر فيلاندرا، "المجتمع الدولي وبناء الدول الفاشلة"، عن حوار مع مجلة "داني" بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2000
Doc. Sacir Filandra: Interview ' DANI' 9- Nov- 2000

20- أنور إماموفيتش، البوسنة والهرسك.. حقائق تاريخية
Enver Imamovic: Historija Bosna I Herzegovina

21- إسماعيل تشيكيتش، أهمية بناء الدولة للبوسنة والهرسك والبوسنيين وتحديات اليوم (نوفمبر/تشرين الثاني 2010).

تعريف بالكاتب

كريم المـاجري

- إعلامي وباحث تونسي من مواليد عام 1966.
- أنهى المرحلة الأولى من دراسة القانون بكلية الحقوق في تونس، ثم تخرج من جامعة نواكشوط – موريتانيا، والتحـق بجامعـة الشيخ "أنتا ديوب" في داكار– السنغال لاستكمال الدراسـات العليا.
- حاصل على الماجستير في القانون الدولي العام من كلية العلـوم القانونية بسراييفو – البوسنة والهرسك.
- حاصل على دبلوم دراسات دكتوراه فلسفة العلاقات الدوليـة والدبلوماسية من مركز الدراسات الدبلوماسية والإسـتراتيجية في باريس – فرنسا.
- باحث مشارك وعضو مؤسس لنادي قدماء خريجـي مركـز الدراسات الدبلوماسية والإستراتيجية في باريس.
- عمل مديرا لعدة منظمات دولية غـير حكوميـة في البوسـنة والهرسك.
- ألّف عددا من البحوث والدراسات والمقالات المتخصصة، كما له عدّة ترجمات من وإلى اللغات العربية والفرنسية والإنجليزيـة والإيطالية واليوغسلافية (البوسنية والصربية والكرواتية).